

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية

اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية

(2017-2013)

" The Effect of The Ukrainian crisis on American-Russian Relations " (2017-2013)

إعداد :

عبدالله عبدالرحمن عقله الغويري

الرقم الجامعي : 1620600012

إشراف : الأستاذ الدكتور

محمد احمد المقداد

في العلوم السياسية

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

الفصل الدراسي الأول 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات والله بما تعملون خبير﴾

الآية 11 من سورة المجادلة.



جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

تفويض

أنا الطالب : عبدالله عبدالرحمن عقله الغويري

أفوض جامعة آل البيت بتزويد نُسخ من رسالتي، للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع :

التاريخ: 2018/12/20



جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراه

انا الطالب : عبدالله عبدالرحمن عقله الغويري

الرقم الجامعي : 1620600012

كلية : معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية تخصص: العلوم السياسية

أعلنُ بأنّي قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان

" اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية "

2013-2017

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأني اتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي الحق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التوقيع:

التاريخ: 2018/12/20

الاهداء

أهدي ثمرة مجهودي هذا إلى والدي رحمه الله واسكنه فسيح جناته وجزآه الله عني كل خير....

إلى أُمي الحبيبة الغالية " أطال الله لي في عمرك و جزآك عني كل خير ".....

إلى إخواني عواد وعلي وعاطف وعارف وأخواتي.....

إلى عائلتي التي افخرَ بكوني منها... إلى أختي الغالية أم حسام.....

إلى أحبتي رامز و حمزه إلى من كانت دائماً إلى جانبي وتشجعني وتدعمني... زوجتي العزيزة أم رامز جزآك
الله عني خيراً... إلى زملائي و أصدقائي الأعزاء... إلى أخي الذي لم تلده أُمي احمد... إلي كل من يحب الخير للأردن

....

إلي كل و طني ... عبدالله

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات لا يسعني بعد الانتهاء من هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بخالص شكري و امتناني للأستاذ الدكتور " محمد احمد المقداد " على قبوله الإشراف على رسالتي و على صبره معي طيلة مدة إعداد هذه الرسالة و الذي أعانني كثيرا بتوجيهاته و نصائحه و تشجيعه المتواصل لي " لك مني كل التقدير و الاحترام " وأتقدم بالشكر إلى جامعة آل البيت و إلى أساتذة معهد بيت الحكمة الذين لم يخلوا علي بتوجيهاتهم و نصائحهم .

الباحث

قائمة المحتويات

| | |
|----|--|
| ب | آية قرآنية..... |
| ج | تفويض..... |
| د | اقرار..... |
| هـ | الاهداء..... |
| و | الشكر و التقدير..... |
| ز | قائمة المحتويات..... |
| ط | قائمة الأشكال..... |
| ي | قائمة الجداول..... |
| ك | ملخص..... |
| ل | Abstract..... |
| 1 | المقدمة:..... |
| 3 | أولا : أهمية الدراسة :..... |
| 4 | ثانيا : أهداف الدراسة :..... |
| 4 | ثالثا : مشكلة الدراسة وأسئلتها :..... |
| 5 | رابعا : فروض الدراسة :..... |
| 6 | خامسا : حدود الدراسة :..... |
| 6 | سادسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :..... |
| 14 | الفصل الأول العلاقات الأمريكية الروسية في فترة ما قبل الأزمة الأوكرانية..... |
| 15 | المبحث الأول العلاقات الأمريكية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة..... |
| 35 | المبحث الثاني علاقات التباعد والتقارب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية قبل الأزمة الأوكرانية..... |

| | |
|---|-----|
| العلاقات بين الدولتين | 68 |
| المبحث الأول الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم..... | 69 |
| المبحث الثاني الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية والعقوبات الأمريكية على روسيا..... | 88 |
| الخاتمة : النتائج واختبار الفرضية..... | 128 |
| قائمة المصادر والمراجع :..... | 132 |

قائمة الأشكال

| اسم الشكل | التسلسل |
|--|---------|
| خطوط نقل الطاقة الروسية عبر أوكرانيا | 1 |
| توضيح التوزيع اللغوي والإثني الذي تتميز به أوكرانيا | 2 |
| خارطة شبه جزيرة القرم | 3 |
| حجم التبادل التجاري ونوعية السلع المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في عام 2013 | 4 |

قائمة الجداول

| التسلسل | عنوان الجدول |
|---------|--|
| 1 | التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الفترة من عام 2001 إلى العام 2012 |
| 2 | التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الفترة من عام 2013 إلى العام 2017 |

اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية

(2013-2017)

رسالة ماجستير قُدمت من قبل الطالب : عبدالله عبدالرحمن عقله الغويري

المشرف : أ.د. احمد محمد المقداد

جامعة آل البيت, معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية, 2018.

ملخص

تسعى أطروحة الماجستير الحالية إلى تطوير فهم أفضل لتأثير الأزمة في أوكرانيا على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في مختلف الجوانب السياسية، والاقتصادية، والأمنية .

استناداً إلى منهج النظام الدولي، واقتراب المصلحة الوطنية، تبحث أطروحة الماجستير هذه مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من الأزمة في أوكرانيا، وتركز فيما بعد على تأسيس فهم شامل حول العقوبات الأمريكية على روسيا، وعملية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية بعد الأزمة الأوكرانية، الاستنتاج الرئيسي لأطروحة الماجستير هذه هو أن أمريكا وروسيا ما زالت قادرتين على التعاون والتنسيق في مختلف القضايا، حيث تتماشى مصالحهما.

وبناءً على هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً : أهم ما نتج عن الأزمة الأوكرانية هو عودة روسيا إلى الساحة الدولية قوةً إقليمية ودولية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مستفيدة من التراجع الكبير على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : فقد أظهرت هذه الأزمة مدى انكشاف وضعف النفوذ الدولي الأمريكي والأوروبي في التأثير على التطورات الجارية في العالم .

الكلمات المفتاحية : الأزمة الأوكرانية ، العلاقات الأمريكية الروسية ، مواقف الاتحاد الروسي والولايات المتحدة.

" The Effect of The Ukrainian crisis on American-Russian Relations "

(2013-2017)

A Master dissertation By : Abdullah Abedrhman Okla AL-Ghweiri

Supervisor : Professor .Dr Mohammed Ahmed AL-Moqdad

Bayt Hekmah Institute for Political Science , Al al-Bayt University, 2018.

Abstract

The present Master's dissertation seeks to develop a better understanding of the impact of the crisis in Ukraine on the relations between the United States of America and the Russian Federation in various political, economic and security aspects.

Based on the approach of the international system, the approach of the national interest, this dissertation examines the positions of the United States of America and the Russian Federation of the crisis in Ukraine, and later focused on the establishment of a comprehensive understanding on the US sanctions on Russia, the process of annexation of Russia to the Crimea, and the future of US-Russian relations after The Ukrainian crisis.

The main conclusion of this master dissertation is that America and Russia are still able to cooperate and coordinate on various issues, where their interests are in line.

Based on this study, the following results were obtained:

First, the most important result of the Ukrainian crisis is the return of Russia to the international arena a new regional and international power competing with the United States and the European Union, taking advantage of the significant economic, political and military decline of the United States of America.

Second, this crisis has shown the vulnerability and weakness of American and European international influence in influencing developments in the world.

Key words : The Ukrainian crisis, US-Russian relations, the positions of the US-Russian Federation.

المقدمة :

لقد كان لانتهاه الحرب العالمية الثانية أثرا كبيرا على بنية النظام الدولي ونتائج كارثية على الدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي واليابان والصين لا تقل مأساوية عما سببتها أحداث الحرب ذاتها, إذ خرجت تلك القوى من الحرب وهي محملة بأعباء جسيمة, إلا المنتصر الحقيقي والوحيد الذي زهى بنتائج تلك الحرب كان يقبع في الجانب الآخر من المحيط الأطلسي الذي كان على الجميع ان يعترف به و بقيادته العالمية وخاصة بعد ان ظهرت القدرات الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكية واستطاعتها في ان توظف قدراتها عبر القرارات التي غيرت مجرى الحرب على صياغة النصر للحلفاء عبر ما تمتلكه من مقومات مهمة وقوة فاعلة .

وبعد انتهاء الحرب العالمية, تشكل كل من المعسكرين الشرقي الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي سابقا , والمعسكر الغربي الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية , جاء هنا توصيف هذا الصراع والتنافس بين المعسكرين بالحرب الباردة, ونتيجة لتعاظم القوة الشيوعية المتمثلة بالاتحاد السوفيتي سابقا في مواجهة القوة الغربية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية, وأصبح العالم يتأثر بسياسات وقرارات هاتين الدولتين طبقا للقرارات والإمكانيات التي تمتلكها تلك القوتين وأخذت العلاقات بين القطبين بالتوتر وتنطوي على صراعات شاملة ذات مستويات متباينة.

وبحلول عام (1945) صنعت الولايات المتحدة السلاح النووي فيما حصل عليه الاتحاد السوفيتي في عام (1949) وبات الجيشان الأمريكي والسوفيتي يمتلكان السلاح النووي, وعلى الرغم من التأثير البالغ الذي أصاب العلاقات الدولية بين المعسكرين, وانتصار الشيوعيين في فيتنام عام (1954) , وإنشاء الكتلة الشرقية لحلف وارسو عام (1955), ازدادت حدة الصراع والتوتر بين المعسكرين حتى اقترب القطبان من الدخول في حرب نووية شاملة اثر أزمة الصواريخ الكوبية عندما قام السوفييت بنصب صواريخ نووية في كوبا عام (1962) ولكن العقلانية التي سادت بين الطرفين في تلك المرحلة, أدت إلى انتهاء الأزمة والتوتر بسحب, وبعد هذه الأزمة دخلت العلاقات بين الطرفين مرحلة توازن الرعب النووي , بعد ان شهدت العلاقات بينهما ذروة التحدي .

وفي السبعينيات شهدت العلاقات بين القطبين الانتقال من المواجهة إلى المفاوضة ضمن إطار ديمومة الصراع، أدت إلى دخولهما في مفاوضات مكثفة نتجت عنها سلسلة من المعاهدات والاتفاقيات ومنها معاهدة (سالت1) ومعاهدة (سالت2) التي أسهمت في تعزيز سياسة الوفاق .

وفضلا عن ذلك فإن ما تعرض له الاتحاد السوفيتي من أزمات اقتصادية وظهور التشققات على مستوى المنظومة السوفيتية، وسقوط جدار برلين عام (1989) كل ذلك كان بداية النهاية للاتحاد السوفيتي برئاسة (ميخائيل غوربتشوف)، وما ان جاء العام (1991) حتى تم الإعلان الرسمي لتفكك الاتحاد السوفيتي وانهاره أمام الكتلة الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وأصبح النظام الدولي في تلك المرحلة أحادي القطبية بسبب انهيار القطب السوفيتي .

وفي ظل انهيار الاتحاد السوفيتي وتحوله إلى روسيا الاتحادية (وريثة الاتحاد السوفيتي) برئاسة (بوريس يلتسن)، و في ظل الرغبة بالانتقال لاقتصاد السوق، تبنت روسيا الاتحادية برنامج (العلاج بالصدمة)، وفي عام (1999) تولى (فلاديمير بوتين) منصب رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة، ثم انتخب في عام (2000) لتدخل معه روسيا في حقبة أخرى، وتدخل معها أيضا العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بعدا آخر .

على صعيد العلاقات الخارجية الروسية عمل (بوتين) تأكيد استقلالية القرار السياسي الروسي ومكانة روسيا ودورها في الشؤون الدولية، وطالب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب بأن تعامل روسيا باحترام وكقوة لها مكانتها ودورها العالمي، وانعكس ذلك على رؤية الولايات المتحدة الأمريكية لروسيا بعين الريبة، ولاسيما بعد تصاعد الطموحات الروسية بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعليا في النظام العالمي الجديد، وبعد أحداث 11 أيلول 2001، ورغم دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، إلا ان الإستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق فيه، وجاء احتلال أفغانستان كخطوة متقدمة لتطويق روسيا، الحرب على العراق، والعمل على توسيع حلف شمال الأطلسي، والدرع الصاروخي، والأزمة الجورجية، ومن ناحية أخرى فقد تآزمت العلاقات الروسية الأمريكية حول الأزمة السورية، وبالنظر إلى العلاقات الأمريكية الروسية فإننا نراها بطبيعة متفاوتة ما بين تنافسي وآخر تعاوني بما يتماشى مع تطلعات ومصالح كلا البلدين علما بأنها لم تصل في يوم من الأيام إلى المواجهة العسكرية المباشرة.

وتعتبر الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم محورا هاما في العلاقات الثنائية بين الدولتين, حيث حاولت كل دولة أن تظهر قوتها- سعيا لتحقيق مصالحها الوطنية - أن يكون لها الكلمة الأخيرة في حل الأزمة. لذلك سوف تركز الدراسة على دراسة الأزمة الأوكرانية لما لها من أهمية بالغة على العلاقات الأمريكية الروسية, من خلال تحليل مسار العلاقات الأمريكية الروسية قبل الأزمة في الفترة ما بين الحرب الباردة إلى تاريخ اندلاع الأزمة, وعلاقات التباعد والتقارب, والموقف الروسي

والأمريكي من الأزمة, والعقوبات التي تم فرضها على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعملية ضم شبه جزيرة القرم, ثم تبيان تداعياتها على العلاقات بين البلدين, ولتحقيق ذلك فأن هذه الدراسة اعتمدت على منهج النظام الدولي, واقترب المصلحة الوطنية .

أولا : أهمية الدراسة :

تنبثق أهمية دراسة موضوع اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية في هذه المرحلة في ضوء ما تشهده هذه العلاقات من متغيرات سياسية وأمنية ذات بعد إقليمي ودولي, وبناءً على ذلك تبرز أهمية هذه الدراسة من جانبين أساسيين هما :

الأهمية العلمية (النظرية) :

تظهر الأهمية النظرية لهذه الدراسة بأنها محاولة لتقديم الإضافة حول اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية تحديداً, والذي لم تتناوله الكثير من الدراسات. وتعتبر الدراسة اجتهاداً لتحليل العلاقة الأمريكية الروسية قبل الأزمة الأوكرانية وبعدها.

وهذه الدراسة تعتبر إلى حد ما أساهماً في سد النقص في الدراسات والأبحاث باللغة العربية التي تدرس الأزمة الأوكرانية؛ حيث أن معظم الدراسات التي تدور حول هذا الموضوع باللغة الإنجليزية.

الأهمية العملية (التطبيقية) :

تحاول الدراسة أن تبحث هل روسيا تسعى بالفعل إلى استعادة مكانتها في النظام الدولي, بحيث يعتبر ضم شبه جزيرة القرم خطوة أولى في إعادة بناء القطب الروسي موازياً للولايات المتحدة الأمريكية أم أنها مجرد حالة فردية دفعت روسيا إلى ضم شبه جزيرة القرم حفاظاً على مصالحها القومية. بالإضافة إلى ذلك, فأن الدراسة تسعى لقياس مدى اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية وعلى النظام الدولي من اجل رفد صناع القرار بمنظومة واسعة من المعلومات من اجل إدراك طبيعة هذه العلاقات.

ثانياً : أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة إلى الوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التالية وهي :

- 1- التعرف على طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية في النظام الدولي وقضايا التباعد والتقارب بينهما .
- 2 - استكشاف الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية والعقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية .
- 3 - استكشاف الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية وعملية ضم شبه جزيرة القرم وأهميتها الإستراتيجية .
- 4 - استجلاء اثر الأزمة الأوكرانية على مختلف نواحي العلاقات الأمريكية الروسية .

ثالثاً : مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تشير الأزمة الأوكرانية العديد من التساؤلات في المجتمع الدولي خاصة في العلاقات الأمريكية الروسية, وتشتمل تلك الأزمة على العديد من الأطراف الدولية – أوكرانيا والاتحاد الأوروبي ودولة روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية- التي لعبت كل منهم دوراً للوصول لحل لتلك الأزمة محققاً المصلحة الوطنية من وجهة النظر الخاصة لكل طرف مما أدى إلى طول أمد هذه الأزمة وعدم الوصول إلى حل نهائي للأزمة الأوكرانية. فمن ناحية, تسعى روسيا في ظل رئاسة الرئيس الحالي إلى ضم الدول التي كانت ضمن الإتحاد السوفيتي فيما سبق واستعادة مكانته في النظام الدولي. ومن ناحية أخرى, نجد الولايات المتحدة الأمريكية ترفض محاولات روسيا للتوسع وفرض سيطرتها حتى لا تنافسها, مما جعل الولايات المتحدة تفرض عقوبات غير مباشرة على روسيا والدول الموالية لها.

من الواضح وجود توتر في العلاقات ووجود اختلاف لكل من مصالح روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حول الأزمة الأوكرانية , وعليه تمت صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو التالي :

" ما هو اثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية ؟".

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الأسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما هي طبيعة العلاقات الأمريكية الروسية ما قبل الأزمة الأوكرانية وما أهم قضايا التباعد والتقارب بينهما ؟
- 2- ما هو الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية وما أثر العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية ؟
- 3- ما هو الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية وما أهمية شبه جزيرة القرم لروسيا الاتحادية؟
- 4- ما هي تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية الروسية السياسية والاقتصادية والأمنية العسكرية ؟

رابعاً : فروض الدراسة :

بناء على موضوع الدراسة ومعطياتها تم وضع فرضية رئيسية مفادها : ان هناك علاقة بين الأزمة الأوكرانية وتداعياتها وأثارها على العلاقات الأمريكية الروسية الأمر الذي أدى إلى ان تنشأ حالة تنافسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تؤثر في النظام الدولي .

وتنبثق عن هذه الفرضية فرضيات فرعية مفادها :

- 1- هناك علاقة ارتباطية سلبية بين الأزمة الأوكرانية وبين العلاقات الأمريكية الروسية .
- 2- هناك علاقة ارتباطية طردية حيث كلما تصعدت الأزمة الأوكرانية وحدثها زادت تداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية .

خامسا : حدود الدراسة :

الحدود الزمانية :

لقد روعي ان تكون الفترة الزمنية لهذه الدراسة ما بين نهاية عام 2013 وهو تاريخ بداية الأزمة الأوكرانية حيث تظاهر العديد من أنصار المعارضة في " كييف " العاصمة الأوكرانية تحديدا في ميدان الاستقلال وذلك اعتراضا على القرار الخاص بتجميد المفاوضات بشأن اتفاقية الشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي .
وحتى عام 2017 وهو التاريخ الذي توقف عنده الحصول على المعلومات .

الحدود المكانية:

سيتم التركيز على أوكرانيا نظراً لأنها ذات أهمية خاصة لروسيا , بالإضافة إلى مصالح روسيا الاقتصادية في أوكرانيا. ومن ناحية أخرى, تشكل أوكرانيا أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.
الحد الحقلي : تقع هذه الدراسة في حقل العلاقات الدولية .

سادسا : المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة :

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية :

المتغير المستقل : الأزمة الأوكرانية .

المتغير التابع: العلاقات الأمريكية الروسية .

وفيما يلي تعريفا اصطلاحيا وإجرائيا لكل من المتغيرين :

المتغير المستقل : الأزمة الأوكرانية :

أ- التعريف الاصطلاحي:

وهي الأزمة التي اندلعت في أواخر تشرين الثاني 2013, نتيجة لرفض الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) التوقيع على اتفاقية التجارة والشراكة بين أوكرانيا والاتحاد الأوروبي, متذرعاً بأن الاتفاقية لا تخدم مصالح بلاده, وأنها أدنى بكثير من اتفاقات الشراكة الأخرى للاتحاد الأوروبي مع بلدان أخرى, الأمر الذي أشعل موجة احتجاجات المعارضة الأوكرانية الموالية ل (الخيار الأوروبي) باعتبار ذلك الاتفاق سبيلاً وحيداً لتقدم أوكرانيا, بدلاً من الخيار الروسي الذي اتجه فيه (يانوكوفيتش) عقب توقيعه اتفاقية للتجارة الحرة مع روسيا في 27 تشرين الثاني 2013, أي بعد أسبوعين من تأجيله توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي. (الكوخي,2015,ص19)

ب - التعريف إجرائي :

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية :

- 1- أثر الأزمة الأوكرانية من الناحية العسكرية والأمنية .
- 2- أثر الأزمة الأوكرانية من الناحية الجيوسياسية .
- 3- تمثل الأزمة الأوكرانية تجسيد واضح على التنافس الروسي - الأمريكي وعلى طبيعة العلاقات المتأرجحة بينهما .

المتغير التابع : العلاقات الأمريكية الروسية :

أ - التعريف الاصطلاحي : هي العلاقات الثنائية التي تجمع بين الولايات المتحدة الأمريكية روسيا الاتحادية. (

الدباية,2017,ص4)

ب - التعريف الإجرائي :

أمكن صياغة المؤشرات الكمية التالية :

1- الجانب السياسي والاستراتيجي: تحديد الاتجاهات التي يتبناها صناع القرار في علاقاتهم المتبادلة والتي تشكل الطابع السلوكي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه الأزمة الأوكرانية وتداعياتها .

2- الجانب الاقتصادي : تحديد قدرات المحدد الاستراتيجي في مجال الاعتماد المتبادل والتجارة بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ومدى تأثيرها بالأزمة الأوكرانية .

3- الجانب الأمني والعسكري : يتمثل في التنافس في المجال العسكري والأمني بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية خلال الأزمة الأوكرانية .

سابعاً: منهجية الدراسة :

نظراً لطبيعة الموضوع، ومشكلته البحثية والأسئلة التي يحاول الإجابة عليها والفروض التي يريد اختبارها لقد رأى الباحث انه من الأنسب استخدام منهج النظام الدولي واقترب المصلحة الوطنية وفيما يلي شرح موجز لكلا المنهجين

1- منهج النظام الدولي :

أ- أصحاب المنهج ورواده ومفهومه :

يعتبر مفهوم النظام الدولي هو شبكة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر من وحدات النظام الدولي تتميز بالترار والشدة . ويعرفه " ماكليند " بأنه الهيكل الذي يتكون من عناصر في حالة علاقة، أو علاقة تفاعل، وله حدود واضحة تميزه عن غيره. (الخرزجي، 2005، ص88)

ويعد مورتن كابلان وجورج مودلسكي، وتشارلز ماكليند، واندرو سكوت من أهم رواد منهج النظام الدولي. (النعيمي،

2011، ص192)

ب- مقومات منهج النظام الدولي وركائزه:

يقوم منهج النظام الدولي على الركائز والمقومات (العناصر) التالية:

أولاً : النظام : إي ذلك البناء الشامل الذي يتكون من مجموعة تلك النظم الفرعية التي تعتمد في صيغ انجازها لوظائفها على بعضها البعض الآخر , ومن ديمومة انجازها لوظائفها تنجم الوظيفة العامة للنظام , إي اتخاذ القرارات وترجمتها إلى واقع ملموس.

ثانيا : البيئة : ويقصد بها مجمل تلك الظروف السائدة في وقت معين , والمؤثر سلباً أو إيجاباً , في مدى قدرة النظام على انجاز وظيفته الأساسية , وتتوزع البيئة على نوعين متفاعلين داخلية وخارجية .

ثالثاً : عملية التفاعل : إي استلام النظام لتلك الإشارات والمسببات والعوامل الموجهة إليه من بيئته المحيطة والدافعة به إلى الحركة , وردود أفعاله عليها والرامية إلى ضمان تأقلمه مع حركة هذه البيئة أو سيطرته عليها . وتسمى ردود الأفعال هذه بالمدلولات, بمعنى القرارات والسياسات التي تم ترجمتها إلى واقع ملموس .

رابعاً : الأثر الراجع : بمعنى تلك الأفعال الايجابية والسلبية النابعة من البيئة المحيطة للنظام والرامية إلى الرد على مدلولاته (أو أفعاله), فالنظام عندما يترجم قراراته إلى أفعال تترك هذه الأفعال تأثيرات مختلفة النوعية في بيئته. (الخزرجي, 2005, ص89)

ج- كيفية توظيف المنهج على الدراسة :

يتم توظيف منهج النظام الدولي من خلال مقولاته التي تصلح للربط بين متغيرات الدراسة الأزمة الأوكرانية وأثارها على العلاقات الأمريكية الروسية ومحاولة الوصول إلى قوانين وافتراضات نظرية واستنتاجات عامة بشأن الكيفية التي تتفاعل بها هذه المتغيرات مع بعضها .

2- اقتراب المصلحة الوطنية :

أ- أصحاب الاقتراب ورواده ومفهومه :

يتمثل جوهر اقتراب المصلحة الوطنية في أن الهدف الأساسي والنهاي للسياسة الخارجية لدولة ما هو تحقيق مصلحتها الوطنية , حيث يتم الاستناد على ذلك التفسير في فهم سلوك الدول في التفاعلات الدولية. ويعد هانز مورجانتو رائد اقتراب المصلحة الوطنية ويعرفه " بأنها الصراع من أجل القوة والتأثير, وأن الهدف الأساسي للقوة هو تحقيق مصالح الدولة ", من خلال ذلك يمكن ملاحظة أن مورجانتو ينطلق من أن القوة والنفوذ هما مركز لأي سياسة أو إستراتيجية من خلالها يتم تحقيق المصلحة الوطنية للدول, ومن خلال ذلك يُعبّر عن المنظور السياسي الواقعي الذي يعتبر المصالح الوطنية تطلعاً مستمراً ومتزايداً نحو السيطرة والقوة. أما بالنسبة للقوة كأحد وسائل تحقيق المصلحة الوطنية؛ فيلجأ مورجانتو إلى تفسيرها على أساس أنها وعى سياسي لبلوغ هدف معين على مستوى السياسة الدولية. (الشيخ, 2009, ص14)

ب - مقومات اقتراب المصلحة الوطنية وركائزه :

- 1- أنه يجرد سلوك الدول من التبريرات المثالية المفتعلة التي تحاول أن تُضفيها على ذلك السلوك من أجل إضفاء نوع من القبول بذلك السلوك سواء من الرأي العام الداخلي الرأي العام الخارجي.
- 2- مفهوم المصلحة الوطنية يوضح جانب الاستمرارية في السياسات الخارجية للدول رغم التحول الذي قد ينتاب النمط الفكري المسيطر.
- 3- المصلحة الوطنية كمفهوم هي دائمة ومستمرة عبر الزمان والمكان كمحدد لسياسات الدول, غير أن محتوى هذه المصلحة يتأثر بالإطار السياسي والثقافي السائد في المجتمع .
- 4- مفهوم المصلحة الوطنية يُعد أداة التحليل الرئيسية عند الواقعية السياسية, كما أنه لا سبيل إلى فهم العلاقات الدولية على نحو صحيح أو تفسيرها من ناحية موضوعية؛ إلا من خلال مفهوم المصلحة, كما أن القوة والمصلحة وجهان لنفس الشيء.

5- السياسة الدولية لا تخضع بشكل عام للمبادئ أو المعايير أو القيم المجردة، فالعالم لديه معايير الخاصة به ، من ثم فإن الحكم على أي عمل أو سلوك سياسي مرهون بنتائجه السياسية، وذلك انطلاقاً من القاعدة الأساسية في فكر مكيفيللي حيث " الغاية تُبرر الوسيلة" . (الشيخ، 2009، ص24)

ج - كيفية توظيف الاقتراب على الدراسة:

من خلال دراسة الأزمة الأوكرانية ومعرفة توجهات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية تجاه الأزمة ، تم استنتاج أن مفهوم المصلحة وهو المفهوم الحاكم والمؤثر في كافة القرارات السياسية للبلدين

ثامناً: الدراسات السابقة : حظي موضوع أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية - الروسية باهتمام الباحثين والدارسين والمختصين من خلال ما قدموه من بحوث ودراسات علمية قيمة، وعليه أمكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع، وفيما يلي عرض لأهمها :

2017, Graham Allison 1 - دراسة،

بعنوان " America and Russia: Back to basics "

تناولت الدراسة إلى العلاقات الأمريكية الروسية من حيث اتجاهات العلاقات مع روسيا بطرق تعزز المصالح الوطنية الأمريكية من خلال العودة إلى أساسيات الحرب الباردة، ركزت على ان الأمريكيون والروس يتشاطرون اليوم مصلحة وطنية حيوية في تجنب نشوب حرب نووية، وتطرق إلى التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام 2016، و " فرض عقوبات " على روسيا لزعزعتها الاستقرار في أوكرانيا، و مواجهة نشر القوات الروسية من خلال نشر قوات إضافية من الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في أوروبا الشرقية.

2- دراسة , أنفال شواح، بعنوان " الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الروسية - الأمريكية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، 2016، الجزائر.

توضح الدراسة العلاقة بين قوتين عظيمين هما روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية، هو ما يساهم في فهم النظام الدولي والتغيرات التي طرأت عليه، و حددت أبعاد هذه العلاقات وتبيان ديناميكيات القوى الكبرى (روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية)

واستراتيجياتها من أجل الهيمنة على مناطق مختلفة في العالم، والسياسات التي ستنتهجها هذه القوى تجاه الأزمة الأوكرانية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والمنهج التاريخي والمقترّب النظمي (النسقي).

3 - دراسة، انس الطراونة، بعنوان " تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية الغربية"، 2016.

تناولت الدراسة الأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وتطرقت إلى ما تتميز به شبه جزيرة القرم بالنسبة لروسيا من الناحية العسكرية والاقتصادية، وتناولت أزمة الانتخابات الأوكرانية كعلامة فارقة في سياق العلاقات الروسية الأمريكية تحديداً والروسية الغربية عموماً، والعقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت على روسيا جراء الأزمة الأوكرانية.

4- دراسة، مراد فيصل، بعنوان " السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا الاتحادية دراسة حالة أوكرانيا"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2016، رسالة علمية.

خلصت الدراسة إلى بيان مؤشرات دور روسيا الاتحادية تجاه محيطها الإقليمي بشكل عام و أوكرانيا بشكل خاص، ومحاولة لإعادة احتواء هذه الدول، وحماية فضاءها الجيوستراتيجي من التوسع الغربي نحوها، وتناولت التصورات الجديدة للأمن القومي الروسي و أثرها على إستراتيجيتها الإقليمية، ولأزمة الأوكرانية الحالية و بدايات الثورة البرتقالية، وانفصال شبه جزيرة القرم و انضمامها إلى روسيا، وتطرقت إلى الإستراتيجية الغربية تجاه أوكرانيا.

اعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، والمنهج التحليلي، والمنهج التاريخي، ومنهج دراسة الحالة.

5 - دراسة، كوثر عباس الربيعي، بعنوان " الأزمة الأوكرانية والعلاقات الأمريكية الروسية التاريخ والجيوستراتيجية"، 2016.

تتبعت الدراسة الأزمة الأوكرانية من الناحية التاريخية والجيوسياسية، كما والقت الضوء على العلاقات الروسية الأوكرانية، والموقف الأمريكي والأوروبي من الأزمة الأوكرانية، وتناولت كذلك الأزمة الأوكرانية ومستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، واحتمالات استمرار الأزمة وأثرها على العلاقات بين روسيا وأمريكا، واتفاق التسوية (منسك2) وهو ما عرف باتفاق رباعية النورماندي في 15 شباط 2015.

"The Ukrainian Crisis and its impact on the strategic relations
between the West and the Russian Federation "

بعنوان

رسالة ماجستير غيرمنشورة,

Panteion University of Social and Political Sciences ,2015

تطرقت الدراسة إلى تأثير الأحداث الأخيرة في أوكرانيا على العلاقات بين الاتحاد الروسي والدول الغربية. والعلاقات الاقتصادية والطاقوية بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الروسي ؛ والتعاون في مسائل الأمن الدولي ، مثل عدم الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب, وكان الاستنتاج الرئيسي لهذه الدراسة هو أن الغرب وروسيا ما زالا قادرين على التعاون والتنسيق في القضايا حيث تتماشى مصالحهما، ومع ذلك, فإن التوترات المتزايدة والعداء الذي نتج عن الأحداث في الأزمة الأوكرانية خلق عقبات إضافية أدت لتأجيل التعاون في عدد من القضايا. واستندت الدراسة إلى توليفة من المنهج التقليدي والوضعية والمدرسة النظرية للواقعية .

ما تتميز به هذه عن الدراسات السابقة :

ان كل من الدراسات المذكورة سابقاً, قد تناولت الحديث حول جانب من الجوانب المتعلقة بالأزمة الأوكرانية وأثرها على العلاقات الأمريكية الروسية, لكن ذلك التناول كان يتم بشكل عام, أو من خلال فهم الكاتب للأحداث أو تحليله الشخصي لها.

ما تميزت به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية من خلال تحليل آثار الأزمة على الجانب السياسي والتوازن الدولي, وعلى الجانب الاقتصادي, والجانب الأمني العسكري, وبيان كل من الموقف الأمريكي والروسي من الأزمة الأوكرانية, وتناولت أيضا بالتحليل العقوبات الأمريكية على روسيا, وكذلك عملية ضم شبه جزيرة القرم وما تمثله من أهمية إستراتيجية لروسيا الاتحادية, وتطرقت إلى مستقبل العلاقات الأمريكية الروسية في ظل الأزمة الأوكرانية

الفصل الأول

العلاقات الأمريكية الروسية في فترة ما قبل الأزمة الأوكرانية

تمتد العلاقات الأمريكية الروسية عبر تاريخ طويل، شهد حرباً باردة زمن الاتحاد السوفيتي، تقاسم خلالها الطرفان العالم فيما بينهما، وسيطرت الثنائية القطبية على النظام الدولي، وتزعم كل طرف منهما معسكره المتعارض والمتناقض أيديولوجياً مع الطرف الآخر، وشكلت نهاية الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي وسيطرت القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية تغيراً جذرياً في العلاقات فيما بينهما، وشهدت فترة ما قبل الأزمة الأوكرانية تغيرات وتطورات بالغة الأهمية في بنية النظام الدولي، وفي العديد من المنظمات الدولية، وبالطبع في الداخل الروسي، وبدرجة أقل، وبطبيعة مختلفة في الداخل الأمريكي، ولقد اثر كل ذلك في وضعية الطرفين الروسي والأمريكي، وفي العلاقات فيما بينهما.

فمن المعروف ان لكل دولة بيئة تعمل في إطارها تؤثر فيها وتتأثر بها؛ فهناك بيئة داخلية وبيئة خارجية، ولم تشهد العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حرباً فعلية على الإطلاق. وحين كانت الدولتان تتبادلان التهديد بالصواريخ النووية، ظل التبادل التجاري بينهما قائماً، مما يعني أن العلاقات بين الدول الكبرى لا تتحدد وفق مواقف مرحلية، وإنما تحكمها حسابات معقدة، وتستند إلى استراتيجيات بعيدة المدى، وتقوم على أساس المصلحة وليس الإيديولوجية.

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين :

المبحث الأول : العلاقات الأمريكية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني : علاقات التباعد التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية قبل الأزمة الأوكرانية .

المبحث الأول العلاقات الأمريكية الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة

يعتبر انهيار الاتحاد السوفيتي في 26 كانون الأول 1991، ومن قبله سقوط حلف وارسو في عام 1990، وحائط برلين في عام 1989، إعلانا لانتهاج الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكرها الغربي والاتحاد السوفيتي ومعسكره الشرقي التي تطورت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية الثمانينيات، بعد أن حُكّم النظام الدولي بثنائية متناقضة رأسمالية واشتراكية .

وكانت هذه الثنائية تتسم بالتناقض البنائي الذي انسحب على كل المستويات : نمط الإنتاج الاقتصادي، الرؤية الإيديولوجية للعالم، شكل الممارسة السياسية والدبلوماسية، بمعنى أن كل من طرفي الثنائية كان يشكل نقيضاً كاملاً للآخر، وكان الخلاف بين الاشتراكية والرأسمالية يمثله صراع الطبقات على المستوى العالمي .

وعلى الرغم من انتهاء حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب، لا تزال الإدارة الأمريكية تعتبر جمهورية روسيا الاتحادية خليفة الاتحاد السوفيتي سابقاً، العدو الأول لواشنطن خاصة على المستوى العسكري والأمني كونها تتربع على ترسانة نووية هي الأكبر من نوعها في دول العالم، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً على الأمن القومي الأمريكي .

وسيتّم تناول هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين :

المطلب الأول : العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (1991-1999)

المطلب الثاني : العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (2013-1999)

المطلب الأول : العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية

(1991-1999)

لقد انتهت الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفيتي، وكانت روسيا تدفع ثمن الهزيمة غالباً باعتبارها الوريث الشرعي له، وفق هذا فقد دفعت روسيا أكثر من ذلك بسبب ضعف قيادتها السياسية وعدم مقدرتها على مواجهة التحديات الكبرى في فترة تحوّل تاريخي، الأمر الذي حدا بروسيا أن تخضع للضغوط الغربية والأمريكية بشكل خاص،

لدرجة أوصلتها إلى مرحلة التبعية الكاملة، وذلك تحت تأثير وهم المساعدات والدعم والاستثمار لبناء روسيا والاقتصاد الروسي مجدداً. (الكري، 2009، ص15)

يرى بعض المحللين أن العلاقات الروسية - الغربية بعد الحرب الباردة مرت بمرحلتين أساسيتين. الأولى تمتد من تفكك الاتحاد السوفيتي إلى أواخر حكم الرئيس الروسي الأسبق (يلتسن)، والثانية تبدأ بتولي (فلاديمير بوتين) السلطة. (الأنباري، 2016، ص36)

كما أن تفكك الاتحاد السوفيتي أدخل بيانات جديدة على صعيد العلاقات الروسية - الأمريكية، فروسيا (وريثة الاتحاد السوفيتي السابق)، التي ورثت معظم ما كان للاتحاد السوفيتي وعليه، انتهجت سياسة جديدة قوامها الاتجاه نحو الغرب بصفة الشراكة، وليس بصفة القوة المضادة، رغبة من القائمين على القرار الروسي بكسب منافع محددة، اعتقاداً بأن الشراكة مع الغرب ستخرج روسيا من ضائقها الاقتصادية، وهي الضائقة التي كانت السبب الأساس في تفكك القوة العظمى السابقة، حينما أدى سباق التسلح مع الولايات المتحدة إلى نتائج كارثية على الاقتصاد السوفيتي. (عواد، 2010، ص49)

وفي هذه المرحلة حدث التحول الأكبر في العلاقات الروسية - الأمريكية، فبعد أن كان الصراع هو محور العلاقات بينهما، أضحت "التعاون" هو العلامة المميزة التي أريد لها أن تطبع العلاقات البينية. وطوال المدة الممتدة منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وحتى بدايات القرن الحالي، ظلت العلاقات الروسية - الأمريكية أقرب إلى التعاون من الصراع.

فالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بنيت على أساس قوة واحدة مهيمنة تتحكم في الشؤون العالمية، ولا يوجد ند لها، لأنها القوى الكبرى الباقية، أما روسيا الاتحادية ففي وضع القوة الأضعف، وتبنت سياسة اللاصدام مع الولايات المتحدة سبيلاً لتعزيز قدراتها في ما يخدم مصالحها الوطنية في هذه المرحلة .

فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي تم تحديد الأولويات الإستراتيجية الأمريكية في وثيقة للبنتاغون في عام 1992م والتي تهدف إلى منع عودة ظهور منافس جديد على تراب الاتحاد السوفييتي السابق أو في مكان آخر من العالم، كما أن الأسلحة النووية الأمريكية يجب أن تواصل استهداف الجوانب الحيوية للمؤسسة العسكرية السوفييتية السابقة . (الغمري، 2010، ص41)

وكان من الطبيعي أن تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ومعها المعسكر الغربي بوجه عام، هذا الانهيار انتصاراً تاريخياً للمبدأ الرأسمالي، كنظام وكطريقة عيش. وقد بالغ المدافعون عن الرأسمالية في التنظير لهذا الانتصار، لدرجة أن أحد أهم مفكري المحافظين الجدد الفيلسوف الأمريكي (فرانسيس فوكوياما) اعتبره " نهاية التاريخ "، وأن كل الدول التي كانت تربطها علاقات مع المعسكر الشرقي سوف تدفع الثمن. كتب فرانسيس فوكوياما تحت عنوان (نهاية التاريخ) قائلاً إن تاريخ الاضطهاد والنظم الشمولية قد ولى وانتهى إلى غير رجعه مع انتهاء الحرب الباردة وهدم جدار برلين، لتحل محله الليبرالية وقيم الديمقراطية الغربية. (قلعجية،2017،ص20)

وبعد تولي الرئيس (جورج بوش الأب) سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية تزامناً مع تفكك الاتحاد السوفييتي وظهور المتغيرات الجديدة في النظام الدولي، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تسخير كل إمكانياتها من اجل تحقيق مصالحها وأهدافها في العالم، واتسمت هذه التحولات عند صانع القرار الأمريكي بالنظام العالمي الجديد والتي تحولت في ظلها الإستراتيجية الأمريكية من الانغماس إلى الهيمنة والإرادة والتحكم في شؤون الدولية، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ المناطق الحيوية حول العالم هي مناطق مصالح أمريكية وأي تهديد يمس هذه المناطق يعدّ تهديد للأمن القومي الأمريكي. (الرفيعي،2016،ص116)

وبانتصار النموذج الرأسمالي متمثلاً بالأطلسيين (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي) على الاتحاد السوفييتي إل (heartland) كان يعني الدخول في حقبة جديدة كل الجدة، تُطالب بنماذج جيوبوليتيكية مبتكرة. فالوضع الجيوبوليتيكي لكل ما هو تقليدي من الأراضي والأقاليم والدول والاتحادات تبدلَ تبدلاً حاداً. (دوغين،2004،ص157)

أُنتخب (بورييس يلتسن) رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية في 12 حزيران 1991 في أول انتخابات رئاسية مباشرة في التاريخ الروسي. وواكب هذه المرحلة انهيار اقتصادي وارتهان سياسي للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي نتيجة فشل السياسات السوفييتية الاقتصادية والعسكرية والسياسية، منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، بحثت روسيا بلا جدوى عن إستراتيجية جديدة - شيء لتحديد من هم الروس وأين يذهبون، وقال الرئيس الروسي (بورييس يلتسن) بعد بضع سنوات من انهيار الاتحاد السوفيتي "في التاريخ الروسي خلال القرن العشرين، كانت هناك فترات مختلفة، الملكية، الشمولية، والبرستوريكا، وأخيراً طريق التنمية الديمقراطي" كل مرحلة تملك إيديولوجية خاصة بها، لكنه قال " لا تملك شيئاً الآن". (Barbashin,2014)

وانعكس حلّ الاتحاد السوفيتي سلباً على جمهوريات الاتحاد السوفيتي، أولاً، وعلى الثنائية القطبية التي أمنت حالةً من التوازن الدولي منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثانياً. وعانى العالم إثر هذا التفكك، من قيام الأحادية القطبية " الأمريكية ".

وبعد مجيء (بورييس يلتسن) إلى الحكم عام 1991، اتسمت العلاقات الأمريكية الروسية بالهدوء والاستقرار والاتجاه نحو التعاون خاصة من الجانب الروسي حيث تسلم السلطة من هم موالين للغرب والولايات المتحدة الأمريكية وهذا التوجه يوضحه قول الرئيس الروسي (بورييس يلتسن) أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بأن (روسيا سوف تهدي بالديمقراطية كقيمة عليا وبحقوق الإنسان وبالحرية الشرعية وان القوى الغربية هي من حلفاء روسيا الطبيعيين وان بلاده سوف تتعاون مع الغرب لبناء روسيا) . (حميد، 2014، ص439)

لقد تجلت أول صور الرضوخ الروسي للهيمنة الأمريكية في زيارة (يلتسن) إلى الولايات المتحدة الأمريكية في فبراير 1992، وقد أشار خلال زيارته إلى أن روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غير إيديولوجية، وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بناء درع عالمية ضد الصواريخ لتحمي العالم الحر،

وأكد على أن روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الأمريكية "0000أمريكا لم تعد عدواً محتملاً لروسيا الاتحادية بعد أن تغيرت العقيدة العسكرية الروسية"، وقد جسّد هذا كله في وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي التي وقعت " كامب ديفيد " في شباط 1992 كلا الرئيسين (يلتسن , وبوش الأب).
(الكركي,2009,ص16)

وقد وتضمنت وثيقة التعاون الأمريكي - الروسي على انتهاء الحرب الباردة وعلى أسس جديدة تقوم على التحالف بين الدولتين المرتكز على ستة جوانب أساسية :

1- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية أن العلاقات بينهما لم تعد علاقات بين خصوم أو بين أعداء متنافسين, وإنما علاقات صداقة ومشاركة قائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك بمفاهيم الديمقراطية والحرية الكاملة.

2- ستعمل الدولتان, بكل ما أوتيتا من قوة, على إزالة آثار العدوان الذي ترتب على حالة العداء الذي كان قائماً بينهما, وإلى اتخاذ كل الإجراءات الضرورية لخفض ترسانة الأسلحة الإستراتيجية.

3- سوف تعمل الدولتان على توفير السعادة والرفاهية للشعبين, ودعم الروابط بينهما على قدر الإمكان, وعلى أساس الانفتاح التام والتفاهم المتبادل.

4- سوف تعمل الدولتان معاً على أسس حرية التجارة, والاستثمار, والتعاون الاقتصادي.

5- سوف تبذل الدولتان معاً, كل جهد ممكن لكي تزيدها من فاعلية القيم الديمقراطية وحكم القانون واحترام حقوق الإنسان والأقليات والحدود.

6- سوف نعمل معاً على أساس :

أ- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشار الأسلحة الإستراتيجية المتقدمة.

ب- إنهاء الصراعات الإقليمية سلمياً.

ج- مواجهة الإرهاب وانتشار المخدرات والمحافظة على البيئة. (قلعجية, 2017, ص34-35)

وفي هذه الأثناء أخذت الولايات المتحدة جاهدةً من أجل التسويق لمفهوم النظام الدولي الجديد واجتذاب الرأي العام الدولي للدور الإستراتيجي الأمريكي في عصر ما بعد الحرب الباردة وقيادة الولايات المتحدة للعالم, وتطبيق الإستراتيجية الشاملة (الهيمنة والتحكم بالعالم) ومليء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفيتي خدمةً للمصالح الأمريكية .

وبعد فوز (بيل كلنتون) بالرئاسة الأمريكية الذي ترشح عن الحزب الديمقراطي في عام (1992) كانت القوة هي الأداة والوسيلة الرئيسية لصانع القرار الإستراتيجي الأمريكي في معالجة أي اختلال أو أي وضع يمكن أن ينتج عنه تهديد المصالح الأمريكية, وقامت سياسات كلنتون في البداية على أساس سلمي, ولكن الإستراتيجية لم تختلف عن سابقتها, ولكن أسلوب التنفيذ اختلف, والتدخل في الصومال مثال على هذه الإستراتيجية, وحرب البوسنة والهرسك, وهذا ما دفع كلينتون مجدداً لإعلان استعداد التحالف الأطلسي للتدخل في كوسوفو وبدأ الحلف بقيادة أمريكية بالحرب الجوية ضد يوغسلافية عبر القصف الجوي. (الرفيعي, 2016, ص116)

لقد عرفت روسيا الاتحادية تراجعاً على الساحة الدولية بين العام 1993-2001, وقد غدا عجزها الجيوسياسي, وانسحابها الاستراتيجي, وانحدارها الاقتصادي, واصطفاف كل توابعها السابقة واغلب جمهورياتها السابقة (عدا بيلاروسيا), فضلاً عن تقلص دائرة نفوذها لاحقاً (تمثل في ارتداد دول البلطيق, وأوكرانيا, ودول القوقاز, وآسيا الوسطى) في الديناميكية الكبرى للنظام الدولي ما بعد الحرب الباردة.

وقد أرست إدارة الرئيس (بيل كلينتون), القوية بإجماع حزبيها الديمقراطي والجمهوري على هذا التراجع الدولي لروسيا الاتحادية في عهد الرئيس (بوريس يلتسن) من أجل تطويق روسيا, ومن ثم حصر القوة العظمى السابقة التي أصبحت غير ضرورية, والحيولة دون إعادة ظهورها كقوة إقليمية مهيمنة, وقوة شاملة ندد لها, ولاسيما أنها القوة الوحيدة في العالم القادرة على تدمير الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد سحبت روسيا الاتحادية جيوشها من أوروبا، وسمحت للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز وتقوية مؤسسات الحرب الباردة بعد نفاذ مدتها، ولم تصمد موسكو أبداً قبالة التوسع الأول لمنظمة حلف شمال الأطلسي (NATO) في العام 1999، انضمت هنغاريا، وبولندا، وجمهورية التشيك إلى الحلف. وقد أفتكت الإدارة الأمريكية تنازلات جيوسياسية ثمينة من (الكرملين) قبالة دمج روسيا الاتحادية شكلياً في النظام الاقتصادي الدولي، إذ انضمت روسيا الاتحادية إلى مجموعة الدول الصناعية الكبرى لتتحول إلى مجموعة الثمانية الكبار (G8) في حزيران/يونيو من العام 2002. (الحيالي، 2009، ص42)

وقد شهدت روسيا الاتحادية بعد الاستقلال إعادة انبعاث الهويتين في سياستها الخارجية، فقد تراوحت السياسة الخارجية الروسية منذ عام 1991 بين توجهين أساسيين أولهما: توجه أوروبي أطلسي، والثاني: أوراسي جديد إلى الحد الذي يمكن تلخيص السياسة الخارجية الروسية في التعامل مع التوجهين، أن السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية عام 1991 وحتى نهاية عام 1995 في مدة وزير الخارجية (كوزيريف)، وقد ركزت على أهمية اندماج روسيا الاتحادية مع الغرب لتمكينها من النهوض اقتصادياً، واعترافه بأنها قد أصبحت قوة عادية أي إنها أحدى القوى الكبرى في النظام الدولي وليست أحد ركني هذا النظام ويتطلب ذلك تخليها عن تطلعات العظمة والهيمنة، وأهمية عدم لجوء روسيا إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وان تكون سياستها الخارجية مصلحيه غير إيديولوجية. (الطائي، 2012، ص33-34)

إذ تحولت السياسة الروسية تحولا كاملا من طرف مناوئ للولايات المتحدة إلى طرف يطرح نفسه تابعا لها. وقد كان هذا انعكاسا للتغيرات والتحديات من البرلمان الروسي الذي تنافست فيه ثلاث مجموعات على السلطة :

1 - المجموعة الأولى :

كانت تدعم سياسة يلتسن التابعة للولايات المتحدة، التي قامت على أساس علاقات جيدة مع الغرب وإسرائيل، والدعم الكبير لعمليات الخصخصة، والتحول إلى اقتصاد السوق في الاقتصاد الروسي.

2 - المجموعة الثانية :

تؤيد التركيز على سياسة روسيا الأورو-آسيوية في السياسة الخارجية، أي التركيز على إقامة علاقات جيدة مع الشرق الأوسط والصين، فضلا على العلاقات مع الغرب. كما تدعم تقوية العلاقات مع دول الجوار، ومع الإصلاحات، ومع الخصخصة البطيئة للاقتصاد الروسي.

3 - المجموعة الثالثة :

تجمع القوميين والشيوعيين، وعلى رغم اختلافهم، فإن ما يجمعهم هنا الوقوف بقوة مع إقامة سلطة مركزية قوية في روسيا، وعلى أن تلعب روسيا دور القوة العظمى، وتواجه الولايات المتحدة، والوقوف مع إيران والعراق، والدعوة إلى إعادة سيطرة روسيا على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق. (عواد، 2010، ص51)

وغير بعيد عما تقدم، وفي محاولة الابتعاد عن الماضي الشيوعي، مع الإبقاء على نمط معين من العلاقات الودية مع أبرز الحلفاء السابقين، ظهرت ثلاثة توجهات داخل الطبقة السياسية الروسية لكيفية وشكل التوجه الروسي الخارجي للمرحلة المقبلة، وهي توجهات تكاد تتشابه إلى حد كبير مع المجموعات الثلاث التي سبقت الإشارة إليها. وهذه التوجهات هي:

- التوجه الأول : يركز على العلاقة مع الدول الغربية، وينظر إلى الغرب كشريك محتمل أو فعلي، وأن روسيا دولة أوروبية وجزء من الحضارة الغربية.

- التوجه الثاني: يركز على الامتداد الأورو-آسيوي.

- التوجه الثالث: ينظر بعدائية إلى الغرب، ويرى فيه مهددا لأمن روسيا القومي، وعاملا قويا يدفع بروسيا نحو التفكك، وتحقيق امتيازاته على حساب المصلحة القومية الروسية.

وعليه، وبناء على ما يراه أصحاب التوجه الأول، فإن مصالح روسيا تكمن في التحالف مع الغرب، والاندماج في هيكله الاقتصادية والسياسية. ولأن الرئيس الروسي (يلتسن) كان من دعاة هذا التوجه، فقد اتجه بالعلاقات الروسية - الأمريكية وجهة جديدة تماما، قوامها أن روسيا شريك لأمریکا، وليست عدوا. (عواد، 2010، ص51)

ويبدو أن السبب الأساس لموقف (يلتسن) هو إعادة بناء الاقتصاد الروسي المنهار عبر الدعم الاقتصادي الأمريكي والأوروبي، ولذلك طرح فكرة الشراكة الاقتصادية مع الأوروبيين. وفي الداخل الروسي، قوبلت سياسات (يلتسن) بمعارضة شديدة، إلا أنه وجد حليفاً له مؤيداً لتوجهاته، وهو (أندريه كوزيريف)، وزير الخارجية الذي أيد توجهات (يلتسن) نحو الغرب، والتعامل معه من مبدأ الشراكة، كما أيد إتباع سياسات اللبلة بالصدمة، والخصخصة، وهو الأمر الذي حذر منه خبراء روس بوصفه عاملاً للانهايار، وليس تحولا مدروسا سيؤتي نتائج سريعا. (نصار، 2008، ص22) وبتحديد أهداف السياسة الخارجية الروسية، انتصر الاتجاه الداعي إلى التحول في العلاقات مع الولايات المتحدة والغرب من الصراع إلى التعاون.

وقد عبرت مجموعة خطوات اتخذتها الحكومة الروسية تمام التعبير عن هذا التوجه، وهي :

أ - إسراع روسيا إلى الانضمام إلى المؤسسات الغربية الاقتصادية والسياسية.

ب - التوافق مع الغرب في القضايا ذات الأهمية للطرفين، في محاولة لجعل الغرب يتقبل روسيا كدولة صديقة بعد الحرب الباردة، باتخاذها مواقف ضد الدول الحليفة السابقة لروسيا، ومنها العراق وصربيا.

ج - التعامل مع أوروبا في إطار السياسة الأوروبية لروسيا، وعدم وجود سياسة روسية متميزة تجاه دول شرق أوروبا، ومواصلة عملية سحب القوات الروسية منها.

د - المضي قدما في محادثات نزع السلاح، بعد أن رأت روسيا أن لا إمكانية لديها من استمرار إنتاجه، أو تحمل تكاليف تحديثه وإدامته.

هـ- على مستوى العلاقات الثنائية، حظيت الدول الغربية بالاهتمام الأكبر، وكانت أولى الدول التي قام الرئيس (يلتسن) بزيارتها عقب الانهيار السوفيتي في محاولة لجذب المساعدات والاستثمارات الغربية. (الشيخ، 2000، ص186)

ومع نهاية التسعينيات بدأت تظهر متغيرات داخلية ودولية، كحرب الناتو على صربيا حليفة روسيا، بحيث لم تتخذ موقفاً من الحرب، ولم تمد يد العون لحليفها التقليدية حدت بروسيا الاتحادية إلى ضرورة التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية، وأهم هذه المتغيرات هي:

1- بدأ الرئيس (بوريس يلتسن) يواجه معارضة سياسية قوية لتوجهاته السياسية الأوروبية - الأطلسية, في شراسة معارضة الحزب الشيوعي الروسي والأحزاب القومية, انتقدت هذه الأحزاب سياسة (يلتسن) التي أضعفت مكانة روسيا الاتحادية مع المطالبة بإتباع سياسة جديدة, قوامها إعادة إحياء التحالف مع الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي السابق والعمل على حماية المواطنين الروس المقيمين في تلك الدول, مع ضرورة إتباع سياسة دولية تكون " أكثر استقلالية " عن أملاءات الولايات المتحدة الأمريكية العدو الأول لروسيا الاتحادية في نظرهم.

أما أحزاب الوسط فقد طالبت بإتباع سياسة متوازنة تأخذ في اعتبارها مصالح روسيا الاتحادية في " الشرق " (آسيا الوسطى, الصين, والشرق الأوسط) وتقوية العلاقات مع مجموعة الدول المستقلة, والتي اصطلح على تسميتها في الأدبيات السياسية الروسية باسم " الجوار القريب ".

2- بدأ يتضح وهم الاعتماد على الغرب, فقد بدأت القيادة الروسية تدرك أن هناك حدوداً مرسومة لمدى رغبة الغرب في إدماج روسيا الاتحادية في مجاله الحضاري ومساعدتها في الخروج من محنتها.

3- ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا الاتحادية إلى إعادة التفكير في توجه سياستها الخارجية تمثلت :

أ- اندلاع التنافس التركي - الإيراني على آسيا الوسطى, وهو ما هدد مصالح روسيا الاتحادية في تلك المنطقة.

ب- تدفق المواطنون الروس إلى روسيا الاتحادية من دول " الخارج القريب ".

ج- تصاعد التيارات الإسلامية المتطرفة في آسيا الوسطى مع لجوء تلك التيارات إلى استخدام العنف, الأمر الذي هدد بالتأثير على الأمن القومي الروسي وعلى سلامة الأراضي الروسية.

د- مطالبة دول آسيا الوسطى, روسيا الاتحادية, بضرورة لعب الدور الضامن للأمن في تلك الدول نظراً لعدم قدرتها على القيام بتلك الوظيفة. (قلعجية, 2017, ص42-43)

وقد أدى ذلك إلى أن شهد عام 1997 تقارباً كبيراً وملحوظاً بين روسيا الاتحادية والصين حيث حرص الرئيس (يلتسن) على تحديد هدف اللقاء بينه وبين الرئيس الصيني (جانج زلمين) حيث حرص الطرفان على تنمية العلاقات التجارية وحل الخلافات العالقة بينهما مثل مشكلة الحدود وتصدير الأسلحة الروسية المتطورة إلى الصين، ولكن الأهم من ذلك هو إصرار الطرفين على وجود عالم متعدد الأقطاب. (الطائي،2012،ص38)

وفي هذا الإطار، بلور " يفغيني بريماكوف " (رئيس وزراء روسيا في عام 1998-1999) خطة إستراتيجية لدور روسيا الاتحادية، وهو ما أصبح يعرف في ما بعد باسم (مبدأ بريماكوف) في السياسة الخارجية الروسية. وتدور محددات هذا المبدأ حول ما يلي :

- 1- إنشاء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية التوافقية.
 - 2- إنشاء تحالف أوراسي بين روسيا الاتحادية والصين والهند (كمثلث استراتيجي) يوازن القوة الأمريكية. هو ما شكل ما يعرف اليوم بتحالف دول (البريكس).
 - 3- المعارضة الشديدة لتوسع حلف شمال الأطلسي في دول حلف وارسو المنحل.
 - 4- تكريس انتهاء العداء مع دول حلف شمال الأطلسي. (قلعجية،2017،ص44-45)
- ووفقاً لما تقدم، فقد ساعدت عوامل عديدة في اتجاه الابتعاد عن السياسة المؤيدة للغرب، وعن البحث عن دور روسي متراجع، وكذلك البحث عن سياسة أكثر استقلالية تأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية الروسية أساساً، وهذه العوامل هي:
- أ - فشل سياسة العلاج بالصدمة الاقتصادية التي أتبعها الرئيس (يلتسن).
 - ب - الانتخابات البرلمانية عام 1995 التي كانت نتيجتها أن أصبح الشيوعيون هم الأكثرية في مجلس الدوما، وسيطروا على أكثر الوزارات أهمية، مثل الدفاع والداخلية والأمن، وأصبح البرلمان معارضا كبيرا لسياسات (يلتسن) الخارجية والداخلية.

ج - السلوك الأمريكي الذي تجلى بعدم تنفيذ الوعود التي قطعت لروسيا بمساعدتها اقتصادياً.

د - قرار حلف الناتو بالتوسع شرقاً ليصل إلى حدود روسيا، وهو الأمر الذي عدته روسيا عاملاً مهدداً لأمنها القومي،

كما استغلته المعارضة الداخلية بالصد من سياسات (يلتسن) الموالية للولايات المتحدة. (الطائي،2012،ص37)

وفي الحقيقة يُلحظ على التحالف الأمريكي - الروسي الجديد هو عدم قيامه على مبدأ التكافؤ الإستراتيجي بل على أساس التفوق الأمريكي الشامل أي أن دور روسيا كدولة حليفة للولايات المتحدة الأمريكية هو دور دولة تابعة وليس دولة فاعلة ومؤثرة في النظام السياسي الدولي وتتجلى هذه التبعية في موقع روسيا التفاوضي

الضعيف والتنازلات الإستراتيجية التي شرعت في تقديمها للولايات المتحدة مقابل حفنة من الدولارات ففي إطار التحالف الأمريكي الروسي الموقع عليه في كامب ديفيد استجابت الحكومة الأمريكية لطلب (يلتسن) بمساعدة بلاده على التخلص من جزء من الأسلحة النووية الموروثة من الاتحاد السوفيتي من خلال رصد 400 مليون دولار من ميزانيتها وفي مقابل ذلك تعمل واشنطن على زيادة قدراتها النووية وترفض مبدأ تخفيضها. (علي،2013،ص330)

فقد تميزت العلاقات الروسية - الأمريكية خلال هذه المرحلة بين تراجع حاد للدور الروسي في النظام الدولي، وترسيخ لهيمنة القطب الواحد المتمثل بالولايات المتحدة الأمريكية وتفرد به الهيمنة على النظام الدولي، وشكلت هذه المتغيرات مقدمات أساسية باتجاه التحول الجديد الذي طرأ على العلاقات الروسية - الأمريكية، بعد عام 2000، إذ حاولت روسيا العودة لتؤدي دور القوة الكبرى المؤثرة من جديد بعد تراجع استمرار عقداً من الزمان، واستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بالحفاظ على سيطرتها على النظام العالمي.

المطلب الثاني : العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية (1999- 2013)

شهدت العلاقات الروسية - الأمريكية تحولا جديداً، يرتبط بالتحول الذي طرأ على نوعية القيادة أو الزعامة في كلا الطرفين الروسي والأمريكي. ففي الجانب الروسي بعد أن قدم الرئيس (يلتسن) استقالته من رئاسة روسيا الاتحادية في عام 1999، تولى (فلاديمير بوتين) منصب رئيس روسيا الاتحادية بالوكالة ، الذي تميز كونه صاحب سلطة قوية تدعمها تأييد الرأي العام الداخلي الذي تصدى لأي محاولة مقاومة للنيل من النخب السياسية التي عارضت بشدة التوجه الروسي نحو الغرب ولذلك سميت السياسة الروسية آنذاك بسياسة بوتين وهذا الأمر انعكس على العلاقات الأمريكية الروسية . (الكري،2009،ص19)

وفي الجانب الأمريكي وصلت إلى البيت الأبيض إدارة من الحزب الجمهوري وهي إدارة (جورج بوش الابن) في عام 2000 وكانت من أكثر الإدارات الأمريكية، تبنياً لآراء محافظة للغاية، والتزاماً بمبدأ القوة، ومؤكداً على الزعامة الأمريكية للعالم. (الطائي،2012،ص42)

نظرت الولايات المتحدة إلى روسيا (بوتين) بعين الريبة، ولاسيما بعد تصاعد الطموحات الروسية بالعودة من جديد لتأدية دور القوة المؤثرة فعليا في النظام العالمي الجديد، ومن ثم اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية إلى استمالة روسيا من جديد نحو أوروبا، عبر إقناعها بعدم جدوى المحاولات لاستعادة مكانة الاتحاد السوفيتي السابق، بسبب المشكلات الاقتصادية التي يعانها الاقتصاد الروسي، فضلا على المخاطر التي تهدد روسيا الاتحادية بالتفكك.

وتبنت استكمال برنامج الدرع الصاروخي الأمريكي. وعملت الولايات المتحدة كذلك على إلغاء المعاهدات الموقعة سابقا مع الاتحاد السوفيتي، لأن الأوضاع الدولية قد تغيرت، واستبدلتها بمنظومات إقليمية تحجم روسيا وتضعها في دائرة صغرى لا تستطيع من خلالها الخروج من العزلة التي فرضت عليها. كما وجهت الإدارة الأمريكية انتقادات كبيرة إلى السياسة الروسية

في مجال تجارة السلاح، ونقل التكنولوجيا الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ولاسيما إلى كوريا الشمالية وإيران. (عواد،2010،ص54-55)

وعقب توليه السلطة أعلن (بوتين) أن استعادت روسيا لمكانتها في مصاف الدول الكبرى هو احد أهم أولوياته، وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات المتحدة. وقد سعى (بوتين) إلى ترجمة ذلك التوجه في شكل سياسات فعلية كان أبرزها جولاته الخارجية التي لم تشمل حلفاء روسيا آنذاك، ولكن حلفاءها التقليديين والسابقين مثل كوبا وكوريا الشمالية،

وذلك في الوقت التي كانت العلاقات الأمريكية مع هذه الدول تشهد توتراً حاداً، في محاولة منه على التأكيد على استقلالية السياسة الروسية في مواجهة محاولات الهيمنة والضغط الأمريكية. (الكركي،2009،ص23)

وقد أعلن (بوتين) أن روسيا لا يمكنها استعادة مكانتها كقوة كبرى، والحفاظ على استقرارية قراراتها الداخلي والخارجي، ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، منطلقاً من أن غنى روسيا من المواد الأولية لا بد من أن يمكنها من تجاوز الأزمة الاقتصادية التي أنهكتها. وإضافة إلى عوائد تجارة السلاح، فقد كان قطاع الطاقة إحدى دعامتين نهض عليهما الاقتصاد الروسي، والفضل في ذلك يعود إلى حس الإدارة والترشيد في توظيف العائدات لخدمة الأهداف القومية. (الشيخ،2006،ص64-65)

وباستلام (بوتين) لمهامه بموجب الدستور الروسي في عام 2000، قدم المبادئ الأساسية لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم " مبدأ بوتين ". لم يخرج هذا المبدأ عن الأفكار التي صاغها رئيس الوزراء السابق (يفغيني بريماكوف). ويؤكد هذا المبدأ على التوجهات التالي :

1- التركيز أولاً، على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية.

2- الحفاظ على روسيا الاتحادية كقوة نووية عظمى.

3- تطوير دور روسيا الاتحادية في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

4- العمل على استعادة دور روسيا الاتحادية في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي.

5- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

6- التخلص تدريجياً من نتائج " الحرب الباردة ". (فلعجية،2017،ص47-48)

وعند تسلم (فلادمير بوتين) السلطة كرئيس للبلاد عام 2000، كانت روسيا تعيش أزمة اقتصادية خانقة منذ الانهيار المالي العالمي عام 1989 بمعدلات تضخم عالية، وتدني في معدلات الإنتاج، وأزمة في الموازنة، وديون أجنبية لا تحتمل. واستثمارات أجنبية لا تذكر. وفي نهاية فترته الرئاسية الأولى عام 2004، أصابت روسيا المتشائمون بمستقبلها بالدهشة من خلال التعامل الناجح مع مشاكلها الاقتصادية المعقدة، وتحقيقها لمعدلات نمو ثابتة، وتوازن في ميزانيتها، وزيادة احتياطاتها من العملات الأجنبية، وسداد معظم ديونها الخارجية، وبحلول عام 2006، كانت روسيا قد قامت بسداد كافة ديونها قبل مواعيد استحقاقها. وأصبحت الثالثة عالمياً من حيث حجم الاحتياطيات النقدية، بعد الصين واليابان (بقيمة نحو 800مليار دولار). (سعد الدين،2014،ص88)

ولأن بروز روسيا الاتحادية كفاعل مؤثر في النظام الدولي لما تحقق من انجازات في خلال هذه المرحلة، فإن الولايات المتحدة دأبت في محاولة التخفيف من أثر الدور الروسي ومحاصرته. وهذا ما صرح به الرئيس (بوتين) انتقاداته الحادة للهجة إلى نظام أحادية القطب الذي تنزعمه الولايات المتحدة، وقال: "إن منظومة قوانين دولة واحدة، بالطبع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، تجاوزت حدودها القومية في كل المجالات، في الاقتصاد والسياسة، وفي مجال فرض قوانين هذه الدولة على الدول الأخرى... وهناك الكثير من الجوانب الإيجابية في تطور العلاقات مع أمريكا، لكننا نزداد قناعة بأن كل الأدوات موجهة نحو هدف واحد: تحقيق واشنطن لأهدافها الذاتية من علاقاتها مع روسيا". هذه العبارة تعبر عن إدراك (بوتين) لسعي الولايات المتحدة إلى تسخير علاقاتها مع موسكو، ليس من أجل شراكة حقيقية، بل خدمة للمصالح الأمريكية. وبعد أحداث 11 أيلول 2001، وما تلاها من تحول في الإستراتيجية الأمريكية العالمية نحو الحرب الهجومية، وعدّ الإرهاب بمنزلة القضية المحورية للسياسة الأمريكية؛ أدت إلى تحول في إستراتيجيتها الجديدة في علاقاتها. (النائلي، 2017، ص139)

إن الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في ذلك العام لم تكن مجرد عملية إرهابية عادية عملية نوعية بالغة الأهمية في أشكال الصراع الدولي وكانت احد الأسباب الرئيسية والمحفزة في إعادة تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية للتعامل مع هذا الواقع الجديد

ودفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف وتوجه أساسي يتضمن مكافحة الإرهاب ومعاينة الدول والمنظمات التي ترعاه، وقد جاء هذا التحول في السياسة الخارجية الأمريكية من الاحتواء إلى الردع الذي كانت تعمل بهأ بان الحرب الباردة إلى سياسة الحرب الإستباقية كإستراتيجية مبنية على " مبدأ بوش الجديد " مما يعني نهاية الأعراف الدولية التي عملت الولايات المتحدة الأمريكية من اجل بنائها بعد الحرب العالمية الثانية. (الكركي، 2009، ص28-29)

وعلى الرغم من دخول روسيا في محور الحرب على الإرهاب، إلا أن الإستراتيجية الأمريكية لم تتعامل مع روسيا على أساس الحليف الموثوق به، بل إن احتلال أفغانستان ما هو إلا خطوة متقدمة لتطويق روسيا. (عواد، 2010، ص58) ويضاف إلى ذلك أن أحداث 11 أيلول 2001 فتحت الباب على مصراعيه أمام الوجود العسكري الأمريكي المتزايد في منطقة آسيا الوسطى تحت غطاء مكافحة الإرهاب في أفغانستان وكذلك العراق. وهذا يعني أن أمريكا استطاعت أن تفرض وجودها في منطقة كانت تعتبر ضمن مناطق النفوذ الروسية خلال الحرب الباردة. (النائلي، 2017، ص169)

وفي المقابل، استندت الإستراتيجية الروسية إلى ضرورة إيقاف التمدد الغربي، ولاسيما الأمريكي، في مجالات روسيا الحيوية في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، والعمل على استعادة مجالاتها الحيوية، والاقتراب على نحو واسع من مياه البحر الأسود. (عواد،2010،ص58)

وقد تضافرت عوامل عدة داخلية وخارجية في انتقال العلاقات الأمريكية الروسية من حالة التعاون إلى حالة التنافس حيث بدأت روسيا تدرك بأنها لا زالت طرف مؤثر في منظومة العلاقات الدولية من خلال دعوات استعادت الهيبة الروسية ورفض سياسة التعاون مع روسيا باعتبارها طرفاً ضعيفاً - فضلاً عن إعادة التوازن إلى الواقع الدولي - ويمكن إجمال هذه العوامل بالآتي :

1- تحول الاقتصاد الروسي إلى اقتصاد السوق الحر، تحول الاقتصاد الروسي من اقتصاد سادة الكساد والتراجع إلى دولة اقتصادية تنمو بشكل مضطرد.

2- التطورات السياسية والاجتماعية: حيث استطاعت روسيا في خلال هذه المدة من تعزيز سيطرة الدولة وسلطتها في المجتمع.

3- الجانب الأمني والعسكري : على الرغم من أن روسيا بقيت تعاني من واقع اقتصادي غير مستقر إلا أنها تبقى واحدة من القوى النووية الكبرى في العالم وواحدة من اكبر الدول عسكرياً في أوروبا وآسيا؛ ولازالت تمتلك ثاني اكبر جيش في العالم. (حميد،2014،ص441-442)

وأما في مرحلة ما بعد الإحداث، وتحول الإستراتيجية الأمريكية نحو الحروب الوقائية، واعتبار الإرهاب بمثابة القضية المحورية السياسة الأمريكية، كان (بوتين) يحدث تحولاً جديداً في سياسة روسيا ويذهب بها الى الغرب، فقد كان (بوتين) يستثمر التحول الأمريكي ويقدم بلاده على انها شريك في محاربة الإرهاب، فذلك يعطيه فرصة الدعم الأمريكي في حربها ضد الحركات الانفصالية في الشيشان، والتخلص من نظام طالبان، وقد كرر في عدة مناسبات إن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية. (الكركي،2009،ص27)

وعلى الصعيد الآخر اكتشفت روسيا نوايا واشنطن بغزو العراق, وبدأ معه ظهور استقلالية السياسة الخارجية الروسية عن نظيرتها الأمريكية, فقد أدركت آنذاك واقع الهيمنة العالمية التي تسعى إلى تحقيقه الولايات المتحدة, لذا حاولت جاهدة صد التحركات الأمريكية تجاه العراق, ففعلت دبلوماسيتها الخارجية باتجاه الأوروبيين عل نحو أثر عن قيام محور روسي- فرنسي- ألماني معارض للحرب على العراق, تؤكد بتوقيع الإعلان الثلاثي ضد الحرب في 2003/2/10 .
(النائلي,2017,ص170-171)

وقد أعلن (بوتين) في عام 2004 في اجتماع مع قادة القوات المسلحة, أن بلاده تطور جيلاً جديداً من الأسلحة النووية لا تملكه قوى نووية أخرى في العالم (في إشارة للولايات المتحدة) وسوف يدخل الخدمة في غضون السنوات المقبلة لحماية روسيا عما وصفه بتحديات أمنية مستقبلية " العقيدة العسكرية الروسية الجديدة ", وعاد في مؤتمر ميونخ (للأمن) في شباط 2005 ليؤكد أن هذا الجدل وليناصره في القول (ايغور ايفانوف) وزير الخارجية الروسي, حيث أكد أن هذه الأسلحة ليست موجهة إلى دولة بعينها, بل تهدف لضمان امن وسيادة روسيا في مواجهة أي تهديدات مستقبلية وهذا ما حدا إلى أن يكون لاحتمالية عودة الردع الكلاسيكية دور مهم في العلاقات الأمريكية الروسية. (الطائي,2012,ص47)

وبذلك اتسعت فجوة العلاقات الروسية - الأمريكية في عهد الرئيس (بوتين), ما أدى وبشكل خاص إلى تغيير السياسة الروسية. فقد تبدلت العقلية والتصرفات لدى المسؤولين عن وضع السياسة الخارجية وإدارتها, بعد الإصلاح الاقتصادي والاستقرار السياسي أي العمل لأجل توظيف الإصلاح الداخلي لخدمة السياسة الخارجية الروسية. وأعلن الرئيس (بوتين) عند ذلك مبادئها العامة وأهمها " ضمان امن البلاد وتعزيزه مع المحافظة على سيادتها ووحدتها الإقليمية, مع تحقيق موقع ثابت ومميز في المجتمع الدولي ". (العساف,2008,ص327)

ومع تغير القيادة السياسية في كلا البلدين بتسلم (ديمتري مدفيدف) رئاسة الدولة الروسية الذي يمثل استمرار للنهج الذي خطه بوتين من خلال مجموعة من الإجراءات أهمها (العقيدة العسكرية الجديدة لروسيا الاتحادية) كذلك تسلم (باراك أوباما) رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية أخذت العلاقات الأمريكية الروسية منحى آخر,

إذ أن سعي القيادات الروسية إلى تعزيز مكانة روسيا الاتحادية في النظام العالمي سينعكس على العلاقات الأمريكية الروسية، ويمكن إيراد قول الرئيس الروسي (دميتري مدفيدف) لتأكيد هذه الحقيقة (إننا لا نطلب من أحد أن يحب روسيا، ولكننا لن نسمح لأحد أن يسيء أليينا، وسنحصل على الاحترام الذي نستحقه ليس بالقوة، ولكن من خلال تصرفاتنا ونجاحنا). (الطائي،2012،ص49)

وبعد صعود (أوباما) لرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2008 أصبح هنالك تحول جذري في الإستراتيجية الأمريكية على مستوى أدراك التحديات وآلية التعامل معها، وتجديد القيادة الأمريكية واستخدام القوة العسكرية، والموقف من القوى الصاعدة، إذ تخلى (أوباما) عن عقيدة بوش القائمة على إستراتيجية الحرب الاستباقية والوقائية. (الرفيعي،2016،ص122)

واتجهت إدارة (أوباما) إلى استخدام وسائل جديدة من اجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف بأقل قدر التكاليف، خاصة بعد الأزمة المالية التي عانت منها الولايات المتحدة الأمريكية عام 2006، فعمدت إلى استخدام وسائل القوة الناعمة والقوة الذكية والتي اجمع علماء الإستراتيجية على أنها ذات كفاءة عليا في واقع البيئة الدولية الحالية. (العلي،2016،ص198)

جاء الرئيس (أوباما) إلى منصبه مع طموحات كبيرة " لإعادة " العلاقات مع روسيا وتقليل دور الأسلحة النووية في الشؤون الدولية، وعندما تنحى بعد ثماني سنوات، كانت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في أدنى مستوياتها منذ الحرب الباردة، وأصبحت إمكانية استخدام الأسلحة النووية في أوروبا مرة أخرى موضع نقاش. (Allison,2017)

وبعد فوز (مدفيدف) في الرئاسة في روسيا عام 2008 برزت توجهات مرحلة جديدة في السياسة الخارجية الروسية تختلف عن سابقتها. حيث أن حالة الوفاق التي كانت قائمة بين (واشنطن وموسكو) لم تكن تعكس توافقاً في الرؤى ولا انسجاماً في المواقف بين الجانبين بقدر ما هي سياسة روسية اعتمدت البراغماتية والمصلحة تماشياً مع الواقع الدولي القائم حتى تتمكن روسيا من إعادة بناء نفسها، وتعزيز مكانتها في النسق الدولي.

إضافة إلى ذلك فإن ملامح التطور في الدور الروسي الجديد ازدياد حدة الخلاف الروسي - الأمريكي حول استقلال (كوسوفا) وابخازيا وأوسيتيا الجنوبية مما استدعى (موسكو) للقيام بهجمات ضد مركز استطلاع ومعلوماتية أمريكية في جورجيا. (السرطان,2011,ص281-282)

وتعتبر أزمة أوسيتيا الجنوبية (الحرب في جورجيا) هي أيضا أزمة كاشفة ونقطة تحول مفصلية, تشير إلى بدأ تغير حقيقي في هيكل النظام الدولي, نحو نظام متعدد القوى على غرار ذلك الذي ساد العلاقات الدولية في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

وتعتبر روسيا فاعلاً محورياً في النظام الدولي, فرغم إن التناقض الأيديولوجي انتفى بين الولايات المتحدة وروسيا بانتهاء الاتحاد السوفيتي, وبرغم وجود مصالح وتفاهات مشتركة بين البلدين, إلا إن التناقض الحضاري ولمصلحة مازال قائماً بينهما. ومن ثم فإن الصراع الدولي سوف يستمر بينهما وسوف يكون أكثر وضوحاً في منطقة المجال الحيوي لروسيا المتمثلة في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق؛ حيث ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد منطقة الشرق الأوسط في منطقة بحر قزوين. فالصراع في المستقبل و صراع على مصادر الطاقة. (الشيخ,2009,ص335,336)

وفي عام 2010 وقع رئيسا البلدين معاهدة لتقليص من الأسلحة النووية بنسبة 30% لتشتعل في العام نفسه ما سميت "حرب الجواسيس", حيث كشفت أجهزة المخابرات الروسية على ما قالت انها شبكة من العملاء الأمريكيين وتم ترحيلهم, وردت واشنطن بالقبض على قالت انهم جواسيس روس. (علوي,2016,ص40)

ويمكن القول أن روسيا الاتحادية, تحت قيادة (بوتين), قد تعلمت الدرس من ليبيا, خصوصا سيطرة الناتو على الملف الليبي, وضياح مليارات "محتملة", وأخرى " مؤكدة " على روسيا في صفقات السلاح, وأيضا في فرص إعادة الأعمار وإدارة الملف الليبي بعيداً عن الوجود الروسي, وفقدان روسيا لموطئ قدم " فعال " بالشرق الأوسط الذي يمكنها حتى من المناورة, والتفاوض, والمقايضة السياسية على ملفات أخرى مثلما يحدث في الحالة الأوكرانية . وهو ما ترتب عليه إعلان روسيا الانخراط مباشرة في الأزمة السورية, ووقوفها بجانب الرئيس السوري (بشار الأسد) ودعمه عسكرياً تحت شعار محاربة الإرهاب وتنظيم داعش.

من جانبها، ليس من الواضح حتى الآن، إلى أي مدى ستسمح الولايات المتحدة (التي تسيطر على ثلاث أرباع الممرات البحرية والتجارية بالعالم) بالتوسع البحري لروسيا انطلاقاً من سوريا. (الصيد،2017،ص129)

وفي ضوء ما تقدم إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد اتبعت إستراتيجية تطويق القوى المناهضة لمشروعها في الهيمنة العالمية مثل روسيا الاتحادية، فإن الأخيرة اتبعت إستراتيجية مضادة لإستراتيجية التطويق غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى، منطلقاً بمحاولة تطبيق سياسة الهيمنة على الأقرب (دول منطقة قلب أوراسيا) من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية فيها وكذلك قطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة على هذه المنطقة. (الطائي،2012،ص79-80)

لقد تميزت العلاقات الأمريكية الروسية في هذه المرحلة من خلال عودة روسيا الاتحادية لأداء دور فاعل في بنية النظام الدولي، مع تراجع ملحوظ للدور الأمريكي، وقد واجهت روسيا الاتحادية الإستراتيجية الأمريكية الرامية إلى احتوائها بإستراتيجية قائمة على التحرك العسكري المباشر لضمان مصالحها الوطنية، وأيضاً توسيع وزيادة الإنفاق العسكري، فضلاً على التهديد بالانسحاب من عدد من الاتفاقيات التي عقدت في أوقات سابقة. لقد نجحت روسيا في اجتياز المرحلة الانتقالية التي تلت عهد الاتحاد السوفيتي، وما رافقها من صعوبات تنموية وأمنية ورغبتها في الاضطلاع من جديد بدور أوسع في السياسة الدولية وقيامها بتصحيح الخلل الذي كان قائماً في سياستها الخارجية حيث ركزت روسيا جهودها خلال السنوات الأخيرة لتحقيق هدف محدد يتمثل في استعادة مكانتها كقوة فاعلة في الساحة الدولية، واسترجاع توازن القوى الذي يحكم العلاقات الأمريكية الروسية والنظام الدولي.

المبحث الثاني علاقات التباعد والتقارب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية قبل الأزمة الأوكرانية

في هذا المبحث سيتم تسليط الضوء على أهم أزمات وقضايا التباعد والتقارب في العلاقات الروسية الأمريكية، في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة. وفي ظل التحولات التي تشهدها العلاقة بين الدولتين، وسرعة الحراك الدولي، وتعدد الملفات المشتركة، وطبيعة التغيير الذي يمكن أن يحصل على المستوى الداخلي والخارجي في كلا الدولتين، لذلك يحاول الجانبان الأمريكي والروسي - ولكل منهما أسبابه - تقريب وجهات نظرهما فيما يتعلق بعدد من القضايا المختلف عليها، بما تقتضيه المصلحة الوطنية لكلا الدولتين، فنجد أن أهم ما تلتقي عنده العلاقات الأمريكية الروسية هي المصالح القومية لكل منهما في النظام الدولي، حيث أعلن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (مؤخراً أنه اتفق والرئيس الأمريكي الجديد (دونالد ترامب) على ضرورة " تصحيح العلاقات " بين البلدين.. وقال في هذا السياق " نعتقد أنه ستظهر فرصة لإصلاح العلاقات، وهو أمر مهم ليس فقط لشعبي البلدين ولكن أيضاً لضمان الاستقرار العالمي والأمن " ومن جهته قال الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب " إن إقامة علاقات جيدة مع روسيا أمر جيد .." " وقد يتمكن بلدانا ربما من العمل معاً لحل بعض المشاكل الكبيرة الداهمة في هذا العالم ".

وبالتالي سيتم تناول هذا المبحث من خلا المطلبين التاليين :

المطلب الأول : قضايا التباعد بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني : قضايا التقارب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الأول : قضايا التباعد بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية.

ربما تمثل الأزمات المتعاقبة في العلاقات الأمريكية - الروسية فرصة لمراجعة طبيعة علاقات التنافس والتعاون بين هاتين الدولتين، اللتين لا يبدو أنهما في وارد تجاوز المراحل السابقة من تاريخ علاقاتهما، وما رافقها من صراعات وخلافات.

أ- تُوّسع حلف شمال الأطلسي " الناتو " :

ترجع الدعوة إلى تأسيس حلف شمال الأطلسي إلى الولايات المتحدة الأمريكية إبان الحرب الباردة عام 1949 ليكون الواجهة العسكرية للغرب والولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي، إذ كانت وظيفته هي تطويق وتحجيم الاتحاد السوفيتي. (العلي،2016،ص114)

واعتقد كثيرون انه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانحلال حلف وارسو سوف يكون مصير حلف الأطلسي الانحلال أيضاً، إلا انه سرعان ما أطلقت الولايات المتحدة الدعوة لتوسيع حلف الأطلسي، لاسيما نحو الشرق ليضم دول وسط وشرق أوروبا. وكان أول من روج لسياسة توسيع الحلف هو الرئيس الأمريكي بوش (الأب).وقد ذكرت الإدارة الأمريكية مجموعة من الحجج لتبرير هذا التوجه منها إن توسيع الحلف سوف يؤدي إلى تقليل المناطق المرشحة لاندلاع الحروب والنزاعات المسلحة فيها. وهذا يعني تقوية امن الولايات المتحدة وضمان الاستقرار والسلام في العالم. (البياتي،2005،ص29)

وقد كان القرار الأمريكي بتوسيع حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وضم كل دول أوروبا الشرقية التي كانت أعضاء سابقين في حلف وارسو إلى الناتو، وقيادة حركة تفتيت يوغسلافيا السابقة، وغزو أفغانستان واحتلالها في أكتوبر 2001، وبعد أربعة أسابيع من أحداث 11 ايلول، ثم غزو العراق واحتلاله في 2003، كان القرار الأمريكي أقوى دليل على قيادة أمريكية، منفردة أو شبه منفردة، للنظام الدولي. (علوي،2014،ص104)

وفي خطاب الرئيس (بوش) أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 10 شباط 2007، انتقد " الهيمنة الاحتكارية الأمريكية " على السياسة الدولية مع الميل لصالح الولايات المتحدة الأمريكية في تلك السياسة، وأضاف قائلاً : " في ظل هذه الظروف، لا أحد يشعر بالأمن ما يغذي من سباق التسلح ". (قلعجية،2017،ص67)

لقد رأت إدارة الرئيس السابق " جورج بوش الأب "، ومن بعدها إدارة الرئيس " بيل كلينتون " إن حلف الناتو اداءة للمحافظة على هيمنة الولايات المتحدة على السياسات الخارجية والدفاعية الأوروبية. تشكل علاقة حلف الناتو بدول وسط أوروبا وشرقها جوهر إستراتيجيته في عالم ما بعد الحرب الباردة. وسوف يتوقف بقاء أو انحلال وتفكك الناتو على قدرته في حسم هذه العلاقة من خلال التوسع. ويرى (بريجنسكي) إن الفكرة الأساسية لتوسيع حلف شمال الأطلسي هو لأجل إنشاء أوروبا جديدة ذات نطاق ودور لتحالف بين أوروبا والجانب الآخر من المحيط الأطلسي وتوسيعه باتجاهين:

الأول : باتجاه دول شمال شرق أوروبا، وتحديدًا باتجاه دول البلطيق والذي يعد تجاوزاً على الخط الأحمر (روسيا). فمشروع التوسيع ومنذ إقراره في قمة بروكسل 1994، قام على أساس وجود تعاون بين الناتو والمؤسسات الأوروبية من اجل رعاية دول وسط أوروبا وشرقها لتجاوز أزمته الاجتماعية والاقتصادية، فضلاً عن توفير الحماية الأمنية لها. الثاني : باتجاه دول جنوب شرق آسيا، حيث تعاني هذه المنطقة من اللا استقرار، وقد كانت معارضة روسيا لتوسيع الحلف باتجاه هذه المنطقة الثانية أقل من معارضتها الاتجاه الأول. (العساف،2008،ص332-333)

أثناء حملة حلف الناتو عام 1995 ضد صرب البوسنة على سبيل المثال، قال الرئيس الروسي (بوريس يلتسن) " هذه هي أول علامة لما يمكن أن يحدث عندما يأتي الناتو إلى حدود الاتحاد الروسي يمكن لشعلة الحرب أن تنفجر عبر كل أوروبا "، لكن الروس كانوا ضعفاء جدا في ذلك الوقت ليخرجوا الناتو عن حركة مساره باتجاه الشرق، والتي لم تبدو مهددة، حيث لم يتشارك إي من الأعضاء الجدد الحدود مع روسيا، باستثناء دول البلطيق الصغيرة. (J.Mearsheimer,2014)

لقد لقي توجه الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع حلف الأطلسي، منذ البداية، اهتماماً كبيراً في روسيا على المستويين الشعبي والرسمي. فقد واجه المعارضة من كلا المستويين، وظهرت (المعارضة) واضحة في انتخابات مجلس الدوما (البرلمان الروسي) وفي انتخابات الرئاسة، الأمر الذي أدى إلى تقوية المشاعر ضد الغرب وضد القوى الإصلاحية في أوروبا. وإن إعادة انتخاب (يلتسن) في تموز 1996 لم يخفف من شدة التوتر بين النخب السياسية في روسيا، وقد اعترف (رادينوف) وزير الدفاع الروسي آنذاك إن ما يهدد الأمن الروسي من توسع حلف الأطلسي هو وجود قوى أجنبية على أقاليم الدول الأعضاء الجدد في حلف الأطلسي، تقع على الحدود الروسية. (البياتي،2005،ص32)

في التسعينيات، تطور الناتو من منظمة دفاع جماعي إلى تحالف أمني جماعي، ووسعت من "منطقة المسؤولية" لناتو عبر أوروبا إلى المنطقة الأوروبية الشرقية، كما جاء في المفهوم الاستراتيجي لعام 1999. وإلى جانب التغيرات المفاهيمية والتنظيمية في التسعينات، أجرى الناتو عمليات خارج أراضيه ووسع عضويته. وقد أزعج عدد من هذه التطورات روسيا على وجه التحديد. (Haas,2010,p52)

إن الولايات المتحدة تريد بالمفهوم الاستراتيجي الجديد لمهام حلف شمال الأطلسي أن تحرر الحلف من إي علاقة مع الأمم المتحدة. إي إن الحلف يجب أن يعمل وفق إرادة الدول الأعضاء في الحلف، إي بعبارة أخرى وفق إرادة الولايات المتحدة بالدرجة الأساسية. لقد حدث تغير جوهري في مهام حلف الأطلسي، فلم تعد مهمته الدفاع عن أقاليم الدول الأعضاء، وإنما تجاوزت ذلك إلى التدخل في الأزمات والصراعات الدولية التي تهدد المصالح الأمريكية. (البياتي,2005,ص31)

وكان من الممكن لعملية توسيع الناتو ألا تواجه في موسكو بهذا القدر من السلبية لولا تدخل الناتو في البلقان عام 1999، ونظريته الجديدة التي تسمح له بالعمل خارج منطقة مسؤولياته. لذلك، فإن التوسع اللاحق وغير المبرر لهذه المنظمة العسكرية - السياسية التي أعطت لنفسها حق استخدام القوة في أي منطقة من مناطق العالم عملياً، دون العودة إلى الأمم المتحدة، واقترابها من حدود الفيدرالية الروسية، يخفي في طياته التهديد ليس لأمن روسيا فحسب، بل للأمن الدولي بشكل عام. (عباس,2011,ص184)

كانت العلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي الناتو وروسيا متقلبة الصعود والهبوط، بدأ التعاون الهيكلي في عام 1997 مع توفير الوثيقة التأسيسية لمشاورة متكررة حول عدد من القضايا الأمنية. غير أن روسيا أرجأت كل شيء نتيجة الهجوم الجوي الذي شنته منظمة حلف شمال الأطلسي على كوسوفو في عام 1999 والتعاون مع الناتو، وفي بداية العقد التالي، عادت روسيا إلى مفاوضات مع الناتو، الأمر الذي أدى إلى تأسيس مجلس الناتو- روسيا في عام 2002. وبعد عام 2002، كانت المشاورات المتبادلة مكثفة وتم سن عدد كبير من أشكال التعاون السياسي والعسكري. وهذا التعاون لا يعني أن الاختلافات في الرأي لم تحدث. (Haas,2010,p52)

لقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع حلف شمال الأطلسي وزيادة عدد أعضائه، وأصبحت جمهوريات التشيك وهنغاريا وبولندا بذلك أولى دول حلف وارسو المنحلّ التي انضمت إلى حلف شمال الأطلسي. ثم قرر وزراء الناتو في اجتماع لهم في براغ عاصمة التشيك في تشرين الثاني/نوفمبر 2002 توجيه دعوات رسمية إلى كل من استونيا ولااتفيا وسلوفينيا وسلوفاكيا وبلغاريا ورومانيا للانضمام إلى التحالف العسكري الأطلسي. كما تقدّمت كرواتيا وألبانيا وجمهورية مونتينيغرو بطلبات انضمام إلى حلف الأطلسي. الأمر الذي أعاظ وأقلق وزاد من مخاوف روسيا الاتحادية، التي اعتبرته تحدياً أمريكياً لوصول الناتو حتّى حدودها. (عواد، 2010، ص59)

وهذا يعني إن ل واشنطن أهدافاً أخرى من وراء إصرارها على توسيع الناتو :

أولاً : في التوسيع إمكان لتكريس زعامتها ودورها القيادي في شؤون القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، ويعود ذلك إلى الترابط العضوي بين الحلف و واشنطن منذ نشوئه، وهيمنتها على معظم القيادات فيه، سواء كانت عسكرية أو سياسية.

ثانياً: في التوسيع إمكانية لتنشيط فاعلية الإستراتيجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، لأن من أهم مقومات هذه الإستراتيجية اعتبارها أن التهديدات التي تواجه الأمن والمصالح الأمريكية في الخارج أصبحت أكثر تنوعاً بعد انتهاء الحرب الباردة.

ثالثاً: في التوسيع إمكانية لحصر واحتواء روسيا ومنعها من ممارسة أي دور عالمي أو إقليمي بعد.

(عباس، 2011، ص186)

وصرح الرئيس الروسي (بوتين) في 27 شباط 2007، خلال مؤتمر ميونخ حول الأمن، بأن منظمة حلف شمال الأطلسي تستهدف روسيا، وإنها لم تعد من وجهة نظر الروس ملتزمة "بالتعايش السلمي" ولم تفي بوعدتها بعدم التوسع "شرقاً" وكان يقصد نشاطات الحلف المتزايدة في دول القوقاز. (براك، 2009، ص312)

وإذا ما نجحت الولايات المتحدة في انجاز متطلبات توسع الحلف الوظيفية، فإن ذلك سيكون مقدمة لتحويله إلى قوة سياسية وعسكرية كبيرة تتحكم بمجريات السياسة الدولية، إذ يرى قادة الحلف ومنظريه إن من المهمات التي بات للحلف أن يضطلع بها خارج حدوده من الأهداف الإستراتيجية له، كما ترى الولايات المتحدة إن استمرار الحلف، يعني تفويضاً صريحاً لاستمرار قيادتها للغرب، وبقاء هيمنتها على هيكل علاقات القوى الدولية، بل يمكن اعتبارها أداة مهمة تتيح لها إخضاع القوى الدولية لهيمنتها. (العلي، 2016، ص117)

وعليه، فإن تزايد الأخطار التي تتهدد الأمن القومي الروسي، بفعل السياسات الأمريكية تحت مظلة الناتو، كان لا بد لها أن تفضي لرد فعل، حيث أدرجت موسكو في عقيدتها العسكرية في كانون الأول 2014 الناتو وأمريكا على رأس الأخطار الخارجية، وذكّرت بعامل الردع النووي، إمكانية استخدام السلاح النووي في الدفاع عن المصالح القومية الروسية، ومصالح حلفائها، كحل أخير في حالة استيفاء التدابير البديلة، بما فيها الآليات السياسية. (السلامي، 2015، ص178)

ولذلك انطلقت المعارضة الروسية لتوسيع الحلف من عدة اعتبارات، أولها عدم وجود مبرر لاستمرار الحلف بعد انهيار الشيوعية التي قام الحلف أساساً لاحتوائها، وثانيها أن توسع الحلف دون ضم روسيا إليه سوف يعيد تقسيم أوروبا، وثالثهما أن توسع حلف شمال الأطلسي بوصفه احد المقومات السياسية في العلاقات الأمريكية الروسية يتمثل في إن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إعادة تطبيق إستراتيجية الاحتواء تجاه روسيا الاتحادية بما يعزز هيبتها ومكانتها في النظام الدولي، وضمان عدم ظهور دور دولي جديد لروسيا الاتحادية في السياسة الدولية. (الطائي، 2012، ص71)

ومع ذلك، فإن روسيا اليوم أقوى مما كانت عليه في التسعينات، وهذا كان واضحاً من رد فعلها تجاه الأزمة الجورجية في عام 2008 وأعمالها في الأزمة الأوكرانية، إذا لم يكن واضحاً من قبل تأثيرها الاقتصادي والعسكري والسياسي المتصاعد حول العالم. وأهم ما ينبغي أن يقوم به

حلف شمال الأطلسي هو أولاً : التأكد من تعزيز التحالف بحيث يمكنه أن يحافظ على وحدته سياسياً، وأن يوصل الرسالة التي لا يمكن اختزالها؛ وثانياً : أن يمتنع عن أي توسع آخر شرقاً لأن مثل هذا التحرك من شأنه أن يثير بالتأكيد موسكو وسيؤدي إلى ردود فعل لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد تزعزع الاستقرار ليس فقط أوروبا ولكن تؤثر تأثيراً خطيراً على السياسة العالمية. (Filis,2014,p32)

وفي ضوء ذلك، فإن تصور موسكو للناطو باعتباره تهديداً هو السبب الرئيسي لاستراتيجيات التوازن الروسية فيما يتعلق بالأقليات الروسية التي تعيش في الخارج؛ والتدخل العسكري الروسي لحماية المواطنين الروس المقيمين في الدول السوفيتية السابقة هو وسيلة لتحقيق التوازن تجاه توسع الناطو في الدول التي تعتبرها روسيا ذات أهمية إستراتيجية. (kislitsina,2016,p47)

وكذلك سوف يترتب على السياسة المتعلقة بأوروبا الموحدة أن تخاطب، وإن بالاشتراك مع الأوروبيين، القضية العالية الحساسية المتعلقة بالأبعاد الجغرافية لأوروبا. فكم يجب أن يمتد الاتحاد الأوروبي نحو الشرق ؟ وهل يجب أن تكون الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي متماثلة أو متطابقة مع خط الجبهة الشرقية للناطو؟ فالقسم الأول هو مسألة تخص بدرجة أكبر القرار الأوروبي، ولكن أي قرار أوروبي في شأن هذه القضية سوف تكون له تأثيرات مباشرة في قرار الناطو. أما القسم الثاني، عموماً، فهو يخص الولايات المتحدة، كما أن الصوت الأمريكي في الناطو سيبقى حاسماً. وفي ضوء الإجماع المتزايد في ما يخص الرغبة في إدخال دول أوروبا الوسطى إلى كل من الاتحاد الأوروبي والناطو، فإن المعنى العملي لهذه المسألة يركز الاهتمام على الموقف المستقبلي لجمهوريات البلطيق وربما أيضاً لموقف أوكراني. (بريجنسكي,2000,ص50)

ورغم تأسيس مجلس الناطو - روسيا، والمحادثات العديدة بين طرفية، فإن العلاقة بين روسيا والناطو لا تزال صعبة، إذ ليس من السهل على روسيا قبول استمرار الناطو، العلامة الكبرى على مرحلة الحرب الباردة، وامتداده إلى مرحلة القرن الحادي والعشرين. لكن روسيا رغبت في تجنب العزلة، وبحثت عن علاقة خاصة مع الناطو، وقدمت الحرب الدولية على الإرهاب بين 11 سبتمبر 2001 الفرصة الجيدة لتأسيس تلك العلاقة. ولكن النتائج لم تكن مشجعة، وفشل مجلس الناطو - روسيا في بناء شراكة قوية. (علوي,2014,ص104)

وبسبب عدم قدرة روسيا على التأثير في قرارات حلف الناتو. رغم شراكتها في المجلس الذي يجمعهما معاً، فإن القيادة الروسية تتجه لتفضيل تدعيم المنظمات التي هي عضو بها مثل: منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجموعة البريكس، لكن تلك المنظمات ليست أحلافًا، ولا تتماثل مع الناتو، أو مع وارسو السابق في الأهداف، والآليات، والسياسات. وفي البريكس، لا يمكن تصور تبني الصين والهند لسياسات موسكو في شأن قضايا الأمن، أي أنها والمنظمات المذكورة سابقاً لا يمكن أن تكون بديلاً عن الناتو ولا منافساً له كحلف عسكري، ومن ثم لا يمكن استخدامها في مواجهة ذلك الحلف. (علوي، 2014، ص106)

ومع فوز (دونالد ترامب)، وتصريحه باحتمالية رفع بلاده الدعم عن حلف شمال الأطلسي، ومطالبة الاتحاد الأوروبي بإعادة ترتيب أوراقه الدفاعية للحفاظ على أمانة بعيداً عن واشنطن، فإن هذا التوجه وجد ترحيباً كبيراً من الجانب الروسي، تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية 70% من نفقات حلف الناتو، وسبق أن طلب (أوباما) من أعضاء الناتو الإنفاق على الاحتياجات العسكرية بما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف. ومن المؤكد أن أوروبا ليست لديها القدرة على مواجهة روسيا وحدها عسكرياً. لكن في الوقت ذاته، لا يمكن توقع انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الحلف، حفاظاً على دورها كدولة عظمى. (الصياد، 2017، ص130)

وعلى ما تقدم، فإن استمرارية توسيع حلف شمال الأطلسي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه دول الجوار القريب لروسيا الاتحادية أثر وسوف يؤدي إلى تداعيات سلبية على العلاقات الأمريكية الروسية، إذ تعتبر هذه القضية من أكثر القضايا التي تشكل مصدراً للتباعد في هذه العلاقات.

ب- الدرع الصاروخي الأمريكي :

بدأت أزمة الدرع الصاروخي الأمريكية عقب إعلان الولايات المتحدة الأمريكية في كانون الثاني 2007 عن خطتها لأقامت درع مضاد لصواريخ، تتضمن نظاماً لرادار مضاد للصواريخ في جمهورية التشيك، ونشر عشر بطاريات من الصواريخ المضادة في بولندا. اعتبرت روسيا الاتحادية إن الدرع الصاروخي الأمريكية يشكل تهديداً مباشراً لها خاصة في ظل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في 13 كانون الأول 2001، من جانب واحد، من معاهدة الدفاع المضادة لصواريخ الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق. (قلعجية، 2017، ص170)

ففي كانون الثاني 2002 حدّد وزير الدفاع الأمريكي " دونالد رامسفيلد " للدفاع الصاروخي أربع مهام رئيسية، هي :

1- الدفاع عن القوات الأمريكية المنتشرة، وعن الحلفاء والأصدقاء.

2 - استخدام نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية، لاعتراض الصواريخ في جميع مراحل طيرانها.

3 - تمكين القوات المسلحة من إنزال عناصر نظام الدفاع المضاد للصواريخ الباليستية إلى الميدان بالسرعة الممكنة.
-تطوير واختبار تكنولوجيات تحسين فعالية القدرة المنشورة، بإدخال تكنولوجيات جديدة حاملاً تتوافر، أو عندما يستدعي التهديد قدرة متسارعة. (عباس،2011،ص199)

ويأتي ملف الدرع الصاروخي في أولوية الملفات الأمنية الشائكة بين موسكو وواشنطن، والذي أصبح التوصل فيه إلى تسوية من الأمور المتعثرة فهو أهم القضايا الجوهرية بين الطرفين، وفي مقدمة التهديدات الأمنية لروسيا الناجمة عن منظومة الدرع الصاروخية وقد عبر عن ذلك وزير الخارجية الروسي، (سيرجي لافروف)، في 9 تموز 2013، بأن قضية الدرع الصاروخية لا تزال لا يوجد لها حلاً، وهو ما أكدته تصريحات (اناتولي انتونوف)، نائب وزير الدفاع الروسي، الذي أشار لعدم التوصل إلى إي اتفاق بشأن منظومة الدرع الصاروخي الأمريكية، والتي تهدد المصالح الأمنية الروسية، لأن الصواريخ الاعتراضية التي تضعها الولايات المتحدة في الأراضي الأوروبية تستهدف الصواريخ الهجومية الروسية، وتقوض بالتالي مبدأ التكافؤ النووي بين روسيا والولايات المتحدة. (موسى،2013،ص114)

وكثيراً ما ادّعت الولايات المتحدة الأمريكية أن النظام كان يهدف إلى الحماية من الصواريخ القادمة من إيران. وعارضت روسيا بشدة هذا النظام، مؤكداً أن النظام سيوجه ضد الردع النووي الروسي. وعلاوة على ذلك، تزعم روسيا أن تركيب الرادار سوف يكون قادر على جمع المعلومات عن جميع التحركات في المجال الجوي الروسي حتى إلى جبال الأورال، و قد حذر (بوتين) من أن موسكو سيكون لها رد فعل غير متوازن، مدعيًا أن أحدث صواريخ الدفاع الجوي من طراز (Too pal) يمكن أن تخترق الدفاعات الصاروخية. وأضاف قائد قوات الصواريخ الإستراتيجية الروسية، الجنرال (سولوفتسوف)، أن روسيا قد تستهدف الصواريخ في بولندا وجمهورية التشيك إذا قبلت نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي، وهددت أيضاً بالانسحاب من معاهدة الأسلحة النووية المتوسطة المدى لعام 1987. (Haas,2010,p65)

وليس برنامج الدفاع الصاروخي إلا جزءاً صغيراً من مشاريع أكثر طموحاً لعسكرة الفضاء الخارجي بهدف فرض الاحتكار على استخدام الفضاء لأغراض عسكرية هجومية. لتأكد تجريد خصوم مشروع الدرع الصاروخية من أسلحتهم. انه سلاح هجومي بحد ذاته، وهو ما يعيه الحلفاء الأقربون والخصوم المحتملون أيضاً، والولايات المتحدة لها خشيتها الفعلية من التهديد الكوري الشمالي والإيراني. ولم يكن المسؤول الصيني الأول لشؤون الحد من التسليح يكشف جديداً عندما قال "ما إن تؤمن الولايات المتحدة بأنها تمتلك رمحاً قويا ودرعاً متيناً، حتى يمكنها أن تجعل الآخرين يدركون أن أحداً لا يستطيع إيدائها، بينما تستطيع هي أن تؤذي من تريد وفي أي مكان في العالم". (العساف،2008،ص424)

وقد بررت الإدارة الأمريكية مراراً أن الهدف من إنشاء هذا الدرع الصاروخي هو حماية الولايات المتحدة الأمريكية من إي تهديد صاروخي من قبل الدول المارقة المتمثلة بإيران وكوريا الشمالية، وأن هذا الدرع لا علاقة له بروسيا مطلقاً. فما حملته أحداث الحادي عشر من سبتمبر جعل الولايات المتحدة تضع في حساباتها تهديدات جديدة تمس هيبته كقوة عظمى. وعلى العكس من ذلك كانت روسيا ترى بأن هذا تهديد مباشر لها ولمصالحها الإستراتيجية في المنطقة، كما انه لا يوجد في الوقت الحالي أو المستقبل القريب إي من هذه التهديدات والمخاوف التي تدعيها أمريكا. (الكركي،2009،ص44)

وفي المقابل اقترح الرئيس (بوتين) مشاركة روسيا مع الولايات المتحدة في استخدام قاعدة الرادار (كابالا) بجمهورية أذربيجان كبديل عن نشر الصواريخ في أوروبا، خصوصاً وان المنطقة التي تغطيها رادارات هذه القاعدة تشمل : المحيط الهندي، وآسيا الصغرى، والشرق الأوسط، وجزء كبير من شمال إفريقيا. وأعلنت أذربيجان ترحيبها بالفكرة واعتبرت أنها تخدم الأمن في المنطقة، ولكن الاقتراح الروسي رُفض، وكرده فعل لذلك قامت روسيا الاتحادية بإعادة نشر الأسلحة النووية في روسيا البيضاء (بيلاروسيا) التي تقع على الحدود البولندية ووجهت تهديداً مباشراً باستهداف بولندا في حالة المضي في تنفيذ المشروع الأمريكي. (النائلي،2017،ص311)

وفي خطاب الرئيس (بوتين) أمام مؤتمر ميونخ للسياسات الأمنية في 27 شباط 2007، أضاف قالاً : " لا يمكن إلا أن تثير قلقنا مخططات نشر عناصر منظومة الدفاع المضاد للصواريخ في أوروبا. فمن الذي يحتاج إلى جولة جديدة من سباق التسليح الحتمي في هذه الحالة ؟. (قلعجي،2017،ص75)

وبعد مجيء الرئيس الأمريكي " باراك أوباما "، أعلن في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن يوم 17 أيلول 2009، قرار واشنطن بالتخلي عن خططها بشأن نشر عناصر الدرع في شرق أوروبا، وقال: " إن البيت الأبيض يرى أن إيران ليست قادرة في الوقت الحاضر على إطلاق صواريخ متوسطة وطويلة المدى ". وأضاف، إن الولايات المتحدة ستواصل العمل على إقامة منظومة دفاعية تقوم على أساس التكنولوجيات الأكثر تقدماً وفعالية لتعزيز الأمن الأمريكي. (عباس، 2011، ص 208)

أن مشروع إقامة نظام للدفاع الصاروخي الباليستي من جانب الولايات المتحدة في كل من بولندا، وجمهورية التشيك كان يمثل تحدياً للعلاقة بين روسيا والولايات المتحدة، أو بين روسيا والناو. ورغم أن الرئيس الأمريكي (أوباما) قدم برنامجاً جديداً للدفاع الصاروخي أقل تهديداً، فأن روسيا قد أعلنت في 17 كانون الأول 2013 عن نشر صواريخ اسكندر ذات القدرات النووية في المنطقة العسكرية الغربية الكائنة بمقاطعة كالينغراد الروسية الواقعة بين بولندا - التي هي إحدى الدولتين اللتين أعلن عن نية الناو أو واشنطن زرع صواريخ نووية فيهما - وليتوانيا، ولقد جاء القرار الروسي هنا استجابة لتأكيد وزير الدفاع الأمريكي لنظيره الروسي أن الدرع الصاروخي لحلف الناو في أوروبا لا تزال ضرورية. (علوى، 2014، ص 104)

ولم تكن القضايا الاستخباراتية بعيدة عن المشهد المتوتر بين موسكو وواشنطن، فقد جاءت قضية (سنودن) لتفتح مجالاً للحرب الاستخباراتية بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. ففي الوقت الذي اتهمت فيه الولايات المتحدة مستشار الاستخبارات الأمريكية السابق، (إدوارد سنودن) بتسريب معلومات استخباراتية عن البرنامج الأمريكي للتنصت على الاتصالات، قامت السلطات الروسية بالموافقة على منحه حق اللجوء السياسي المؤقت إليها لمدة عام، ليحول دون إمكانية تسليمه للسلطات الأمريكية، فردت واشنطن بتوسيع قاعدة قائمة (ماجنتيسيكي) - المحامي الروسي الذي توفي بأحد سجون موسكو تحت التعذيب- والتي تضم أسماء عدد من المواطنين الروس الممنوعين من دخول الأراضي الأمريكية، على خلفية إصدار حكم بإدانته (سيرجي ماجنتيسيكي) الذي توفي في عام 2009. (موسى، 2013، ص 115)

وعلى ما تقدم، نجد أن ملف الدرع الصاروخي الأمريكي أثر سلباً على العلاقات الأمريكية الروسية، فكلما ازدادت التوجهات الأمريكية لاستكمال بناء المشروع، زاد ذلك من التباعد بين الدولتين، وعلى النقيض كلما صدرت إشارات بإمكانية وقف البرنامج، ازداد الحديث عن تقارب وانفراج في العلاقات بينها، وعلى أمنهما القومي ومصالحهما الوطنية، إذ انه كان من أهم قضايا التباعد في العلاقة بين الدولتين.

ج- الأزمة الجورجية " أوسيتيا " و " ابخازيا " :

كان غزو روسيا لجورجيا في آب 2008 كان ينبغي أن يبدد أي شكوك متبقية بشأن إصرار (بوتين) على منع جورجيا وأوكرانيا من الانضمام إلى الناتو. الرئيس الجورجي (ميخائيل ساكاشفيلي)، الذي كان ملتزماً التزاماً عميقاً بانضمام بلاده إلى منظمة حلف الأطلسي (الناتو)، اتخذ قراراً في صيف عام 2008 بإعادة دمج إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا في جمهورية جورجيا. (Mearsheimer,2014)

بدأت علاقات الناتو مع جورجيا بعد وقت قصير من نهاية الحرب الباردة. وانضمت جورجيا إلى مجلس التعاون في شمال الأطلسي في عام 1992، والشراكة من اجل السلام في عام 1994. وفي قمة بوخارست في عام 2008، وافق رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على أن تصبح جورجيا عضواً في حلف شمال الأطلسي. وفي نفس القمة، القى (فلاديمير بوتين) خطاباً قال فيه أن توسيع التحالف يشكل " تهديداً مباشراً لروسيا " وأن الولايات المتحدة تنشئ، أو تحاول إنشاء، عالم وحيد القطبية. وأعلن الرئيس الروسي انه يتعين على دول الناتو عدم ضمان أمنها على حساب أمن الدول الأخرى، وانه يتعين على الناتو، باعتباره تحالفاً عسكرياً، ضبط النفس في المجال العسكري. وعلاوة على ذلك، إذا واصل الناتو الاقتراب من الحدود الروسية، فإن موسكو ستتخذ " الإجراءات الضرورية ". (Kislitsina,2016,p36)

وتعتبر أوسيتيا الجنوبية جمهورية ذات حكم ذاتي ضمن جمهورية جورجيا، إحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق التي استقلت عنه مع تفككه في عام 1991. تبلغ مساحتها 3900 كم² (حوالي 7,5 من مساحة جورجيا)، ويقطنها حوالي 70 ألف نسمة معظمهم من الروس. وتقع أوسيتيا الجنوبية في قلب منطقة القوقاز ذات الأهمية الجيوستراتيجية والنفطية المتزايدة. وقد اندلعت الأزمة الأخيرة إثر القصف المفاجئ الذي قامت به جورجيا لأوسيتيا الجنوبية، والذي أدى إلى تدمير شبه كامل لعاصمتها تسخينفالي في ليل الثامن من آب 2008. (الشيخ,2009,ص329-

(330)

إذ يشكل إقليم القوقاز الحيوي نقطة الارتكاز الجيوستراتيجية، حسب أطروحات (زبينغوبريجنسكي) في كتابة (رقعة الشطرنج الكبرى)، والذي تشكل جورجيا مركزه، وهذا ما يدفع الولايات المتحدة نحو إقليم القوقاز لاسيما جورجيا من اجل حرمان روسيا من أحد ركائزها التي تبقياها دولة ذات تأثير. أما روسيا فقد شعرت ذلك الخطر الذي يقترب منها وعملت على إعادة رسم سياساتها بما يمكنها من إبعاد الخطر أو الحد منه، وبذلك كان خيارها، فكانت جورجيا حلقة في الصراع الجديد، باعتبارها المجال الحيوي لها في الجنوب، كما أنها توصلها للمياه الدافئة، وتتمتع جورجيا بخصوصية جيوبوليتيكية فهي قلب العاصفة الجيوستراتيجية بين القوى الكبرى في المنطقة منذ استقلالها عن الاتحاد السوفييتي، إذ أنها المنفذ البحري الوحيد لأوراسيا نحو البحار والعالم الغربي، خاصة في ظل تضاعف مستويات إنتاج موارد الطاقة في آسيا الوسطى وبحر قزوين.. (النائلي،2017،ص222)

في شباط 2002، توصلت الولايات المتحدة وجورجيا إلى اتفاق لنشر المستشارين العسكريين الأمريكيين في هذه الدولة جنوب القوقاز. واتخذ هذا الاتفاق شكل ما يسمى ببرنامج التدريب والتجهيز الجورجي الأمريكي، وبالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة في 2004 عشر مروحيات قتالية طراز (هاس). ووضع برنامج التجهيز والتدريب كأساس لإعادة تشكيل القوات المسلحة، لكن هذا التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وجورجيا لم يكن ذا نهج سريع. وفي تموز 2006، تم تمديد فترة برنامج الدعم الاستراتيجي لمدة 12 شهرا آخر، لم يكن الدعم الأمريكي لجورجيا يقتصر على التعاون العسكري وحده، بل يشمل أيضا الأبعاد السياسية والطاقة. في المجال السياسي، كانت الولايات المتحدة تؤيد دمج جورجيا في البنية الأمنية الغربية، علماً ان جورجيا وبتوجيه من أمريكا قدمت مساعدات وتسهيلات للمقاتلين الشيشان والذين يتخذون مقراً لهم في مضيق (بانكيس) على الحدود الشيشانية / الروسية - الجورجية . (Haas,2010,p.p142,143)

وشهدت السنوات الممتدة بين العامين (2003-2007) ظهور " الثورات الملونة " في آسيا الوسطى وقد تميزت هذه الثورات بثلاثة ألوان رئيسية، حمراء بلون الورد في جورجيا عام 2003، وبرتقالية في أوكرانيا عام 2004، وصفراء في قرغيزستان عام 2005، ورفعت هذه الثورات شعارات الحرية ونادت بالنموذج اللبرالي، لكونها دُعمت من الغرب وبالتحديد من الولايات المتحدة الأمريكية. وتعتبر جورجيا هي أول موطن قدم للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة القوقاز،

ومنها انتقلت الثورة الوردية كأول ثورة ملونة بدعم أمريكي في تشرين الثاني عام 2008 فقد كانت هذه الأزمة كنتيجة لدعم الغربي المتقدم إلى جورجيا وخصوصاً من قبل الولايات المتحدة، فالتواجد العسكري الأمريكي في جورجيا واعتراف الغرب باستقلال كوسوفو، وخطط نصب الدرع الصاروخي في كل من بولندا والتشيك، دفع بوبوتين أن يسعى لتقديم الدعم لكل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا ليجعل منهما قاعدتين عسكريتين روسيتين. (الكركي,2009,ص68,67)

أن الموقف الروسي المفاجئ والحاسم في الحرب الجورجية، قد أحدث إرباكاً كبيراً في الموقف الأمريكي على صعيد القراءات السريعة المتباينة سواء من قبل الصحافة أو لدى أصحاب القرار، ورغم أن واشنطن ليست بعيدة عن قرار تبليسي ببدء تلك العملية العسكرية، إلا أن الموقف الأمريكي سرعان ما استعاد توازنه بعد استيعاب الصدمة الأولى كما علق مسؤول أمريكي حول تداعيات تفجر الصراع في تلك المنطقة، من أن الروس قد تحركوا في وقت مبكر عما كنا نعتقد أنهم سيفعلون، مما يشير إلى أن واشنطن لم تكن بعيدة عما جرى، وبرز ما تمخض عنه رد الفعل الأمريكي على تلك الأحداث هو تهديد روسيا باستبعادها من مجموعة الثمانية الكبار G8 ومنظمة التجارة العالمية. (عرجون,2015,ص168)

فقد عكست أزمة أوسيتيا الجنوبية 2008 حرص واشنطن على عدم التصعيد مع موسكو حيث شهدت الأزمة مواجهة حادة بين الولايات المتحدة وروسيا. خرجت منها الأخيرة منتصرة دبلوماسياً لتؤكد كون روسيا لاعباً دولياً، لا يمكن تجاوزه، أو اختراق دائرة أمنه القومي، ولتصحح بعض الخلل في توازن القوى مع الولايات المتحدة إلى علاقة ندية حقيقية، وتوازن فعال. (الشيخ,2014,ص19)

قيام روسيا بعمليات عسكرية ضد جورجيا وهذه الأزمة وضعت العلاقات الأمريكية - الروسية على المحك حيث اتهمت روسيا الولايات المتحدة الأمريكية بأنها كانت على علم مسبق بسعي أبخازيا و أوسيتيا الجنوبية على الانفصال و سعت إلى تسليح جورجيا في ذلك النزاع الأثني الأمر الذي أوصل العلاقات بينهما إلى أدنى مستوى حيث صورت الصحافة الغربية حكومة كل من (ميدفيديف, وبوتين) بأنها حكومات شريرة و ضد الديمقراطية ولذلك فان روسيا وجدت بانتصارها في الحرب الجورجية فرصة لمواجهة النفوذ الأمريكي في محيطها الإقليمي منذ ذلك الوقت. (حميد,2014,ص445)

ففي فجر الثامن من آب 2008 وبعد ساعات من انتهاء زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك (كونديليزا رايس) لتبليسي عاصمة جورجيا، قام الجيش الجورجي باجتياح إقليم أوسيتيا الجنوبية لإعادة السيطرة على هذا الإقليم المتمرد، غير إن الرد الروسي جاء أكثر حسمًا وسرعة، وكأن روسيا كانت تنتظر هذه المغامرة التي أقدم عليها الرئيس الجورجي، إذ اجبر الروس الجيش الجورجي على الانسحاب خارج أوسيتيا الجنوبية والتقهقر داخل العمق الجورجي، بل وفتحت جبه جديدة ضد جورجيا في إقليم ابخازيا، وأعلنت أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا انفصالهما عن جورجيا واستقلالهما واعترفت روسيا بهذا الاستقلال ودعمته. (براك، 2009، ص313-314)

وتساند الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الدول الأعضاء في حلف الناتو حكومة جورجيا المركزية في فرض سيطرتها على مقاطعي أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية اللتان أعلنتا انفصالهما الأحادي، وإعلان انفصالهما عن جورجيا في 25 آب من العام 2008، ويذكر ان المقاطعتين تبحثان منذ مدة ارتباطهما على التوالي إلى الفدرالية الروسية، فيما تتهم واشنطن روسيا الاتحادية بالاحتفاظ بقوات حفظ سلام روسية فوق الأراضي الجورجية دون ولاية من الأمم المتحدة منذ عقد التسعينيات. (الحيالي، 2009، ص55)

اتسم التنافس في القوقاز بين أمريكا وروسيا بأبعاد جديدة أكثر خطورة، حيث عملت أمريكا على توسيع نشاطات حلف شمال الأطلسي إلى جورجيا ودول القوقاز الأخرى، وفعلت مشروع الدرع الصاروخي، وكانت (جورجيا سكاشيفيلي) بمثابة رأس الحربة في المخططات الأمريكية الرامية لتحجيم الدور الروسي في المنطقة بخاصة والعالم عموماً، إما الرد الروسي فقد جاء حاسماً وواعياً لخطورة الموقف وأربك الأمريكان وحلفائهم الذين بدؤوا بتخفيض مستوى التخطيط لسيطرة على القوقاز، كما قللوا من اندفاعهم في مشروع الدرع الصاروخي وانضمام جورجيا لناتو، بالمقابل كرسست روسيا وجودها العسكري في أراضي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، بالإضافة لتعزيز وجودها البحري في ميناء (باتومي) في ادجاريا الجورجية. (براك، 2009، ص319)

ولا يفوتنا كذلك أن ندرك بأن هذا الصراع وبشكل رئيس هو صراع على مصادر الطاقة (أمن الطاقة) بحد ذاته. فترى روسيا ضرورة السيطرة على خطوط نقل البترول والغاز من آسيا الوسطى وبحر قزوين عبر الموانئ الجورجية على البحر الأسود ففي مواجهة النفوذ النفطي المتزايد في أوروبا، سعى الاتحاد الأوروبي لتخفيض دور شركة غاز بروم الروسية في تزويد أوروبا بالغاز من خلال لجوئه لمصادر أخرى في آسيا الوسطى والقوقاز،

ومنها أذربيجان والتي تعتبر أكبر المنافسين لمصادر الطاقة الروسية وذلك من خلال إنشاء خط أنابيب باكو- تبليسي - جيهان لنقل الغاز عبر الأراضي الجورجية، وقد أنشئ هذا الخط بمباركة ودعم أمريكيين واضحين برغم من المعارضة الروسية له. (الكرمي،2009،ص69-70)

أن صناع القرار في روسيا يبدون امتعاضاً من السياسة الأمريكية والغربية تجاه مناطق نفوذهم سواء تعلق ذلك في التدخل الأمريكي في الجمهوريات المتاخمة لروسيا كأوكرانيا وجورجيا أو في مناطق آسيا الوسطى الغنية بالنفط والغاز، أو فيما يتعلق بتوسع الناتو شرقاً. (السرхан،2010،ص281)

أن التقارب بين الولايات المتحدة وجورجيا لم يشكل أي حصانة أو حماية من أي خطر روسي محتمل بعد الحرب الجورجية الروسية، خاصة وأن هذه الحرب أسفرت عن شعور يتضمن تخلي واشنطن عن جورجيا وعدم تقديم المعونة الفعالة، وأن جورجيا كانت تنتظر أكثر من تلك المساعدات، فالحرب الجورجية الروسية هي انعكاس للتنافس الأمريكي الروسي في المنطقة ولو بطريقة غير مباشر.

وعلى ما تقدم، إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انتهجت إستراتيجية محاصرة تطويق القوى الدولية المعارضة لمشروعها في الهيمنة على النظام الدولي مثل روسيا الاتحادية، فإن روسيا اتبعت إستراتيجية غرضها تحقيق نوع من التوازن في القوى منطلقة بمحاولة تطبيق سياسة الهيمنة على الأقرب (الجوار القريب) من أجل تحقيق الأهداف والمصالح الروسية وكذلك لقطع الطريق أمام محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض هيمنتها على هذه المنطقة المهمة والإستراتيجية، وتشكل الأزمة الجورجية إحدى أكثر القضايا ذات الأثر السلبي على العلاقات الأمريكية الروسية وتؤكد بدء حقبة جديدة في العلاقات الدولية تتسم بتعدد القوى؛ حيث تتراجع الهيمنة الأمريكية وتلعب روسيا وربما الصين وعدد من الدول الأوروبية دوراً مهماً وفعالاً في النظام الدولي.

د- الصعود الروسي والسيطرة على أوراسيا :

في يوم 31 كانون الأول 2015، أقر الرئيس (بوتين) الإستراتيجية الجديدة للأمن القومي الروسي، وقال بوتين خلال اجتماع مع مجلس الأمن الروسي " من الضروري تحليل جميع التحديات والأخطار المحتملة لتشمل : السياسية والاقتصادية والإعلامية وغيرها، خلال مدة قصيرة، وتعديل استراتيجي الأمن القومي الروسي،

بناءً على نتائج ذلك التحليل "، وجاء في نص الإستراتيجية: " أن روسيا أظهرت قدرتها على صون سيادتها واستقلالها ووحدة دولتها وأراضيها وحماية حقوق مواطنيها خارج البلاد"، فضلاً عن تنامي دور روسيا في حل أهم القضايا العالمية، وضمان الاستقرار الاستراتيجي، وسيادة القانون الدولي في العلاقات بين الدول. (محمد، 2016، ص286)

وقد عدَّ الرئيس (بوتين) " التغلغل الأمريكي في مناطق النفوذ الروسية يهدد مصالح روسيا وأمنها القومي"، مشيراً إلى تراجع الدور والالتزام الروسي تجاه دول الاتحاد السوفيتي السابقة أتاح الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية من تعزيز نفوذها فيها. ولذلك حرصت الولايات المتحدة على تعزيز علاقاتها مع تلك الدول وضمها إلى حلف شمال الأطلسي، كونه يسهم في ضمان مصالحها من جهة، ومن جهة أخرى يحجم نفوذ روسيا مما يزيد صعوبة إمكانية استعادة دوره في تلك الدول. إي منع ظهور قوة معادية للولايات المتحدة تهيمن على أوروبا وآسيا (أوراسيا). (الأنباري، 2016، ص41)

وأوراسيا هي أيضاً موطن معظم دول العالم الدينامية والحازمة سياسياً. فبعد الولايات المتحدة، نجد أن أقوى ستة اقتصاديات، وأكثر ست دول إنفاقاً على التسليح العسكري موجودة في أوراسيا. وأن كل القوى (الدول) النووية المعلنة في العالم ما عدا واحدة، وكل الدول النووية غير المعلنة ما عدا واحدة موجودة أيضاً في أوراسيا. ثم إن الدولتين الأكثر سكاناً في العالم والمرشحتين للهيمنة الإقليمية وللنفوذ على العالم هما أوراسيتان. وكذلك فإن كل المتحدين المحتملين سياسياً و/أو اقتصادياً للسيادة أو السيطرة الأمريكية هم أوراسيون. وبصورة إجمالية، فإن قوة أوراسيا تفوق إلى حد كبير قوة أميركا. ولكن، ولحسن حظ أميركا، فإن أوراسيا هي من الأكبر (الاتساع) على نحو يصعب معه أن تتوحد سياسياً. وهكذا، فإن أوراسياً هي رقعة الشطرنج التي يستمر فيها الصراع على السيطرة العالمية. (بريجنسكي، 2000، ص33)

ويسعى الغرب إلى أن يفرض على روسيا مهمة (جيوبوليتيكية) أخرى، وأن يحول روسيا إلى تلك البنية السياسية الجديدة العاجزة عن المشاركة مباشرة في السياسة العالمية، وعن أن تكون لها رسالتها الحضارية الواسعة، يجري بهذا المعنى التوكيد على أن (المهمة الإستراتيجية الرئيسة للولايات المتحدة هي الحيلولة دون أن يقوم على أراضي الاتحاد السوفيتي السابق تشكُّل استراتيجي مستقل، قوي، قادر على تطبيق سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة). وانطلاقاً بالذات من مثل هذا المطلب الملح للغرب عُرض على روسيا دور (الدولة الجهوية) * . (دوغين، 2004، ص242)

لقد فصل العالم الجغرافي (ماكيندر) في جغرافية أوراسيا والمنطقة المركزية فيها, حتى جعلها أحد محاور حركة التاريخ, وبلور مفهومة الأكثر شهرة وهو " قلب الأرض" أو ال(الهارتلاند) (Heartland), وبين أهمية أوروبا الشرقية التي تحتل "المنطقة المركزية" من الهارتلاند؛ فوضع المعادلة المعروفة التالية : " من يسيطر على أوروبا الشرقية يحكم الهارتلاند, ومن يسيطر على الهارتلاند يحكم جزيرة العالم (أوراسيا), ومن يسيطر على جزيرة العالم يحكم العالم". (قدورة,2014,ص47)

تتخذ الأوراسية موقفاً من الغرب, ومن الأمريكيين بالذات, ويبادلها الأمريكيين موقف الخصومة, فأن لهم رؤيتهم الأوراسية الخاصة, ويؤكد (بريجنسكي) في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى " (أن أفضل روسيا " هي هنا تعني أوراسيا " بالنسبة للأمريكيين هي روسيا غير الموجودة, روسيا المحطمة التي يستغلها جيرانها), ويتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحرم روسيا من ثلاث ركائز جيوسياسية (دول) مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي : أوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان. (قلعجية,2017,ص185)

*الدولة الجهوية : مقولة جيوبوليتيكية معاصرة تصف الدولة الكبيرة ذات التطور الكبير, بيد أن مصالحها السياسية لا تنحصر إلا في المناطق الملاصقة بشكل مباشر لأراضيها أو الداخلة ضمن هذه الأراضي. من الدول الجهوية الهند, إيران, تركيا, باكستان, والصين وتتمثل خصيصة الدولة الجهوية في أن لها وزناً سياسياً أعظم من الدولة الاعتيادية البسيطة ولكن وزناً أقل من الدولة الإمبراطورية.

يأتي كتاب الكسندر دوغين " آخر حروب جزيرة العالم : جيوبوليتيكا روسيا المعاصرة " الذي ترجمه (جون براينت) عن النسخة الروسية ليضع لوحة عامة لموقع روسيا ضمن البناء الجيوبوليتيكي للعالم الذي يتحدد وفق نظامي البر والبحر, أنه يشرح للشعب الأوراسي الوظيفة الإستراتيجية والجغرافية اللازمة لمناهضة المخططات الأطلسية, ويقدم خريطة لمستقبل روسيا, واستعداد روسيا للعودة إلى وظيفتها التقليدية بصفها جوهر " حضارة الأرض " وأنه انتهى عصر سيادة إمبراطورية البحر والهيمنة الأحادية. (سماعين,2017,ص208-213)

وترفض روسيا الاتحادية انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الشأن الدولي والإقليمي, كما ترفض فرض نفوذها ومحاولة تأكيد هيمنتها على دول أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى, وهي منطقة نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق, التي لا تزال روسيا الاتحادية تعتبرها مجالها الحيوي وامتداداً طبيعياً لها ولأمنها القومي بمفهومه الواسع. (قلعجية,2017,ص163)

أدرت روسيا أن الاهتمام الأمريكي المفاجئ بآسيا الوسطى جاء على خلفية الغزو الأمريكي لأفغانستان, حتى أن جل الاهتمام الأمريكي يقوم على تأمين وتعزيز قواتها العسكرية في ساحت القتال الأفغانية وليس التعاطي الإيجابي مع الأزمات السياسية والاقتصادية التي تمر بها دول المنطقة. وعلى عكس واشنطن تمتلك موسكو خبرة في التعامل مع دول آسيا الوسطى وتعرف طبيعة المشكلات التي تعاني منها. وعلى الصعيد الآخر اكتشفت روسيا نوايا واشنطن بغزو العراق, وبدأ معه ظهور استقلالية السياسة الخارجية الروسية عن نظيرتها الأمريكية, فقد أدركت آنذاك واقع الهيمنة العالمية التي تسعى لتحقيقها الولايات المتحدة, لذا حاولت جاهدة صد التحركات الأمريكية تجاه العراق, ففعلت دبلوماسيتها الخارجية تجاه الأوروبيين على نحو أثمر عن قيام محور روسي - فرنسي - ألماني, معارض للحرب على العراق, تأكد بتوقيع الإعلان الثلاثي ضد الحرب في 2003/2/20. ونجح هذا التحالف دون أن تحصل أمريكا على غطاء الشرعية الدولية لحربها على العراق. (النائي,2017,ص170-171)

وهذا ما دعا الولايات المتحدة وحلفائها للتأني في العلاقات مع روسيا بحيث أكد (هنري كيسنجر) حاجة الولايات المتحدة لأولويتين أساسيتين في سياستها تجاه روسيا, الأولى : الإظهار لروسيا بان صوتها مسموع ومحترم في النظام الدولي الجديد مع الحرص الشديد على أعطائها حساً بالمشاركة في القرارات الدولية, وخصوصاً تلك التي تثر في أمنها. الثانية : يتعين على الولايات المتحدة وحلفائها التشديد على أن اهتمامهم بتوازن القوى لم ينته بانتهاء الحرب

الباردة, وعلى الولايات المتحدة القيام بأكثر من مجرد الاحتجاج على دعم روسيا للبرنامج النووي الإيراني, وعلى انتقاداتها المستمرة للسياسات الأمريكية في الخليج وخصوصاً في موضوع العراق وأفغانستان علاوةً على إصرار القادة الروس على إزاحة ما يوصف بالهيمنة الأمريكية, ولذلك يجب أن تحترم الولايات المتحدة المصالح الأمنية المشروعة لروسيا, والآلة الحربية الروسية لان روسيا ستبقى القوة الوحيدة في هذا العالم القادرة على تدمير الولايات المتحدة ". (العساف,2008,ص329-331)

لقد أعاد بوتين روسيا كدولة أوروبية ذات عمق آسيوي، الأمر الذي ينعكس بوضوح في الشعار الوطني الذي يعود بجذوره إلى الحقبة القيصرية، والمتمثل في نسر برأسين ينظر أحدهما إلى الغرب، والآخر إلى الشرق. فقد رأى بوتين أن روسيا في أوروبا، وأمريكا خارجها، وهو ما يعني أن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتمي، وأن الروابط التاريخية والجغرافية والمصلحية عميقة، ويتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقاً مما هي عليه، الأمر الذي يعيد إلى الأذهان الدور الروسي في إطار روسيا القيصرية، ولكن برؤية وآليات تتفق ومقتضيات العصر. (الشيخ، 2014، ص 86)

أن الأولوية للاستقلالية الجيوبوليتيكية والإستراتيجية لروسيا لا تحدد بإعادة المناطق المضيعة، " الخارج القريب " فقط، وليس فقط في بعث علاقات التحالف مع دول أوروبا الشرقية بل وأيضاً في تعزيز إدخال دول الغرب القاري، ودول الشرق القاري في الحلف الأوراسي الجديد، ومن المستحيل تلافي مثل هذا التكامل القاري الجديد لأن الخارطة الجيوبوليتيكية الكونية نفسها تقف في مواجهة الأطلسية الأحادية القطب. (دوغين، 2004، ص 213-214)

لقد سعت روسيا لتعزيز مجالات نفوذها مجالات نفوذها في الأراضي المجاورة، ما يسمح لها بحماية المنطقة المركزية في أوراسيا من الاختراق وتسلسل الأعداء. ويرى مفكرون روس أن مادامت ترغب في أن تبقى قوة كبرى، فهي تحتاج إلى أن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا. وتشدد روسيا على أهمية المنطقة التي كان يشغلها الاتحاد السوفيتي سابقاً بوصفها " منطقة مصالح مميزة لروسيا " لذا اعتبر بوتين أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان " كارثة جيوبوليتيكية كبرى ". (قدورة، 2014، ص 49)

ويؤكد (بريجنسكي) على ضرورة سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة أوراسيا، ومنع نفوذ القوى الإقليمية والدولية كالصين وروسيا من السيطرة عليها، كما يؤكد على ضرورة منع إي تقارب روسي ألماني، أو روسي أوروبي، لان ذلك يعني تهديد للمصالح الأمريكية في أوروبا. (العلي، 2016، ص 102)

إذ بات الفضاء السوفيتي السابق مجالاً واضحاً للصراع والتنافس على المصالح بين روسيا من ناحية، والاتحاد الأوروبي والغرب من الناحية الأخرى، فقد أثار برنامج الاتحاد الأوروبي " الشراكة الشرقية " الذي أقر في قمة الاتحاد الأوروبي في براغ عام 2009، حفيفة موسكو، خاصة أن هذا البرنامج يضم أوكرانيا، بيلاروسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وهي دول تمثل بالنسبة لروسيا أهمية إستراتيجية في الفضاء السوفيتي السابق،

ولعل الأزمة الأوكرانية الحالية تمثل تجلياً واضحاً لصراع بين روسيا والاتحاد الأوروبي، إذ باتت أوكرانيا إحدى معضلات العلاقة بينهما، وتجلي ذلك بوضوح أثناء الثورة البرتغالية في أوكرانيا عام 2004. (شادي،2014،ص109)

وترى روسيا أن جهود الاتحاد الأوروبي للتوسع شرقاً إلى أوكرانيا، حتى من خلال اتفاق محدود نسبياً للشراكة، لكنه خطوة مقلقة تفتح الباب أمام المؤسسات الغربية الأخرى، ويهدف برنامج الشراكة الشرقية للاتحاد الأوروبي إلى إقامة ورايط أكثر تماسكاً مع ست دول من الكتلة الشرقية السابقة، بيد أن روسيا تعتبرها نقطة انطلاق لمنظمات مثل حلف شمال الأطلسي الذي تعتبره المؤسسة الأمنية الروسية تهديداً مباشراً لأمنها القومي. (Chernickin,2014)

أن دوافع سلوك السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة تسترشد نهجاً يتبع ثلاثة عوامل رئيسية هي :

- احترام مركزها ومصالحها كدّ، إن لم يكن مساوياً، فهي قوة كبيرة ذات سيادة.
- إدراك التهديد بالدفاع الصاروخي، والتدخل الأجنبي، والنااتو والاتحاد الأوروبي، والهيمنة الأمريكية في المؤسسات الأساسية للنظام الدولي.
- الموقف ضد الولايات المتحدة / القوة الغربية لتوحيد السلطة السياسية الداخلية.

ومن الصعب تحديد مدى تأثير كل عامل على أي موقف من سياسات السياسة الخارجية الروسية، ولكن عقود من الخبرة أظهرت أن هذه العوامل، لاسيما عقلية موسكو كقوة عظمى، هي متأصلة في النهج الروسي تجاه السياسة الخارجية، بغض النظر عن القيادة الحالية. وكانت واشنطن قد رفضت في الماضي موقف القوة العظمى في روسيا، مستشهد بمشاكل البلاد الداخلية الطويلة الأمد وتقلص دورها العالمي، إلا أنها فوجئت بسلوك موسكو الحازم. في حين أن روسيا تعاني بالفعل من العديد من المشاكل، فإن الفكرة هي أنها ترى نفسها كقوة كبيرة، وتعمل على هذا التصور، وتخلق حقائق جديدة على الأرض للولايات المتحدة. إذا أرادت الإدارة الأمريكية الجديدة إحراز تقدم مع روسيا - ومع بوتين على وجه الخصوص - فإنها ستحتاج إلى نهج يأخذ في الاعتبار موقف روسيا الأساسي التفاوضي كقوة عظمى، مع مصالح في مجالها المباشر تستوعبها الولايات المتحدة وأوروبا فقط من خلال دبلوماسية ماهرة جدا والردع. (Kuchins,2016,p.7, 8)

أن روسيا، والأمر يكاد لا يحتاج إلى الحديث عنه تبقى لاعباً جيواستراتيجياً رئيساً بالرغم مما أصابها من ضعف، وربما من استمرار حالتها السيئة لزمان طويل. وإن مجرد وجودها يؤثر على نحو مؤثر في الدول المستقلة حديثاً عنها ضمن المساحة الأوراسية الواسعة للاتحاد السوفييتي السابق. فهي تملك أهدافاً جيوبوليتيكية طموحة تعمل على نحو متزايد لتحقيقها، وعلى الإعلان عنها بصراحة. وفضلاً عن ذلك، في ما يخص علاقتها مع أميركا تشعر روسيا أنها تملك خيارات مهمة في القارة الأوراسية في المجال الجيوستراتيجي. (پريجنسكي، 2000، ص44)

في صراعها على النفوذ مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة تواجه روسيا تحديات جيوبوليتيكية أكبر من منافسيها، ذلك إن مناطق التنافس في آسيا وأوروبا تدخل معظمها في الفضاء الجيوبوليتيكي الروسي كحديقة خلفية لروسيا تشتمل على أقاليم أوروبا في الغرب، ومن المحيط القطبي الشمالي "الغني بثروات النفط و الغاز" إلى البحر الأسود وبحر قزوين "حيث أنابيب النفط و الغاز". (عرجون، 2015، ص98)

يعتبر الملف النووي الإيراني من أهم بنود الصراع بين روسيا والولايات المتحدة، وقد ظهر أثره في العلاقات مؤخرًا، فإيران، من وجهة النظر الأمريكية، تشكل أكبر التحديات التي يجب التعامل معها على وجه السرعة، بينما لا ترى روسيا في البرنامج الإيراني ما يستدعي تخوف الولايات المتحدة أو المجتمع الدولي، إذ تراه سلمياً إلى الآن. لقد أصبحت الأزمة النووية الإيرانية واحدة من القضايا التي تثيرها الإدارة الأمريكية مع جميع زوارها، وكان من الطبيعي أن تثير الإدارة الأمريكية هذه القضية مع روسيا التي تعدها أميركا الحليف العسكري لإيران، في سعي منها إلى فك طلاسَم ذلك الحلف ومنع تصدير التكنولوجيا النووية إلى إيران، لما في ذلك من تهديد للمصالح الأمريكية والغربية، حسب زعمها، في كل من الخليج العربي والصراع العربي- الإسرائيلي. وفي ضوء مواصلة روسيا موقفها الداعم لطهران بامتلاك التقنية النووية، وإنشائها المزيد من المفاعلات النووية الإيرانية، فلم يكن مستبعداً لجوء الكونغرس الأمريكي إلى صياغة قانون يفرض حظراً على الشركات الروسية المتعاملة مع طهران. (عُواد، 2010، ص61-62)

وعلى ما تقدم، فإن هذا الملف يعد مهماً في تحديد العلاقات التي ستقوم مستقبلاً بين روسيا والولايات المتحدة، كما تعتمد عليه ملفات أخرى، إذ ربطت الولايات المتحدة بين إمكانية إيقاف برنامج الدرع الصاروخي، في مقابل تعاون روسيا مع الولايات المتحدة بالحد من إيران في قضية البرنامج النووي الإيراني.

وفي آسيا ظهرت حدة التباعد بين الولايات المتحدة وروسيا إذ تعد المصلحة الوطنية لكلاهما أهم الدوافع لانتهاج السياسة الخارجية واتخاذ المواقف. وربما كانت أهم الدوافع وراء الموقف الروسي في مجلس الأمن وسواه من المحافل الدولية، تجاه الأزمة في سوريا وليبيا وهي المصلحة الروسية في المتوسط، والوصول للبحار الدافئة، وكذلك ما اعتبرته روسيا خدعة تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول الحلف الأطلسي بشأن قرار مجلس الأمن الذي إجازة التدخل الإنساني في ليبيا، وقد أسىء استعمال هذا القرار لبلوغ أهداف تنحصر بالسيطرة على النفط الليبي ولا علاقة لها بالدوافع الإنسانية . فبعد إخراج روسيا من ليبيا والقضاء على مصالحها، وبخاصة العقود التي كانت قد وقعتها مع النظام السابق بشأن النفط، وبعد القضاء على المصالح الروسية في السودان، بقيت سوريا الملاذ الأخير لموسكو في دول المتوسط. (شليبي،2009،ص257)

وشهدت اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادرات وتهديدات بين روسيا والولايات المتحدة وأعلنت الولايات المتحدة وقف محادثاتها مع روسيا حول سوريا، ووصف المندوب الروسي الدائم لدى الأمم المتحدة العلاقات بين البلدين بأنها تمر بأسوأ مرحلة، منذ حرب أكتوبر 1973 في الشرق الأوسط . (شليبي،2017،ص53)

إذ يرى حلف الناتو، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أن البحر الأبيض المتوسط " بحيرة " خالصة له، وأي تصدع بالناتو سيؤثر في وضعية تلك البحيرة، بحيث يتسع المجال للوجود والمشاركة الروسية فيها، ويتوقع استمرار روسيا بوتين في المياه الدافئة ، وستتعامل موسكو مع واشنطن، ومع الناتو من منطلق أنها ستكون حاضرة ومتحفزة، حال تطور الأوضاع في المتوسط، بما يفضي إلى تقاسم دولي على قاعدة " توزيع الغنائم ". ولذا تعمل روسيا بقوة، من خلال تحركاتها الحالية، على ألا تكون خارج أي تقسيم محتمل للنفوذ والمصالح مع بقية القوى الكبرى. (الصياد،2017،ص130)

وفي هذا السياق فأن تنامي الدور الروسي في النظام الدولي، وتوسعه جيوسياسيا في آسيا وأوروبا (أوراسيا)، وبالمقابل سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على مناطق نفوذها والمحافظة عليها والدفاع عنها أمام القوى المنافسة لها في النظام الدولي ، مما يزيد التعقيد والتباعد في العلاقات الروسية الأمريكية، حيث تسعى روسيا منذ سنوات إلى الحصول على إقرار من واشنطن بأن أوراسيا منطقة نفوذ إستراتيجي للأمن القومي، وتحاول أن تفرض التوازن في القوى للحد من النفوذ الأمريكي في هذه المنطقة بخاصة، وفي النظام الدولي بشكل عام.

المطلب الثاني : قضايا التقارب بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية

على الرغم من التوتر في العلاقات الروسية - الأمريكية في العديد من المواقف المتعلقة بالقضايا المشتركة، محل الخلاف أو التنافس، وتباين تلك المواقف، تبعاً لاختلاف رؤى وتصورات كل منهما لمصالحه الوطنية، فإن الطرفين يتمتعان بقدرة على تحجيم الخلافات. ولذلك، فالمتوقع إن تتحرك العلاقات بين موسكو وواشنطن في مسار من التعاون الانتقائي، حيث تتوافق الدولتان على تعزيز المصالح المشتركة في القضايا الكبرى على الساحة الدولية، خاصة قضايا مكافحة الإرهاب، وخفض التسليح، في حين تتزامن معها بعض التناقضات والاختلافات حول ملفات أخرى كحقوق الإنسان والتنافس الاستخباراتي. وسنستعرض أبرز قضايا التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا. (موسى، 2013، ص114)

أ- الحرب على الإرهاب وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 :

لقد كانت الهجمات على الولايات المتحدة في 11/9/2001 بمثابة أكثر الأحداث أهمية منذ نهاية الحرب الباردة، إذ كان لنتائجها تأثير عميق على النظام الدولي، وقد شكلت هذه الأحداث وتداعياتها منعطفاً كبيراً في العلاقات الأمريكية الروسية، كونها احتوت على عناصر تزيد من مستوى التعاون حيث برزت فرص جديدة للحوار والتعاون على مختلف الأصعدة، إذ قامت روسيا بعد أحداث 11 أيلول 2001 بخطوات جديّة تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أعلن الرئيس " فلاديمير بوتين " ليس عن تعازيه إلى الشعب الأمريكي فحسب، بل كان أول زعيم في العالم أعرب عن استعداده للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية في مكافحة الإرهاب الدولي؛ ولا شك في أن الحادي عشر من أيلول 2001 قد جعل التقارب بين الولايات المتحدة وروسيا أمراً مكنياً، إضافة إلى تهدئة التوترات مع الصين. (عباس، 2011، ص129-138)

وأعربت روسيا بشكل فوري غداة أحداث 11 أيلول 2011 عن دعمها للجهود التي قادتها الولايات المتحدة لمكافحة الإرهاب، ونتج هذا القرار عن مصالح أمنية وعن مصالح نفعية في آن واحد، فروسيا تشعر أنها مهددة جراء تنامي موجة الاستياء والفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز وآسيا الوسطى، وقد سعت دون نجاح، لدفع الغرب إلى اعتبار الأعمال العدائية المستمرة في الشيشان جزءاً من الحرب العالمية على الإرهاب، وجاء دعمها للحرب على الإرهاب إلى امتناع الولايات المتحدة وأوروبا الغربية عن انتقاد انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة. (حافظ، 2012، ص439)

وتعتبر مكافحة الإرهاب قضية أخرى حيث يمكن (لبوتين وأوباما) إيجاد أرضية مشتركة، لأن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية يتوافقان على التهديد الذي تشكله (داعش) والجماعات الإرهابية الإسلامية الأخرى العاملة حالياً في سوريا والعراق والشرق الأوسط. (Allison, 2015)

وقد عبر الرئيس (أوباما) عن أمله في أن يتمكن الطرفان الأمريكي والروسي من إقامة علاقات بناءة في المجالات التي يمكن لها أن يتقدما فيها إلى الأمام في ظل احترام المصلحة المتبادلة، وفي خطاب له أمام مؤتمر ميونخ للأمن والتعاون في أوروبا في شباط 2009 أعلن نائب الرئيس الأمريكي (جون بايدن) انه لا يمكن اعتبار قوة روسيا ضعفاً للناتو، داعياً إلى وقف التدهور في العلاقات الأمريكية الروسية، والعمل على تحسينها عبر إيجاد مجالات العمل المشترك، في منهج يختلف كلياً عن الأسلوب الذي اتبعته الإدارة السابقة، التي لم تكن تجتهد في البحث عن أية مواقف مشتركة. فالولايات المتحدة والناتو وحداً عسكرياً في أفغانستان من 2001 وحتى الآن، ولم ترفض روسيا ذلك الوجود، ولم تتصارع معه. بل على العكس، ربما ساندته معنوياً، وذلك لان " الخصم " في أفغانستان هو طالبان والقاعدة، وهما يمثلان مصدراً للتهديد وخطر محتمل بالقرب من حدود روسيا، إذا ما انتهى الصراع في أفغانستان بانتصارهما. (علوي، 2014، ص106)

وقد رأى بعض المحللين في الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد اعترفت بأن منطقة آسيا الوسطى والقوقاز منطقة نفوذ روسي، بعد أن ثبت لواشنطن أنها لن تستطيع تنفيذ عملياتها العسكرية من دون تعاون روسي. وبعد ذلك وقعت الولايات المتحدة الأمريكية عدة اتفاقيات حول مرابطة وحدات عسكرية أمريكية وطائرات عسكرية أمريكية في قرغيزيا وأوزبكستان

وطاجيكستان من اجل الانطلاق إلى أفغانستان. ولولا موقف روسيا المؤيد تماماً، والتي أدت إلى توفير الإمكانيات العسكرية للأمريكيين في آسيا الوسطى، والتي كانت الضرورة لها جلية للعيان في ظروف التحضير للعملية في أفغانستان، لكان من العسير جداً على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحظى بموافقة كل من تلك الدول. (عباس،2011،ص139)

إن الحرب على الإرهاب تعد عاملاً من عوامل التقارب في الرؤى بينهما. فالولايات المتحدة الأمريكية تحتاج روسيا كقاعدة للانطلاق في آسيا. أما روسيا فهي بالإضافة إلى استفادتها في شرعنة حربها في الشيشان فهي تطمح إلى تحقيق جملة مصالح على المستوى الإقليمي والدولي تضمن تفوقها أو على الأقل الاحتفاظ بنفوذها العالمي كقوة عظمى. (حميد،2014،ص49)

لقد قدمت روسيا الاتحادية نفسها بوصفها حليفاً وشريكاً للولايات المتحدة يُعتمد عليه لمحاربة (الإرهاب) وقامت على سبيل التأكيد بتقديم تنازلات مهمة في آسيا الوسطى، كانت وحتى وقت قريب من المحرمات في السياسة الروسية بل وحتى لدى المدرسة الجيوبوليتيكية المحافظة الروسية، ועل أثر ذلك قامت روسيا بتزويد الولايات المتحدة بالمعلومات الاستخباراتية وإقامة المجال الجوي لقوات التحالف الغربي في أفغانستان. بمعنى ان السياسة الأمريكية قد انتقلت تدريجياً من خط التشدد، إلى مقابل مسلك التوافق والتضامن والشراكة والتعاون في إطار الحرب على الإرهاب. (الطائي،2012،ص84)

وقد أكد الرئيس (بوتين) ذلك في أكثر من مناسبة، حيث أشار إلى أن " روسيا لا تنوي منازعة أحد، ولكنها تملك أن تؤثر في عملية تشكيل النظام العالمي الجديد، لكي يكون صرح العلاقة الدولية المستقبلي متوازناً، وأن الولايات المتحدة وروسيا هما أكبر دولتين نوويتين في العالم، ومن هنا فأن كلاهما شريك طبيعي للآخر في التعامل مع قضايا الأمن الدولي، ومنع انتشار الأسلحة النووية، وفي حل مشاكل الإرهاب الدولي وبينهم علاقات اقتصادية كبيرة 00"، وكما سبقت الإشارة، تنظر كل من روسيا والولايات المتحدة إلى الإرهاب والتطرف الديني في الشرق الأوسط كتهديد مشترك لكليهما، وأن عدم تعاونهما في الشأن لن تستفيد منه سوا المنظمات الإرهابية المتطرفة. وقد تجلت هذه المرونة في تماشي الموقف الأمريكي مع الدور الروسي في الملف السوري. إذ يلاحظ هنا تفهم أمريكي لهذا الدور، وللهدف الأساسي للتدخل العسكري الروسي، ممثلاً في تجنب تهديد الإرهاب. (السيد،2016،ص106)

فأن روسيا حليف قوي للولايات المتحدة في الحرب على " الإرهاب "، وشريك لها في محاولات جلب إيران إلى طاولة المفاوضات النووية، وشراكة واشنطن مع روسيا في مكافحة الإرهاب أمر حيوي لأسباب تتعلق بالموقع الجغرافي الإستراتيجي بحدوده الواسعة مع أوروبا وآسيا. كما ان من شأن المشاركة الروسية - الأمريكية منح الولايات المتحدة سهولة الوصول إلى أجزاء كثيرة من العالم، كانت تاريخياً مصدراً للإرهابيين. (موسى، 2013، ص115)

ب- الاتفاق النووي الإيراني والأزمة السورية :

على عكس الولايات المتحدة الأمريكية لا تنظر روسيا إلى البرنامج النووي الإيراني باعتباره تحدياً كبيراً حيث يرى الروس إمكانية التعايش مع إيران النووية طالما إن مساعيها هي توظيف الطاقة النووية للإغراض السلمية، واستمرت في موقفها الداعم لإيران حيث كانت تنجز بناء مفاعل طاقه نووية بالماء الخفيف قرب مدينة بوشهر الإيرانية و أصرت رغم الاعتراضات الأمريكية على أن إي قرار يتخذه مجلس الأمن لفرض عقوبات يجب إن يتضمن استثناء مشروع محطة بوشهر للطاقة النووية و قامت روسيا بتسليم إيران الشحنة الأولى من الوقود النووي لمفاعل بوشهر، كما توصلنا إلى اتفاق على جدول زمني لانجاز بناء المحطة بعد تأخير دام أعوام نتيجة اعتراض الإدارة الأمريكية إلا أن موقف روسيا كان داعماً لصالح الموقف الإيراني، واتفاقية التسليم التي توصلت إليها مع إيران و التي جاءت بعد نشر تقرير جديد للاستخبارات الأمريكية بشأن برنامج إيران النووي سوف يشجع العناد الإيراني حيال تدابير مجلس الأمن الأمر الذي دفع بوزير الخارجية (لافروف) بالقول " لم يعد هناك مبرر اقتصادي لكي تستمر إيران ببرنامج تخصيب اليورانيوم مادامت روسيا تقوم بتسليم الوقود لمفاعل بوشهر ". (حميد، 2014، ص449)

وفي سبيل مواجهة الضغوطات الغربية ، وخاصة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قام وزير الخارجية الروسي آنذاك " يفغيني بيرماكوف " أثناء زيارته لطهران في نهاية عام 1996 بالتوقيع مع إيران على تعهد بعدم إنتاج وتصدير أسلحة الدمار الشامل. وعُدَّت هذه الوثيقة مهمة بالنسبة لروسيا، كي تقنع الولايات المتحدة الأمريكية بأن المفاعل الذي تبنية إيران بمساعدة روسيا لإنتاج الطاقة الكهروذرية لن يستخدم للأغراض العسكرية. وفي هذا السياق يلاحظ التقاء الإرادتين الروسية والأمريكية في ضبط البرنامج النووي الإيراني والتحكم فيه وذلك بما يخدم

المصلحتين الروسية والأمريكية المتناقضتين في الجوهر. وترعى كل من الولايات المتحدة وروسيا مفاوضات داخل الوكالة الدولية لطاقة الذرية ومجلس الأمن لإيجاد حل سلمي للملف النووي الإيراني، على الرغم من التعارض والتناقض أحياناً بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت ترى في عهد إدارة بوش الابن بضرورة اعتماد الخيار العسكري كوسيلة لحل الملف النووي إيراني وروسيا التي كانت ولا تزال ترى بضرورة حل هذا الملف بالمفاوضات الدبلوماسية والابتعاد عن استخدام القوة العسكرية. (عباس, 2011, ص149)

ويأتي الملف النووي الإيراني كأحد الملفات التي كانت تشكل محل خلاف في ما مضى، وأصبحت محل توافق بين الدولتين، وقد شغل هذا الملف حيزاً كبيراً بالإضافة للدرع الصاروخي من مباحثاتهما الثنائية التي سبقت توقيع اتفاقية (ستارت) الجديدة، حيث أكد كل من الرئيس الأمريكي (أوباما) والرئيس الروسي (ميدفيدف) التزامهما بشأن تشديد العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي، وتعهد الرئيس الأمريكي بأجراء مفاوضات مكثفة بشأن العقوبات على إيران في مقر الأمم المتحدة، حيث تؤيد الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فرضها، في حين يبدي العضوان الدائم الأخران بمجلس الأمن، روسيا والصين بعض التحفظ على هذا الأمر. ومن جانبه أعرب (ميدفيدف) عن ترحيبه بتوقيع عقوبات (ذكية) على الجمهورية الإسلامية لعرقلة برنامجها الساعي لانتشار الأسلحة النووية (ودفعها إلى الطريق الصحيح) فيما يعتبر تحولاً ملحوظاً لموقف موسكو التي دأبت على التحفظ على توقيع إي عقوبات على نظام طهران ، مفضلة التمسك بالحوار، وقد جاء تعاون روسيا في تسوية الملف النووي الإيراني مع شركائها في مجموعة (5+1) ليشكل واحداً من الاستثنآت القليلة على القضايا التي تجمد التعاون الأمريكي - الروسي بشأنها. بجانب التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، فقد التزمت روسيا بكافة قرارات مجلس الأمن الدولي في الفترة ما بين 2006 و 2010، منها أربعة قرارات بفرض عقوبات اقتصادية ومالية على إيران، رغم الآثار السلبية الكبيرة لذلك على الاقتصاد الروسي. والواقع أن هناك توافقاً عاماً على أنه بفض التعاون والتنسيق الروسي - الأمريكي، أمكن التوصل إلى الصفقة النووية الإيرانية، أو ما يسمى بخطة العمل المشتركة الشاملة التي وقعت في فيينا في 14 تموز 2015، وما سبقها من تفاهات، لاسيما اتفاق الإطار المؤقت الذي وقع في لوزان في 2 نيسان 2015. (السيد، 2016، ص105)

وفي الإعلان عن أن الاتفاق النووي مع إيران قد تم انجازه، خرج (أوباما) من جانبه وقال مشيداً بموقف الرئيس (بوتين) ومباركاً للاتفاق، مشيراً إلى أن " روسيا كانت متعاونة على هذا ولم نكن قد حققنا هذا الاتفاق لو لم تكن رغبة روسيا متوافقة معنا ومع مجموعة (1+5) ". (Allison,2015)

وعلى صعيد الأزمة السورية فإن من الواضح أن روسيا لعبت الدور الأكبر في إقناع الولايات المتحدة بتغيير موقفها من الأزمة السورية، وذلك بالامتناع عن توجيه الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، والتي كان من مقدراً حدوثها في ايلول 2013، مقابل تفكيك وتدمير ترسانة سوريا من الأسلحة الكيميائية وانضمام الأخيرة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. والأكثر أهمية هو نجاح روسيا في إقناع الولايات المتحدة بضرورة وأهمية مساندتها لصيغة مؤتمر جنيف كأساس لتسوية الأزمة أو حلها سياسياً وليس عسكرياً، وهو ما يتفق مع الرؤية الروسية للتعامل مع تلك الأزمة، وإدارتها على نحو يكفل حلها سلمياً. (علوي،2014،ص107)

ج- الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل :

تكتسب قضية الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل أهمية بالغة في العلاقات الأمريكية الروسية، نظراً لأن كلا الدولتين تضمان أضخم ترسانة نووية في العالم على الإطلاق، من هنا كان لكل منهما دور أساسي ومهم في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي في النظام الدولي، وهما يمارسان تأثيراً مهماً لفرض الاستقرار الإقليمي في مناطق النفوذ. وكان أول تعاون في هذا الإطار اتفاق الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على برنامج للعمل المشترك، وكان ذلك في القمة التي عقدت في كامب ديفيد بين الرئيس الأمريكي (بوش الأب) والرئيس الروسي (بوريس يلتسن) في 1991/2/1؛ وتضمنت هذه القمة التعاون في خفض التسليح ما بين الدولتين.

بدأت المرحلة التالية من المفاوضات في موضوع الأسلحة النووية والفضائية في شهر آذار 1991 بجنيف. وكانت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي قد توصلا عبر هذه المفاوضات إلى إبرام اتفاقية " ستارت 1 "، التي تم توقيعها في 31 تموز 1991، وبدأ سريان مفعولها اعتباراً من كانون الأول عام 1994، وينتهي مفعولها في 5 كانون الأول عام 2009 وتقتضي المعاهدة أيضاً إمكانية تمديد فترة مفعولها، وبموجب هذه المعاهدة التزمت روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بأن تقلصا على مدى سبع سنوات كمية شحناتهما الحربية النووية.

وبالإضافة إلى ذلك كان قد تم التوقيع على معاهدة التقليل الإضافي والحد من الأسلحة الإستراتيجية الهجومية " سالت2 " في عام 1993. وفي 24 آذار 2002 تم التوقيع بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على معاهدة موسكو (SORT) للحد من القدرات الهجومية الإستراتيجية. (عباس,2011,ص159)

وتعهدت إدارة أوباما بمتابعة المفاوضات للحد من التسلح مع روسيا, وعلى وجه التحديد, التفاوض على معاهدة جديدة تحل محل معاهدة الحد من الأسلحة الإستراتيجية سنة 1991 (START1), ففي نيسان انفق الرئيسان (أوباما وميدفيد) إن المعاهدة الجديدة ستتناول نشر القوات النووية الإستراتيجية الهجومية, وترك مناقشات بشأن الأسلحة والرؤوس الحربية النووية غير الإستراتيجية في التخزين إلى المستقبل, والحد من قواتها المنتشرة في مستويات اقل من تلك التي وضعتها لعام 2002 معاهدة موسكو, بعد نحو عام من المفاوضات وقعت الدولتان معاهدة ستارت الجديدة في 8 نيسان 2010, وتحدد هذه المعاهدة كل جانب بما لا

يزيد عن 800 من قاذفات ICBM وقاذفات SLBM المنتشرة وغير المنتشرة, والقاذفات الثقيلة المنتشرة وغير المنتشرة القادرة على حمل رؤوس نووية, ويمكن لكل جانب الاحتفاظ بما لا يزيد عن 700 من تلك القاذفات, كما تحدد المعاهدة لكل جانب الاحتفاظ بما لا يزيد عن 1550 من الرؤوس الحربية المنتشرة, وتحتوي المعاهدة على عدد من أحكام الضمان والثقة والتأكد التي من شأنها أن تساعد كل جانب من التحقق من امتثال الطرف الآخر للمعاهدة. (عرجون,2015,ص182-183)

وبالنظر إلى هذه المعاهدات وما تتضمنها, فأنا نلاحظ إن المنافسة لتحقيق المصالح هي الميزة الغالبة على العلاقات بين القوى الكبرى بشكل عام, وعلى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بشكل خاص. وإذا ما تقاطعت هذه المصالح بينهما نلاحظ أنها تكتسب, وبصورة ظاهرية, صفة التعاون والتقارب, والعمل المشترك, ليس من أجل تحقيق الاستقرار والسلام, بل من أجل تحقيق المصالح القومية لكلا الدولتين.

د- الجانب الاقتصادي والتجاري :

يشكل التبادل التجاري الدولي جزء من كلية العلاقات الدولية، إذ لا يوجد من بلاد العالم من يعتمد على إنتاجه المحلي بصفه مطلقه في إشباع حاجات سكانه من السلع والخدمات. (الطائي،212،ص91)

إن توقيع وثيقة التعاون الأمريكية - الروسية في " كامب ديفيد " 8 شباط 1990 والتي يُوَطرها شعار " نحو علاقات تعاون لا خصومة " اعتماداً على إعطاء الأولوية للاقتصاد واستبعاد الناحية العقائدية ". (السرطان،2010،ص280)

وتعتبر هذه الوثيقة الأساس الذي يحكم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين. وفي عام 1993 بدأ سريان مفعول المعاهدة الموقعة في 17 حزيران عام 1992 بين روسيا والولايات المتحدة حول تجنب الضريبة المزدوجة والحيلولة دون التهرب من الضرائب فيما يخص ضريبة الدخل والرأسمال.

ولقد أُلقت الأزمة المالية العالمية بظلالها على السياسة الخارجية الأمريكية والروسية معاً، وعلى العلاقات بين البلدين. فأمریکا، حملت سياسة الإدارة السابقة الموازنة الأمريكية أعباء

ثقيلة بات من الضروري التخلص منها، فالأزمة المالية أيضا هي التي دفعت موسكو لمقابلة واشنطن في منتصف الطريق. (دياب،2009،ص228-235)

ويعتبر معيار تدفق الصادرات والواردات عاملاً مهماً في تحديد طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، ويعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة. وعليه فقد تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الفترة من عام 2001 إلى العام 2012 :

| السنة | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|-------|----------|----------|-----------------|
| 2001 | 2,716.2 | 6,264.4 | -2,716.2 |
| 2002 | 2,396.9 | 6,870.1 | -4,473.2 |
| 2003 | 2,447.2 | 8,617.9 | -6,170.7 |
| 2004 | 2,961.0 | 11,891.3 | -8,930.3 |
| 2005 | 3,962.3 | 15,306.7 | -11,344.4 |
| 2006 | 4,700.3 | 19,828.3 | -15,128.0 |
| 2007 | 7,283.3 | 19,314.2 | -12,031.0 |
| 2008 | 9,334.6 | 26,783.0 | -17,448.4 |
| 2009 | 5,332.1 | 18,199.7 | -12,867.6 |
| 2010 | 5,993.7 | 25,691.1 | -19,697.4 |
| 2011 | 8,318.4 | 34,619.0 | -26,300.6 |
| 2012 | 10,695.3 | 29,364.8 | -18,669.5 |

{ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد دائرة الاحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية }

{Source: U.S. Census Bureau | Foreign Trade | ftdwebmaster@census.gov}

يظهر الجدول السابق التغير في حجم التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الفترة من 2001-2012، واتسامه بالتذبذب نتيجة التغير في طبيعة العلاقات بين البلدين وتبدل المواقف بينهما، وتغير موازين القوى بين الدولتين، وعلى الرغم من التغير في حجم التبادل التجاري، فإنه يتسم بالارتفاع، وميول الميزان التجاري لصالح روسيا الاتحادية بشكل كبير.

ويبين الجدول السابق إن الترابط الاقتصادي التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية يتمثل بأن درجة اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا الاتحادية أقوى من درجة اعتماد روسيا الاتحادية على الولايات المتحدة الأمريكية، وبالمقابل فإذا ما أخذنا عينة من التبادل التجاري بينهما، نجد أنه في العام 2003 بلغ حجم الصادرات الأمريكية إلى روسيا حوالي 2,447.2 بليون دولار، بينما بلغ حجم وارداتها من روسيا الاتحادية حوالي 8,617 بليون ودولار، وبلغ حجم العجز في الميزان التجاري ما يقارب 6,170.7 بليون دولار لصالح روسيا الاتحادية.

وفي هذا الإطار فإن تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية، يمثل مسعى لكلا الدولتين إلى تعزيز العلاقات بينهما بما يخدم المصالح الاقتصادية والتجارية، والإستراتيجية على المدى البعيد، لذلك نجد أن العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة تتجه نحو التقارب كلما تعلق الأمر بالنواحي الاقتصادية والتبادل التجاري، فروسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية حقيقية مع الولايات المتحدة، وهي أكثر ميلا إلى احتواء الخلافات التي تنشأ من آن لآخر مع واشنطن، وتسويتها على النحو الذي يضمن لروسيا حماية مصالحها وأمنها القومي. وهي حريصة على ألا تتجاوز هذه الخلافات حد الخلاف بين الشركاء، وليست على استعداد للتضحية بشراكتها مع الولايات المتحدة. ومن ثم، فإن هناك حدود للمواجهة الروسية - الأمريكية، ويقتصر الأمر في أقصى درجاته على المواجهة الدبلوماسية داخل الأمم المتحدة، وقد يصل الأمر إلى حد المشادات اللفظية، واستخدام (الفيتو) ضد الإرادة الأمريكية في مجلس الأمن دون أن يترجم هذا إلى مواجهة عسكرية روسية - أمريكية أو حتى توتر حاد في العلاقات بينهما، انطلاقاً من وجود مصالح إستراتيجية تربط البلدين، لا يجوز المساس بها أو تهديدها، نتيجة خلافات تكتيكية يمكن تجاوزها. (الشيخ،2014،ص87)

الفصل الثاني مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية من الأزمة الأوكرانية

وأثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات بين الدولتين

تحتل أوكرانيا موقعاً حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، إذ تعد حالياً الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا، وهي تعدها بوابةً لعبور التهديدات تاريخياً. ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية لتقليص نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها. أما روسيا التي بات يؤرقها وصول نفوذ الغرب إلى جوارها المباشر والواسع، فلا تستطيع أن تترك أوكرانيا لتصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاقتصادية، إذ فضلاً عن المشاعر القومية الروسية اتجاهها، فإنها تعتبر ضمن "منطقة المصالح المتميزة" والحصن الاستراتيجي الأخير الذي يعزلها عن الغرب وحلفائه.

يطلق توصيف الأزمة الأوكرانية على التجاذبات الجيوستراتيجية التي شهدتها جمهورية أوكرانيا منذ أواخر العام 2013، والتي قادت إلى تداعيات دولية واسعة وباتت تهدد أمن القارة الأوروبية لما تخللها من تدخلات خارجية ولاسيما التنافس الأمريكي - الروسي على النفوذ في المنطقة مما أعاد إلى الأذهان أيام الحرب الباردة التي غادرها العالم منذ ربع قرن.

ولم تكن الأزمة التي بدأت في 21\11\2013 بحركة احتجاج واسعة شهدتها العاصمة والعديد من المدن بسبب رفض رئيس البلاد آنذاك (فكتور يانوفيتش) عقد اتفاق شراكة تجاري مع دول الاتحاد الأوروبي، حدثاً منفصلاً عما قبله بل إن ما جرى يومها كان استمراراً لحالة عدم الاستقرار التي تشهدها هذه الدولة الأوروبية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي وحصولها على الاستقلال في العام 1991. ومنذ اندلاع الأزمة الأوكرانية في أواخر عام 2013 اختلفت المواقف تجاهها بين من يراها ثورة شعبية جديدة على منوال الثورة البرتغالية السابقة عام 2004، ومن يراها مجرد جولة جديدة من الصراع بين روسيا الاتحادية من جانب وبين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من الجانب الآخر .

وسيتم تناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية :

المبحث الأول : الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم .

المبحث الثاني : الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية والعقوبات الأمريكية على روسيا .

المبحث الأول الموقف الروسي من الأزمة الأوكرانية وضم شبه جزيرة القرم

أكدت تفاعلات الأزمة الأوكرانية، وما صاحبها من تداعيات، أن روسيا ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة، التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرى . وقد أشارت كل المعطيات الخاصة بتلك الأزمة إلى أن روسيا لن تفرط في خسارة جزء من هذا الدور، مهما حدث، وان الدبلوماسية لن تكون إلا عنصراً مكملاً للتحركات العسكرية التي تقوم بها من اجل الحفاظ على مصالحها القومية والإستراتيجية . كما إن الخلفية التاريخية للأزمة وضعت أوكرانيا على تخوم المشكلات الأوروبية مع روسيا الاتحادية الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي وكانت أوكرانيا تمثل جزءاً مهماً من تكوينه. وتجسد الموقف الروسي من خلال إدراك روسيا لكونها قوة إقليمية ذات دور محوري في المنطقة، كما أنها كانت عاصمة الاتحاد السوفيتي السابق، فبالنسبة إليها، الدول المحيطة بها ما هي إلا جزء لا يتجزأ من محيطها، كما أنها بالتبعية يكون لها حق السيادة الكاملة عليهم. نتيجة لإدراك روسيا لذلك الوضع، أرادت منع أي دولة من الدول الواقعة في محيطها الإقليمي من التقارب مع أي قوة غربية؛ حتى لا تُنافسها في بسط نفوذها هي الأخرى على هذه الدول التي تعتبرها روسيا إرث خاص بها لا يحق لأي دولة مشاركتها فيه، ولأن أوكرانيا هي أحد أهم هذه الدول؛ أرادت روسيا العمل على إبقاء الأزمة مستمرة من أجل استغلال ذلك الوضع والتفاوض مع الطرف الغربي المتمثل في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية .

وبالتالي سيتم تناول هذا المبحث من خلا المطلبين التاليين :

المطلب الأول : أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية وموقف روسيا من الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني : عملية ضم شبه جزيرة القرم وأهميتها الإستراتيجية .

المطلب الأول : أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية وموقف روسيا من الأزمة الأوكرانية

كان الأمر الأكثر إزعاجاً هو فقدان أوكرانيا. فظهور دولة أوكرانية مستقلة لم يكن تحدياً فقط لكل الروس بحيث يجعلهم يعيدون التفكير في طبيعة هويتهم السياسية والاثنية، ولكنه مثل أيضاً انتكاسة جيوبوليتيكية للدولة الروسية. وإن رفض الاعتراف بأكثر من ثلاثمائة سنة من التاريخ الإمبريالي الروسي كان يعني خسارة اقتصاد زراعي وصناعي غني جداً و٥٢ مليون إنسان ارتبطوا بعلاقة وثيقة بشكل كافٍ اثنيًا ودينيًا بالروس ليحلوا من روسيا دولة إمبراطورية كبيرة وموثقة فعلاً. وهكذا، فإن استقلال أوكرانيا حرم روسيا أيضاً من وضعها المسيطر على البحر الأسود حيث كانت أوديسا باباً حيويًا لروسيا تتاجر من خلاله مع حوض البحر المتوسط والعالم الذي يقع وراءه . (بريجنسكي, 2000, ص88)

إن للاتصال الجغرافي المباشر لروسيا الاتحادية بجمهورية أوكرانيا دوراً كبيراً في التوجه الروسي نحوها، إذ يقدم لروسيا العديد من المزايا الإستراتيجية، ويسمح لها بالتعامل معها جيوبوليتيكيًا إقليمياً، وهذا ما يسهل تبني مختلف مشاريع الربط الروسية لأوكرانيا من خلال مختلف الأطر التعاونية فضلاً عن تسهيل وضعها تحت التأثير الروسي عن طريق إستراتيجية كبرى موحدة. أما من ناحية المشاريع الروسية، سواء كانت في المجال الأمني أو الاقتصادي، فهي سهلة الحصول وقليلة التكاليف، نظراً لقرب ذلك المجال الجغرافي من روسيا الاتحادية وغياب عوائق تعيق التواصل بين المركز والأطراف . (دوغين, 2004, ص401, 400)

بات الفضاء السوفيتي السابق مجالاً واضحاً للصراع والتنافس على المصالح بين روسيا من ناحية، والاتحاد الأوروبي والغرب من الناحية الأخرى . فقد أثار برنامج الاتحاد الأوروبي " الشراكة الشرقية "، الذي أقر في قمة الاتحاد الأوروبي في براغ عام 2009، حفيظة موسكو، خاصة أن هذا البرنامج يضم أوكرانيا، وبيلاروسيا، وجورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا، وهي دول تمثل بالنسبة لروسيا أهمية إستراتيجية في الفضاء السوفيتي السابق . ولعل الأزمة الأوكرانية الحالية تمثل تجلياً واضحاً للصراع بين روسيا والاتحاد الأوروبي في الفضاء المذكور، باتت أوكرانيا إحدى معضلات العلاقات بين روسيا والاتحاد الأوروبي . وتجلي ذلك بوضوح أثناء الثورة البرتقالية في أوكرانيا عام 2004، التي أدت إلى اشتباك سياسي حاد بين موسكو وبروكسل . (شادي, 2014, ص109)

تنظر روسيا إلى الأزمة الأوكرانية على أنها تمثل تهديد مباشر لمصالحها القومية في منطقة أوروبا الشرقية، خاصة وأن أوكرانيا كانت جزء من الاتحاد السوفيتي فيما مضى قبل انهياره، كما أنها تشتمل على الآلاف من الأقليات الروسية التابعة لروسيا. فقد تعاملت روسيا مع الأزمة منذ البداية بسياسة قمعية شديدة؛ واتضح ذلك من خلال العديد من الأفعال الروسية التي كان من أبرزها موافقة البرلمان الروسي " الدوما " في الأول من آذار 2014 على طلب الرئيس (فلاديمير بوتين) باستخدام القوة العسكرية في الأراضي الأوكرانية تحت ستار حماية الأقليات الروسية في أوكرانيا خاصة في منطقة القرم التي فيما بعد ضُمت إلى روسيا من خلال استفتاء شعبي أجرى بها، وقد مثل ذلك السلوك الروسي نقطة تحول هامة في مسار الأزمة الأوكرانية.

وتعتبر أوكرانيا دولة ذات أهمية إستراتيجية وجيوبوليتيكية هائلة للاتحاد الروسي، وتعود تلك الأهمية لموقعها الجغرافي العازل بين روسيا الاتحادية وبين دول حلف شمال الأطلسي، ولن تتسامح القيادة الروسية مع أي تحرك لحلف شمال الأطلسي العدو المباشر لموسكو بالاقتراب من أوكرانيا، كما إن روسيا لن تقف مكتوفة الأيدي في حين يعمل الغرب على تثبيت حكومة في كييف تم تحديدها كي تعمل على دمج أوكرانيا في الغرب. واشنطن قد لا تحب موقف موسكو، ولكن يجب أن نفهم المنطق وراء الموقف الروسي انه الموقع الجيوبوليتيكي لأوكرانيا، وبغض النظر عن المنطق ، أخبر الزعماء الروس نظراءهم الغربيين في مناسبات عديدة بأنهم يعتبرون توسع الناتو في جورجيا وأوكرانيا غير مقبول ، إلى جانب أي جهد لتحويل هذه الدول ضد روسيا - وهي رسالة مفادها أن الحرب الروسية الجورجية عام 2008 قد أوضحت ذلك بجلاء. (Mearsheimer,2014,p6,5)

تعتبر أوكرانيا بالمعنى الجيوستراتيجي بوابة روسيا على البحر الأسود، و على عدة دول من أوروبا الشرقية، لذا لا يمكن لروسيا أن تظهر أي مؤشرات ضعف إزاء الملف الأوكراني ، خاصة و أن الجزء الشرقي من أوكرانيا هو امتداد طبيعي للجزء الغربي من روسيا الذي تقع فيه العاصمة موسكو .

و لهذا أعلنت روسيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي عن مصالحها الإستراتيجية الطبيعية في أوكرانيا، فالفكرة مرتبطة بأمن روسيا باعتبار أوكرانيا الحديقة الخلفية لها، و تمثل ركنا أساسيا في أمنها. لذلك ترفض روسيا وجود أي منافس استراتيجي لها في أوكرانيا، و تعمل على منع أي تواجد لحلف الناتو على الساحل الشمالي للبحر الأسود، ولذلك تقوم بالعمل على تفادي وجود أي تحالف استراتيجي بين أوكرانيا و الولايات المتحدة الأمريكية .
(خالد،المهدي،2018،ص72،71)

لقد اعتبرت روسيا منذ البداية أن هذه الأزمة هي محاولة أمريكية لتغيير النظم الموالية و الصديقة لروسيا في منطقة أوراسيا و البلقان و شرق أوروبا عموما، حيث كانت إدارة الرئيس بوش الابن (و من قبلها إدارة كلينتون) قد تبنت إستراتيجيات " نشر الديمقراطية " و " تغيير النظم " منذ نهاية الحرب الباردة في محاولة لنشر النموذج الديمقراطي الغربي حول العالم، وتحددت إستراتيجية روسيا للتعامل مع هذه الانتفاضات الشعبية على هذا الأساس، حيث عارض بوتين تولي السلطة في هذه الدول (خصوصا أوكرانيا) نخباً موالية للغرب و معادية لروسيا، فعلى الرغم من أن جزء كبير من الثورة البرتقالية كان مدفوعاً بسبب المظالم الاجتماعية بالأساس، وبالكراهية من التبعية لروسيا، إلا أن هذه الأخيرة نجحت في تمكين أحد الموالين لها و هو " فيكتور ينوكوفيتش " من الفوز في أول انتخابات تجري بعد الثورة على خصمه الديمقراطي الموالي للغرب " فيكتور يوشنكو " بفارق صغير . (فيصل، 2016، ص125)

وترى روسيا ان التدخل الغربي في الأزمة الأوكرانية ما هو الا محاولة خرق الخطوط الحمر للأمن القومي لروسيا، بمحاولة العبث في مجالها الحيوي، ومد سيطرة حلف الناتو ليطول حدودها الغربية، بالسيطرة على أوكرانيا، المنطقة الفاصلة بين الاتحاد الأوروبي وروسيا. اي ان القضية تمثل قضية امن قومي لروسيا. (الدسوقي، 2014، ص7)

تضمنت الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية مجموعة من التدابير في كافة المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لحماية مصالحها القومية التي يتربع الأمن على قمة هرمها في حالتها السلم والحرب، حيث تتميز الإستراتيجية الروسية بسماتها الخاصة، فتتغير أساليبها، والياتها، وتكتيكاتها مع ثبات أهدافها. وتتميز الإستراتيجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية بأربع سمات رئيسية :

1- الواقعية : وفق معطيات مبنية على ثلوث القوة، والمصلحة، والردع.

2- البراغماتية : بناء شركات ونسج علاقات على أساس المصلحة، مع انتفاء معطى العامل الإيديولوجي الذي كان بمنزلة محرك الإستراتيجية أيام الاتحاد السوفيتي.

3- المنافسة : الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الحرة, واستثمار العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الروسية .

4- الديناميكية : المضي قدماً وراء كسب شركاء جدد, ومناطق نفوذ, وعدم الارتداد إلى المعطى الإيديولوجي أو الاقتصادي, أيام الاتحاد السوفيتي, مع ربط ذلك بمرونة التوقع . (السلامي,201,ص177)

" عندما تتحرك البنية التحتية للكتلة العسكرية الأطلسية وتتجه نحو حدودنا, فإن ذلك يسبب لنا بعض المخاوف والأسئلة. نحن بحاجة إلى اتخاذ بعض الخطوات كرد فعل ... وسفن حلف شمال الأطلسي قد ينتهي بها المطاف في مدينة المجد البحرية الروسية, سيفاستوبول " يقول الرئيس بوتين .

في الواقع, فإن الأزمة الأوكرانية الحالية في العديد من الطرق تشبه الصراع بين روسيا وجورجيا, كما هو الحال في الحالة الجورجية, بدأ الحوار والتعاون بين أوكرانيا وحلف الناتو بعد نهاية الحرب الباردة, عندما انضمت أوكرانيا المستقلة حديثاً إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي في عام 1991 وبرنامج الشراكة من أجل السلام بعد ذلك بثلاث سنوات , في عام 1994. أعلن الكرملين أن الاحتجاجات التي أدت إلى ثورة " اللون " كانت خدعة نظمها الغرب ومولت من قبل الولايات المتحدة. وهددت رئاسة (يوشينكو) والتزامه الشخصي بدمج كييف في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو موسكو. نتيجة لذلك في يونيو 2006 , حذر وزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف), أوكرانيا مباشرة من الانضمام إلى حلف الناتو, وذكر أن الدول السوفيتية السابقة يمكن أن تقرر مصيرها , ولكن دخولها في حلف شمال الأطلسي سيشكل " تحولاً جغرافياً كبيراً في روسيا". وفي الوقت نفسه , أقر البرلمان الروسي قراراً أعلن فيه أن

" انضمام أوكرانيا إلى الكتلة العسكرية الأطلسية سيؤدي إلى عواقب سلبية للغاية على العلاقات بين شعوبنا الشقيقة ". في قمة بوخارست في عام 2008, أخبر الرئيس (بوتين) الرئيس الأمريكي (بوش) أن " أوكرانيا ليست حتى دولة. ما هي أوكرانيا ؟ جزء من أراضيها هو أوروبا الشرقية , ولكن الجزء الأكبر بدأ منا " . (kislitsina, 2016,p.p40,39)

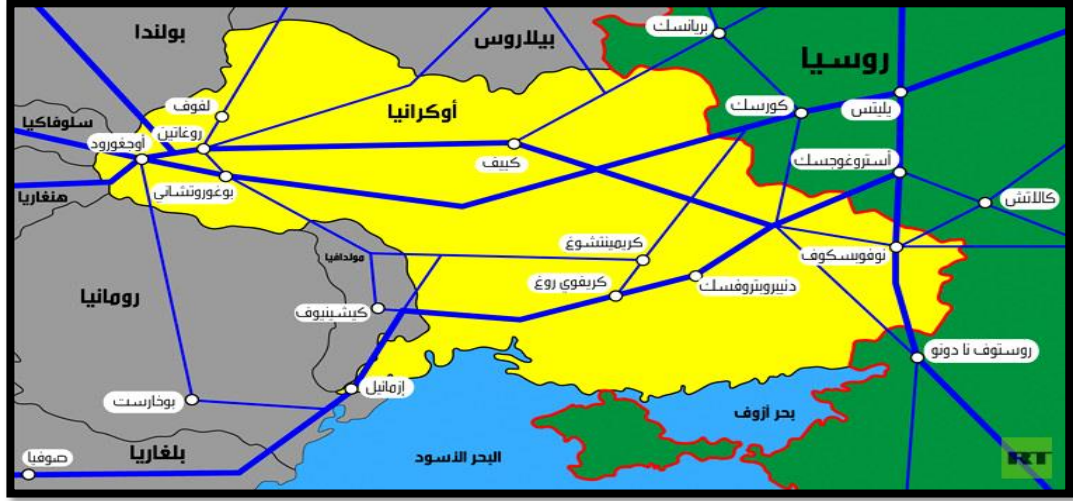
وفي المقابل، كانت روسيا مرتابة من التحركات الأوروبية والأمريكية في أوكرانيا، وكانت تحاول بكل ما أوتيت من قوة للحيلولة دون ارتقاء أوكرانيا في أحضان حلف الناتو والاتحاد الأوروبي، ولاسيما بعد انضمام عدد من بلدان وسط وشرق أوروبا إلى الاتحاد الأوروبي، مثل بولندا وجمهورية التشيك وهنغاريا ورومانيا ودول البلطيق.

وكان لدى روسيا أوراق رابحة في لعبتها ضد النفوذ الغربي في أوكرانيا، وفي مقدمتها الغاز والصناعة والتجارة، فمعظم حاجات أوكرانيا من الغاز يأتي من روسيا. كما أن صناعة الطاقة الأوكرانية ظلت مرتبطة بشكل كبير بالغاز الروسي، إضافة إلى أن الصناعة المنجمية الأوكرانية مرتبطة بشكل وثيق بالصناعة الثقيلة الروسية، إذ تعد روسيا الشريك الأول لهذا القطاع الذي لا غنى لأوكرانيا عنه . (الكوخي،2015،ص78)

وتمتلك روسيا شبكة أنابيب عملاقة لنقل الغاز والنفط و التي ورثتها عن الإتحاد السوفيتي و طورتها، و تشمل هذه الشبكة جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق و أوكرانيا على وجه الخصوص، و تصل حتى أوروبا الغربية و الجنوبية، و يبلغ طولها 150000 كلم و الخطوط الرئيسية هي : Union -Progres- Fraternalite ثم Lumiers du nord و Yamal المنتجه نحو أوروبا عن طريق بيلاروسيا و بولونيا، و BlueStream و المار عبر تركيا تحت البحر الأسود، و Droujba المار عبر أوكرانيا، بالإضافة إلى الأنبوب Nord Stream و المدشن حديثا، والذي يربط ألمانيا بروسيا عبر بحر البلطيق . (فيصل،2016،ص121)

والخريطة التالية توضح خطوط نقل الطاقة الروسية عبر أوكرانيا :

الشكل رقم (1) :



https://www.bp.com/content/dam.statistical_review_of_world_energy

وتمثل أوكرانيا أهمية كبيرة في صناعة الغاز الروسية باعتبارها احد بلدان الترانزيت التي تمر عبرها أنابيب الغاز الروسي نحو أوروبا حيث أن 85 بالمائة من الغاز الروسي يمر عبر الأراضي الأوكرانية نحو أوروبا الغربية و بالتالي فان إحكام السيطرة على شبكة أنابيب الغاز الروسية المارة من أوكرانيا يعد مصلحة اقتصادية حيوية لروسيا لما تجلبه هذه الأنابيب من عائدات مالية لها. فقد حدث سنة 2009 أن علقت روسيا إمدادات الغاز عبر أوكرانيا نحو أوروبا بسبب أزمتهما مع أوكرانيا، بعد استحالة الوصول إلى اتفاق حول أسعار الغاز الموردة لأوكرانيا سنة 2009 و المتأخرات المالية السابقة، و اتهام روسيا لأوكرانيا بسرقة جزء من الغاز الروسي المتوجه إلى أوروبا الذي قدرته روسيا بـ 86 مليون متر مكعب سنة 2008 . وذكرت شركة غاز بروم الروسية على لسان (فلاديمير بوتين) رئيس الحكومة في 2009، أنها خسرت حوالي 800 مليون دولار بعد إيقاف تدفق الغاز لأوروبا عبر أوكرانيا، وصلت خسائر الشركة إلى 2.1 مليار دولار وفق ما ذكره نائب رئيس الوزراء مما انعكس سلبا على عائدات الصادرات الروسية بخسارتها 1.1 مليار دولار . (خالد،المهدي،2018،ص77)

عندما اتخذ الرئيس الأوكراني (يانكوفيتش) قراره بتعليق توقيع أوكرانيا اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني 2013، ووقع في المقابل اتفاقية اقتصادية مع روسيا في كانون الأول 2013، تحت إغراء بوتين بمنح كيف 15 بليون دولار في صيغة قروض، وتخفيض سعر الغاز الذي تستورده أوكرانيا من روسيا بمقدار الثلث، كان قد أطلق العنان لردات فعل غاضبة لعدد كبير من الأوكرانيين، ما زاد من تفاقم الأزمة السياسية في البلاد، خاصة وأن الدولة كانت تمر بأزمة اقتصادية كبيرة . (مطالع،2015،ص8،9)

ونتيجة للثورة التي شهدتها أوكرانيا عام 2014، توترت العلاقات الروسية الأوكرانية، حيث نُظر لروسيا على أنها تدعم الدكتاتورية و معرقله للحراك الديمقراطي في أوكرانيا بسبب أطماع توسعية، لذلك فقد تكاتف الرئيس (يوشنكو) و رئيس وزرائه (يوليا تيموشنكو) للنأي بأوكرانيا بعيدا عن روسيا مدفوعين بميولهم الغربية و مدفوعين بمساندة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وكانت أول خطوة هو إعلان يوشنكو أن أولوية بلاده تكمن في الانضمام إلى حلف الناتو، وثانيهما تلميحه لعدم تجديد تأجير قاعدتي " كريميا و سيفاستوبيل " للأسطول الروسي في شبه جزيرة القرم. وعليه لم تتردد روسيا في الرد بعد أن أصبحت في وضع ضعيف أمام أوكرانيا و الغرب، حيث في سنة 2005 اتُهمت أوكرانيا بأنها تحول جزء من الغاز الموجه للإتحاد الأوروبي و تستهلكه محليا، وضعت روسيا أسعاراً جديدة للغاز الموجه لأوكرانيا بعد أن كانت تمدها إياه بأسعار تفضيلية ففي البداية نفت الحكومة الأوكرانية الاتهامات الروسية، لكن فيما بعد اعترفت شركة " نافطو غاز gaz nafto " الأوكرانية بأنها كانت تأخذ حصصا من الغاز الروسي الموجه لأوروبا و المار عبر الأراضي الأوكرانية ووصلت الأزمة لأن قامت روسيا بقطع الغاز المار عبر أوكرانيا لمدة 4 أيام في عام 2006.

استقر الوضع إلى غاية أكتوبر 2007 بعد أن توصل الطرفان إلى إتفاق حول أسعار الغاز و تقديم أوكرانيا لتعويضات عن عمليات التحويل غير الشرعية التي كانت تقوم بها شركة " نافطوغاز"، ثم نشب الخلاف مجددا حول ديون أوكرانيا المستحقة لروسيا عن كميات الغاز المباعة لها ولجأت روسيا إلى تخفيض كميات الغاز المصدر لها، لكن أوكرانيا لم تستجب للضغوط الروسية ما دفع بالنزاع للتصاعد في أواخر 2008 لينتهي بتوقيف صادرا الغاز الروسي لأوكرانيا لغاية 2009.

وهو القرار الذي تأثرت به 18 دولة أوروبية أخرى ما دفعها للتحرك لحل الأزمة والتوفيق بين الطرفين، تم التوصل إلى اتفاق جديد بين كييف و شركة " غازبروم " الروسية ، يقضي بتسديد كافة الديون المستحقة قبل أن يتم تزويدها مجدداً بالغاز، وذلك بعد تحديد سعر جديد له، وكان هذا السلوك الروسي بمثابة رسالة قوية للقوى الغربية الداعمة لانضمام أوكرانيا لحلف الناتو و الإتحاد الأوروبي تقضي بإعادة النظر في هذا الطرح، وروسيا لديها أوراق ضغط يمكنها استعمالها عند الحاجة و أهمها ورقة هي " الطاقة ". (فيصل،2016،ص126)

وشكلت هذه الأحداث خوفاً أوروبياً من الاعتماد المتزايد على توريدات الطاقة الروسية، فروسيا استخدمت الطاقة بوصفها سلاحاً استراتيجياً لتثني به التطلعات الغربية في فرض مزيد من العقوبات الاقتصادية، ونشر الدرع الصاروخي، والتهديد المستمر لروسيا في دوائر أمنها القومي، وسعت روسيا إلى تبني إستراتيجية طاقوية واضحة تعمل على رفع أسعار توريدات النفط والغاز إلى بلدان الاتحاد الأوروبي، وشكلت أوكرانيا البوابة الرئيسية لتحقيق روسيا عدداً من الأهداف الإستراتيجية، انعكست على تطلعاتها، وفي ظل توسع حركة الاحتجاجات أقر البرلمان الأوكراني إقالة الرئيس "يانكوفيتش" الذي اضطر إلى مغادرة البلاد واللجوء إلى روسيا وهذا ما زاد من حدة الأزمة الداخلية بين مؤيدي حكومة (يانكوفيتش) ومعارضيه، ومن جانب آخر عمدت الحكومة الروسية إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا، من خلال التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم معلنه عن عزمها الدفاع عن مواطنيها ذوي الأصول الروسية، إذ تقطن المناطق الشرقية من أوكرانيا أعداد كبيرة من القومية الروسية. (النائي،2017،ص188)

في أثناء الأحداث التي شهدتها أوكرانيا، ظهر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وهو يحلم بإعادة بناء عظمة روسيا بالاتكال على الجمهوريات السوفيتية السابقة التي تمثل المجال الحيوي لها، فقد تكلم بوتين مؤخراً عن أراض كانت جزءاً من روسيا الكبرى " أيام القيصرية " مستعيداً فكرة الأمة الروسية التي كانت تظم أوكرانيا وروسيا البيضاء، ولعل الأهم هو ما قاله في خطاب للأمة في نيسان 2005، ثم أعاد قوله أمام البرلمان الروسي (الدوما) في آذار 2014، بأنه " في غاية الأهمية بأن نعتزف بأن زوال الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين ان عشرات الملايين من مواطنينا وأبناء بلدنا وجدوا أنفسهم خارج الحدود الروسية ". وهذا كلام خطير طبعاً نظراً لأن جميع البلدان المجاورة لروسيا لديها نسب لا يستهان بها من المواطنين من أصول روسية. (عبيد،فتحي،2016،ص90،89)

حتى الآن ، كان الاتحاد الروسي هو اللاعب الرئيسي في الأزمة الأوكرانية، من الضروري فهم المنطق وراء تصرفات روسيا حتى الآن ، وكذلك أهدافها. إن محاولات الاتحاد الأوروبي لإبعاد أوكرانيا عن دائرة نفوذ روسيا كان يُنظر إليها بأنها تشكل تهديداً مباشراً للمصالح الوطنية الأساسية لروسيا ، حيث ترى روسيا أنها القوة المهيمنة الفريدة في مجال ما بعد السوفييتية، إن ما فشل الغرب في إدراكه هو أن الرئيس بوتين يعتبر أوكرانيا مهمة جداً بالنسبة لروسيا ، وأنه سيكون مستعداً لشن حرب علنية من أجلها ، إذا اضطر إلى ذلك، وكان بوتين على استعداد لدفع ثمن باهظ ، لأن مصالح روسيا الحيوية كانت على المحك. لا يمتلك الاتحاد الأوروبي ولا الولايات المتحدة أي مصالح حيوية على المحك في أوكرانيا ، وهذا هو السبب في أنها قد ذكرت مراراً وتكراراً أنها لن تشن حرباً ضد روسيا من أجل أوكرانيا.

لقد كانت أهداف روسيا حتى الآن ما يلي :

أولاً : وضع حد لتوسع حلف الناتو والاتحاد الأوروبي ، لاسيما في مجال ما بعد الاتحاد السوفييتي من خلال توضيح أن روسيا ستعارض بشدة مثل هذه الخطط .

ثانياً : كان على روسيا ترسيخ سيطرتها على قاعدتها البحرية في سيفاستوبول (القرم) ، والتي تحافظ على قدرتها على توزيع الطاقة عبر البحر الأبيض المتوسط وما وراءه.

ثالثاً : كان على روسيا تذكير قادة أوكرانيا - الحاليين والمستقبليين - بأن لدى روسيا عدة طرق لتعطيل بلدهم بشكل خطير وأن من مصلحتهم أن يظلوا في كنف موسكو.

كانت الرسالة التي تحتاجها روسيا لتواصلها إلى العالم هي أنها تعافت من انهيار ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي ، وأنها تسعى إلى لعب دور أكثر بروزاً في النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب ، وأنها لم تعد تقبل أي إهانات يمكن لأي دولة توجيهها عليها . (Filis,2014,p.p33,34)

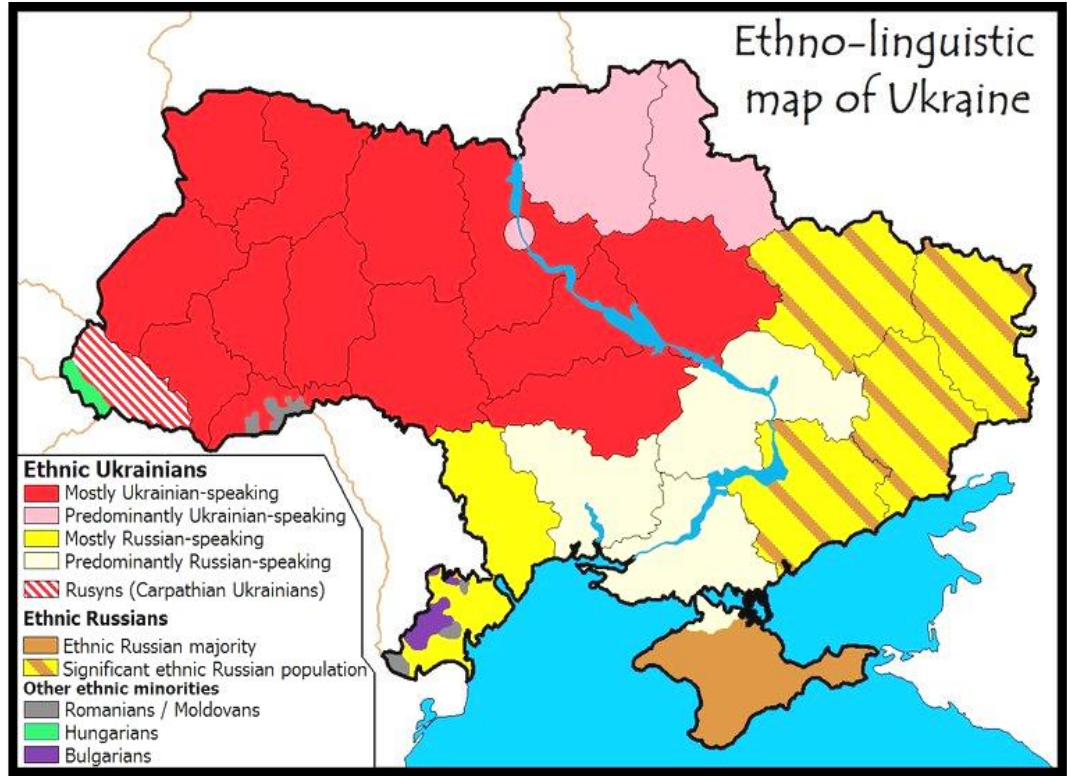
لكن أهم سلاح تمتلكه روسيا الاتحادية في أوكرانيا يتمثل في المواطنين الناطقين بالروسية والمواطنين ذوي الأصول الروسية الذين يعيشون في شرق أوكرانيا وجنوبها، ولا يزال جزء كبير منهم ويعدّ نفسه روسياً. وتطالب أغلبية هؤلاء بحد ادني من الفدرالية وبحكم ذاتي لمناطقها، وحتى بالانفصال عن أوكرانيا والاندماج مع روسيا. وتقدم روسيا نفسها حامية لهؤلاء المواطنين.

و اصدر بوتين مرسوماً خاصاً يقضي بمنح الجنسية الروسية للمواطنين الأوكرانيين من أصل روسي أو الناطقين باللغة الروسية، وتطالب روسيا بإعادة النظر في النظام السياسي الأوكراني، وبتأسيس نظام فدرالي يحفظ الحقوق الثقافية واللغوية والتاريخية للمناطق الأوكرانية المختلفة، وثمة سلاح آخر تستخدمه لفرض مشروع الفدرالية، هو سلاح التهديد بالغزو العسكري المباشر للأراضي الأوكرانية لحماية المواطنين الروس فيها، والدفاع عن مصالحها القومية والإستراتيجية، إذ اقر البرلمان الروسي لبوتين بحق التدخل العسكري المباشر في أوكرانيا.

(الكوخي، 2015، ص171، 170، 169)

والخريطة التالية : توضح التوزيع اللغوي والإثني الذي تتميز به أوكرانيا .

الشكل رقم (2) :



{www.senor-information-over-blog.com}

نلاحظ من خلال الخريطة تركيز الناطقين باللغة الروسية والمواطنين من الأصول الروسية في المناطق الشرقية المحاذية لروسيا (اللون الأصفر، و الأصفر البني)، كذلك على طول الشريط البحري الجنوبي مع البحر الأسود، ونلاحظ أيضاً تركيز كبير للمواطنين من ذوي الأصول الروسية في شبه جزيرة القرم .

وفي السادس من نيسان 2014، استولى مقاتلون موالون لروسيا على مقر الإدارة الإقليمية لدونيتسك ومقر الاستخبارات في لوغانسك التي تشكلان معاً إقليم الدونباس شرق أوكرانيا، ونتج عن ذلك القيام باستفتاء لتحديد مصير دونيتسك ولوغانسك، والذي نتج عنه قيام جمهورية دونيتسك الشعبية وجمهورية لوغانسك الشعبية. واستقلالهما عن أوكرانيا بهدف انضمامهما إلى روسيا الاتحادية في وقت لاحق. وقوبل هذا الاستفتاء بالتنديد الشديد من قبل الحكومة الأوكرانية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. (قلعجية، 2016، ص304)

وفي هذه الأجواء، أعلن المتمررون في ولايتي دونيتسك ولوغانسك، في 22 أيار 2014، حلّ جمهوريتي الولايتين وتأسيس جمهورية موحدة باسم " الجمهورية الفدرالية لروسيا الجديدة "، والمخطط لها أن تضم كامل الأجزاء الشرقية والجنوبية لأوكرانيا الناطقة بالروسية، ولاسم " روسيا الجديدة " دلالات تاريخية وقومية كبيرة، إذ أُطلق في الماضي على المناطق الشرقية والجنوبية من أوكرانيا، التي استولت عليها الإمبراطورية الروسية عام 1774 . (الكوخي، 2015، ص161)

ومن الجدير بالذكر انه بعد انتخاب الرئيس الأوكراني الجديد، (بورشنيكو)، في أيار 2014، زاد جهد الحكومة الأوكرانية عسكرياً ضد الانفصاليين في شرق أوكرانيا وجنوبها. الأمر الذي دفع بوتين إلى إرسال معدات عسكرية أكثر حداثة إلى الانفصاليين وتدخل عسكرياً بشكل مباشر من اجل دعم الانفصاليين، وقامت روسيا باختبار لصاروخ كروز يطلق من الأرض (GLCM) مداه من 500 كم إلى 5500 كم، ما اعتبرته الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكاً صريحاً للالتزام روسيا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلى الرغم من التدخل العسكري الروسي المباشر في الأزمة في آب 2014، فانه تم التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار في 5 أيلول 2014، في " منسك "، عاصمة روسيا البيضاء، بتوقيع ممثلين عن روسيا، وأوكرانيا، ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وقادة منطقتي دونيتسك ولوغانسك، وتم التوصل إلى هذا الاتفاق الجديد في 20 أيلول 2014، في منسك، ونص على إنشاء منطقة عازلة تبلغ 30 كيلومتراً،

وحظر الطائرات العسكرية من التحليق في أجواء منطقة معينة من شرقي وجنوب أوكرانيا , وسحب المقاتلين التابعين لكلا الطرفين, وقد وصف هذا الاتفاق الجديد " اتفاق منسك 1 " بأنه كان اتفاقاً على (عدم التصعيد) أكثر من كونه (اتفاقاً على الهدنة أو وقف إطلاق النار) . (مطالع,2015,ص12,13)

واتفقت الدول الأوروبية المعنية بالأزمة الأوكرانية والمجاورة لها على عقد قمة رباعية بمشاركة كل من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) ونظيره الأوكراني (بورشنيكو) والفرنسي (فرانسوا هولاند), فضلاً عن المستشار الألمانية (أنجيلا ميركل) وقد أطلق على القمة (قمة رباعية النورماندي) وتوصلت في 15 شباط 2015 إلى اتفاق وقف إطلاق النار في شرق أوكرانيا بعد مناقشات شاقة أجرتها الرباعية في منسك, والذي أعلنه الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) في 12 شباط 2015, وتضمن الاتفاق أيضاً بدء سحب الأسلحة الثقيلة للجانبين من خط التماس, وإقامة منطقة أمنية عرضها خمسة كيلومترات. (الربيعي,2016,ص167)

ولم يتطرق اتفاق " منسك 2 " أو ما اصطلح على تسميته " رباعية النورماندي ", إلى عملية ضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية, والتي لم يجر التطرق إليها في كل المباحثات انطلاقاً من تمسك القيادة الروسية بعدم مناقشة إي قضايا تخص مناطقها وأقاليمها مع إي " جهة أجنبية " . (قلعجية,2016,ص311)

المطلب الثاني : عملية ضم شبه جزيرة القرم وأهميتها الإستراتيجية .

تقف شبه جزيرة القرم وميناء سيفاستوبول وأسطول البحر الأسود الروسي كخط إستراتيجي وحيوي لروسيا في نزاعها الحالي مع أوكرانيا والغرب. وقد أسست الإمبراطورة (كاثرين) العظمى القاعدة البحرية في القرم في عام 1783, ويعد ميناء سيفاستوبول أحد مواقع الصراعات المستمرة والعنيفة في التاريخ الروسي. وإن وجود أسطول البحر الأسود منسوج في النسيج التاريخي لروسيا, مع المعارك الملحمية لحرب القرم (1853-1856) والحرب العالمية الثانية (1939-1945) , التي كانت بمثابة مثال للمجد العسكري الروسي, وظلت شبه جزيرة القرم جزءاً من روسيا حتى عام 1954 , عندما قام الزعيم السوفيتي السابق (نيكيتا خروشوف) بدمج المنطقة في الأراضي الأوكرانية كهدية لإحياء العلاقات الودية بين الدولتين . ومع ذلك, فإن انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 كان يعني أن غالبية سكان روسيا من شبه جزيرة القرم,

ومقر قيادة أسطول البحر الأسود في روسيا أصبح الآن جزءاً من أوكرانيا المستقلة حديثاً، حيث تُركت كل دولة بمصالح متضاربة في شبه جزيرة القرم. تم حل النزاع مؤقتاً في مايو 1997 من خلال " معاهدة الصداقة والتعاون بين روسيا وأوكرانيا ". (Buba,2010,p1)

وتتمتع شبه جزيرة القرم بأهمية حضارية، تظهر بشكل واضح من خلال قول الرئيس بوتين :

" إن للقرم أهمية ثقافية هائلة، مقدسة بالنسبة لروسيا، ففي مدينة خيرسونيسوس القديمة (سيفاستوبل حالياً)، تعمد الأمير فلاديمير قبل ان يبدأ تعميد روسيا " وتابع القول : " هناك تقع الجذور الروحية للوحدة التاريخية للأمم الروسية، وللدولة الروسية المركزية، على هذه الأرض، فهم أجدادنا أنهم شعب واحد، إلى الأبد، هكذا سننظر إلى القرم من الآن فصاعداً"، وبذلك يعد الإرث الحضاري من احد المقومات الداعمة لمكانة شبه جزيرة القرم بشكل خاص وأوكرانيا بشكل عام التي تمثل روح الهوية السلافية الروسية . (مطالع،2015،ص159)

وتحتل شبه جزيرة القرم أهمية كبيرة لأمن روسيا الاستراتيجي؛ كونها تحتوي على ميناء سيفاستوبول الذي يضم أكبر أسطول بحري روسي؛ ورمز للقوة البحرية الروسية، كما وتشكل قاعدة الانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل هاجساً للحكام الروس على مر التاريخ، كما أنها تؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري عبر المضائق، يقول مستشار الأمن القومي الأميركي السابق (بريجنسكي) " إن روسيا إذا فقدت

أوراسيا، فعليها أن تنسى أنها ستصبح قوة عظمى في العالم. وأوكرانيا في قلب أوراسيا، ومن يسيطر على هذا القلب يتمكن من السيطرة على العالم، حيث مركز الطاقة والمواصلات البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا، ولهذا من الصعب على روسيا ترك أوكرانيا، أو التخلي عنها للغرب ". (أمين،2014،ص334)

وعلى الجانب الاقتصادي، تشكل القرم وجهة رئيسية للكثير من السياح الروس والأوكرانيين والبولنديين والألمان ومن دول البلطيق؛ إذ يزور القرم ما بين 3 إلى 5 ملايين سائح سنوياً، لأنه يتمتع بجو دافئ شتاء ومعتدل صيفاً، وبطبيعة خلابة غنية بالغابات والجبال والأنهار، ما يعود على خزينة الدولة بنحو 2 مليار دولار سنوياً. ومناخه المعتدل، ويعتبر القرم سلة غذائية رئيسية لأوكرانيا؛ إذ ينتج العديد من المحاصيل والفواكه، كالعنب والخوخ والمشمش والتين، إضافة إلى إنتاج العسل، كما تحتوي أراضي القرم على النفط والغاز وبعض المعادن بكميات كبيرة غير مستثمرة.

وفي 18 كانون الأول 2014، القي الرئيس الروسي، (فلاديمير بوتين)، خطاباً في مؤتمره الصحافي السنوي قال فيه : " يريد الغرب تقييد الدب الروسي بالأغلال..... القضية ليست القرم، بل إننا نريد حماية سيادتنا وحقنا في الوجود، فهل تريدون لنا ان نتحول إلى دمية " لخص (بوتين) بهذه الكلمات وبذلك التعبير المجازي إدراكه لصراع الروسي مع الغرب في الأزمة الأوكرانية، خاصة ضم روسيا شبه جزيرة القرم والصراع المستمر في شرق أوكرانيا وجنوبها بين الانفصاليين، المواليين لروسيا، والحكومة الأوكرانية الحالية الموالية للغرب . (مطاوع،2015،ص6)

وهناك أبعاد عديدة دعت روسيا الاتحادية للتدخل العسكري في أوكرانيا على اثر إقالة الرئيس (يانكوفيتش) الموالي للحكومة الروسية، ومن تلك الأبعاد :

1- الأهمية الإستراتيجية التي تتمتع بها أوكرانيا بالنسبة لروسيا الاتحادية، لاسيما وان أكثر من (80%) من الغاز المصدر إلى أوروبا يمر عبر أراضيها .

2- أدركت روسي لان لديها خيارات مفتوحة إزاء الدفاع عن مصالحها في المناطق التي تعتقد انها تمثل امتداداً طبيعياً لها، وقد أكدت روسيا نفوذها في مجالها الحيوي وعدم السماح لأوكرانيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي .

3- الأهمية الإستراتيجية لميناء سيفاستوبول الذي تتواجد فيه القاعدة البحرية الروسية، التي تضم أكبر أسطول بحري روسي، وضرورة حمايتها . (النائلي،2017،ص189،190)

وتقع شبه جزيرة القرم جنوب أوكرانيا، يحدها شرقاً بحر آزوف، و جنوباً وغرباً البحر الأسود، وترتبط مع باقي الأراضي الأوكرانية بشريط بري عرضه 8 كلم، تبلغ مساحتها 27 ألف كم، كما انها تشرف على مضيق " كيرتش "، يقطن بالجزيرة حوالي 5.2 مليون نسمة،50% ذوو أصول روسية 30% من الأوكرانيين و 20% من التتار. (فيصل،2016،ص128،129)

وتتشكل شبه جزيرة القرم من المدن الرئيسية التالية : العاصمة هي " سيمفروبول "، ومدينة " يالطا "، ومدينة " سيبستوبول "، التي يتموضع فيها الأسطول الروسي، كما هو مبين في الخريطة التالية :

الشكل رقم (3) : خارطة شبه جزيرة القرم.



{www.senor-information-over-blog.com}

وظلت شبه جزيرة القرم ذات أهمية إستراتيجية قصوى في لعبة توازن القوى خلال القرن العشرين وقد احتفظت بهذه الأهمية خلال القرن الحالي ، وذلك لاحتوائها على أكبر قاعدة

بحرية روسية تعد الوحيدة من نوعها في المياه الدافئة، وهي مقر أسطول البحر الأسود الروسي. ومن مدنها المهمة أيضاً يالطا (مدينة ساحلية سياحية جميلة، وقد عُقد فيها مؤتمر يالطا بين قادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية في فبراير عام 1945 ستالين وروزفلت وتشرشل)، أما مدينة سيفاستوبول فهي الميناء الذي كان يؤوي أسطول الاتحاد السوفييتي الضخم، والذي أصبح محل نزاع بين روسيا وأوكرانيا.

حيث تحوز شبه جزيرة القرم على شريط طويل من سواحل البحر الأسود الشمالية مما سيزيد من مساحة المياه الإقليمية الروسية في البحر الأسود، ولكن إذا سيطرت أوكرانيا على شبه الجزيرة فسوف تخسر روسيا موطن قدم ذو أهمية كبيرة في البحر الأسود ومزيقي البوسفور والدردينيل، بغية ضمان خروج آمن لأسطول البحر الأسود الروسي إلى المتوسط.

وللمياه الدافئة، وفي حالة انضمام أوكرانيا إلى حلف الناتو و بحوزتها القرم , فروسيا ستضطر في هذه الحالة إلى سحب تواجدها العسكري من شبه الجزيرة إلا أن استيلائها عليها أبقى الأوضاع على حالها، و بقي التواجد العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم كالتالي :

قاعدة سيفاستوبل : وهي القاعدة الرئيسية للأسطول البحري الروسي على سواحل البحر الأسود جنوب غرب القرم حيث تتمركز في أربعة خلجان (سيفاستوبل ، يوجنايا ، كارانتينايا ، كازاكياء)، وفي القاعدة أكثر من 30 سفينة حربية و سفينة عبارة عن مستشفى و مركز اتصالات مجهز للحرب الالكترونية وعدت طائرات هيلكوبتر.

المطارات العسكرية الرئيسية : مطار كافارديسكايا - مطار سيفاستوبل كاتشا.

المطارات العسكرية الفرعية : سيفاستوبل فيرسونيس - سيفاستوبل يوجني .

وحدات الاتصال العسكرية : كاتشا في الجنوب الغربي للقرم - سوداك في شرق القرم - يالطا في جنوب القرم ويصل عدد القوات الروسية المتواجدة في شبه جزيرة القرم إلى 14 ألف جندي. (خالد،المهدي،2018،ص74،73)

تتمثل الأهمية العسكرية لشبه جزيرة القرم بعدة عوامل من أهمها تأمين حدودها الغربية من زحف الناتو، وقربها الجغرافي من منابع النفط في القفقاس آسيا الوسطى ، بالإضافة إلى إطلالها على البحر الأسود المرتبط بمياه البحر المتوسط . وتضم شبه جزيرة القرم على أكبر قاعدة بحرية روسية في ميناء سيياستوبول الذي يقع على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم، وهو

مقر أسطول البحر الأسود الروسي الذي يضم الآلاف من عناصر القوة البحرية منذ الحقبة السوفيتية، وفي ظل تطورات الأزمة في أوكرانيا، عمدت روسيا إلى استثمار فرصة الاضطرابات التي تعيشها أوكرانيا من خلال التدخل العسكري في شبه جزيرة القرم معلنة عزمها الدفاع عن مواطنيها ذوي الأصول الروسية الذين يشكلون 60 بالمئة من سكان القرم، وقد أدت هذه الخطوة إلى تصاعد الغضب الأمريكي الأوروبي من التحرك الروسي لما تمثله عملية ضم شبه جزيرة القرم من بُعد جيوسراتيجي مهم وحيوي لروسيا الاتحادية . (النائلي،2017،ص187)

وفي 6 آذار 2014 صوت برلمان جمهورية القرم ذات الحكم الذاتي لصالح انضمام الجمهورية إلى روسيا الاتحادية و حدد 16 آذار من نفس السنة، موعداً لإجراء استفتاء شعبي حول بقاء القرم في قوام أوكرانيا أو الانضمام لروسيا وكانت نتيجة التصويت بما نسبته 96,7% لصالح الانضمام لروسيا . وضم القرم إلى روسيا يعد من قبيل السياسات الواقعية حيث ان النزاع على القرم يدخل في إطار اكتساب القوة لما تشكل جزيرة القرم من أهمية جيوبوليتيكية كما ان ضمها كان بمثابة ضربة استباقيه قبل ان تنفرد أوكرانيا بشبه الجزيرة و تحوز عليها قبل روسيا. (خالد، المهدي، 2018، ص105)

بدورة اتصل الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) بنظيره الروسي (فلاديمير بوتين) لبحث التطورات في أوكرانيا وشبه جزيرة القرم، إذ أكد إن واشنطن لن تعترف أبداً بنتائج استفتاء القرم. بدوره أكد الرئيس (فلاديمير بوتين) بأن إجراء الاستفتاء يتفق تماماً مع مبادئ القانون الدولي. وفي 17 آذار 2014 توجه برلمان القرم إلى موسكو بطلب الموافقة على انضمام جمهورية القرم إلى روسيا الاتحادية، كما وأعلن عن تأميم جميع ممتلكات الدولة الأوكرانية في أراضي الجمهورية وإيقاف مفعول القوانين والقرارات التي اتخذها البرلمان الأوكراني في الفترة الماضية. ويعتبر قيام الرئيس (فلاديمير بوتين) بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية خطوة مماثلة تماماً لما قام به في جورجيا في العام 2008، وهو يريد من وراءها الإبقاء على أوكرانيا دولة عازلة ومحايده، خارج سيطرة الأوروبيين والأمريكيين لأنه يدرك أن محاولات ضم أوكرانيا عضوية الاتحاد الأوروبي، وبالتالي إلى عضوية حلف شمال الأطلسي الكاملة بالتبعية، ستكون نتيجتها ان روسيا الاتحادية هي الخاسرة، لان أوكرانيا تعتبر واحدة من المصالح الوطنية الجوهرية وقضية أمن قومي لروسيا الاتحادية التي لا يمكنها التسامح معها. (قلعجية، 2015، ص298، 295)

وفي خطاب (فلاديمير بوتين) أمام الجمعية الفيدرالية الروسية عقب الاستفتاء بشأن ضم شبه جزيرة القرم ، 18 آذار 2014 قال : " تُفضل الولايات المتحدة الأمريكية إتباع حكم الأقوى وليس بموجب القانون الدولي. فهم مقتنعون بأنهم قد تم اختيارهم وهم استثنائيون، وأنهم مسموح لهم بتشكيل مصير العالم، وأنهم وحدهم هم الذين يمكن أن يكونوا على حق. أنهم يتصرفون كما يشاؤون . هنا وهناك يستخدمون القوة ضد الدول ذات السيادة ، وينشئون تحالفات وفقاً لمبدأ : من ليس معنا هو ضدنا ."

كان الضم الروسي لشبه جزيرة القرم في آذار 2014 عملاً ثورياً وارتدادياً، وللمرة الأولى منذ أكثر من نصف قرن، كانت دولة أوروبية واحدة قد استولت على أراضي دولة أخرى عن طريق قوة السلاح . في هذه العملية، بدأ أن موسكو تهز الأسس التي يقوم عليها النظام الدولي بعد عام 1945، تشير إلى نهاية فترة ما بعد الحرب الباردة مع الغرب، كان هناك "نظام" جديد في العالم، حتى لو لم يكن أحد يعرف تماماً ما هي قواعده أو كيف سيظهر، وفي الوقت نفسه، كانت تصرفات الكرملين بمثابة ارتداد إلى حقبة كان الكثيرون قد افترضوا أنها ذهبت إلى الأبد. (Lo,2015,p,xv)

تظهر أهمية ميناء سيفاستوبول جليه في عملية ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا، وتوضح مدى أهميتها بدقة كأحد مرتكزات الإستراتيجية الأمنية لروسيا، والأخذ بعين الاعتبار إمكانية أن ينشأ تهديد أكبر من تركيا في محاولة لإغلاق المضائق التركية التي تربط بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط بالسفن الروسية. بموجب اتفاقية مونترو لعام 1936، يحق لتركيا منع المرور عبر هذه المضائق للسفن العسكرية من البلدان التي تكون في حالة حرب أو في خطر داهم مدمر. إذا اتخذت أنقرة هذه الخطوة ، فإنها ستجعل من الصعب على روسيا تقديم الدعم البحري للعمليات العسكرية في البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط ، مثل تدخلها الأخير في سوريا ، وهذا قد يثير ردة فعل غاضبة وربما غير متوقعة. قد يكون الميل الأخير (لبوتين) للرهانات عالية المخاطر أكثر صعوبة بالنسبة للزعماء الغربيين للتعامل مع سياسة التوسع الثابت التي تنتهجها روسيا في مناطق " الجوار القريب ". ففي كل من شبه جزيرة القرم وسوريا ، سعى بوتين إلى استغلال عامل المفاجأة والتحرك السريع لتغيير الحقائق على الأرض قبل أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية و الغرب من منعه، مما أدى من خلال تفاعله المباشر والحازم مع الأزمات التي واجهها ان يوجد ردود أفعال جديدة وقوية لروسيا في النظام الدولي والعالم . (Treisman,2016,p53)

إن القيمة الإستراتيجية لضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية ومنع محاصرتها والحفاظ على وجود أسطولها في سواحل البحر الأسود تفوق بكثير قيمة الخسائر المترتبة على العقوبات الأمريكية، وشكلت الأحداث التي شهدتها شبه جزيرة القرم منعطفاً جديداً شغل الرأي العام العالمي بتساؤلات عديدة حول مستقبل العلاقات الروسية الأمريكية، ومدى انعكاس هذا الخلاف الحاد بين موسكو وواشنطن حول الأزمة الأوكرانية على درجة التوافق الذي بدأ ظاهراً بينهما حول العديد من القضايا مثل الأزمة السورية، وملف البرنامج النووي الإيراني،

وكان الضم الروسي لشبه جزيرة القرم أحد أكبر الصدمات الإستراتيجية في السنوات الخمس والعشرين الماضية، بالنسبة للكثيرين في الولايات المتحدة الأمريكية والغرب، وكانت إجراءات موسكو في أوائل عام 2014 بمثابة نهاية للأوهام حول التعاون بين الغرب والولايات المتحدة الأمريكية من جانب وروسيا الاتحادية من الجانب الآخر، والعودة إلى المواجهة الجيوسياسية والإيديولوجية، وأصبحت روسيا بعد فترة طويلة من الحضور الإقليمي، إلى فاعل مركزي في النظام الدولي، بل ذهب البعض بعيداً إلى القول بتجدد الحرب الباردة بين القوتين العظميين، وأنا بصدد نظام عالمي جديد، وان نظام ما قبل القرم ليس هو ما بعده .

المبحث الثاني الموقف الأمريكي من الأزمة الأوكرانية والعقوبات الأمريكية على روسيا

تحتل أوكرانيا موقعا حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي؛ إذ تعد حالياً الدولة الفاصلة الأكبر بينهما، كما تحتل أكثر من نصف مساحة "البوابة الشرقية" المؤدية إلى أوروبا، وهي تعدها بوابةً لعبور التهديدات تاريخياً. ويستهدف استمرار عمليات الإدماج والشراكة الأوروبية والأطلسية تقليص نفوذ روسيا في تلك المنطقة وإحكام السيطرة عليها.

وقد كان تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع الأزمة الأوكرانية بالأساس بسبب دوافع أمنية وإستراتيجية ، فإنه بعد انهيار الإتحاد السوفيتي عام 1991 عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاهتمام بالدول التي كانت ضمن الإتحاد السوفيتي وذلك حتى تضمن تخلي هذه الدول عن الشيوعية والإرث السوفيتي فوجهت اهتمامها لتلك الدول وخاصة أوكرانيا وذلك بسبب المفاعلات النووية السوفيتية التي كانت تمتلكها، ومع حدوث الاحتجاجات والاضطرابات في أوكرانيا وتدخل روسيا في الأزمة الأوكرانية فإنه عمل على إثارة قلق الولايات المتحدة الأمريكية لأنه في معتقداتها أنه من الممكن عودة الهيمنة الروسية ، فزيادة النفوذ الروسي في أوكرانيا له أثر على عملية "توازن القوى"، وهذا يؤثر على حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة الإتحاد الأوروبي، فقد عملت القوى الغربية ومنها الولايات المتحدة الأمريكية على دعم المعارضة التي تدعو إلى انضمام أوكرانيا إلى الإتحاد الأوروبي وأيدت الخطوات التي تقوم بها من الاحتجاجات وأنها أيضاً قامت بتأييد مطالب المحتجين

ووقفت بجانب المتظاهرين الأوكرانيين وأرسلت عناصر من القوات الأمريكية والطائرات الحربية وذلك لدعم قوات الحلف الأطلسي الذي يشعر بالقلق حيال نوايا روسيا المستقبلية، أيضاً رفضت نتائج التصويت الذي صوت على انضمام شبه جزيرة القرم إلى روسيا والتصويت الخاص بانفصال مناطق شرق أوكرانيا، كما أن الولايات المتحدة قامت بالتهديد بالرد العسكري عن طريق تسليح الجيش الأوكراني وليس فقط بالاكْتفاء بالعقوبات الاقتصادية على روسيا

وسيتّم تناول هذا المبحث من خلال المطالب التالية :

المطلب الأول : أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وموقف أمريكا من الأزمة الأوكرانية.

المطلب الثاني : العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية .

المطلب الثالث : تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية.

المطلب الأول : أهمية أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وموقف الولايات المتحدة الأمريكية من الأزمة الأوكرانية .

إن تصميم أوكرانيا على المحافظة على استقلالها كان قد شُجّع بدعم خارجي . وبالرغم من أن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، كانت قد تأخرت في البداية في إدراك الأهمية الجيوبوليتيكية لدولة أوكرانية منفصلة، ففي منتصف أعوام التسعينيات أصبحت أميركا وألمانيا من الداعمين الأقوياء لهوية كييف المنفصلة. وفي شهر تموز ١٩٩٦ أعلن وزير الدفاع الأمريكي ما يلي : " لا أستطيع المبالغة في تقدير أهمية أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة لأمن واستقرار كل أوروبا"، بينما ذهب المستشار الألماني في شهر أيلول، وبالرغم من دعمه القوي (ليلتسن)، إلى إبعاد من ذلك عندما أعلن أن " المكان الثابت لأوكرانيا في أوروبا لم يعد قابلاً للتحدي من قبل أي شخص... وأن أحداً لن يكون قادراً بعد الآن أن يناقش استقلال أوكرانيا وسيادتها على أرضها. وعمل صانعو السياسة الأميركيون أيضاً على وصف العلاقة الأميركية الأوكرانية بأنها : " شراكة استراتيجية مستخدمين عن عمد نفس الجملة المستخدمة في وصف العلاقة الروسية. (بريجنسكي، 2000، ص107)

ويرى " بريجنسكي " انه يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تحرم روسيا لاتحادية من ثلاث ركائز جيوسياسية (دول) مهمة بحكم موقعها الجغرافي ومواردها الطبيعية وهي : أوكرانيا وأوزبكستان وأذربيجان . وتطل وأوكرانيا على البحر الأسود المؤدي إلى المضائق التركية وأي وجود أمريكي في أوكرانيا سيمنع روسيا الاتحادية من نشر أساطيلها مؤثرةً بذلك على أوروبا وأسيا . الوجود الأمريكي في أوكرانيا، هو وجود على البحر الأسود الذي يعتبر منفذاً لروسيا الاتحادية على البحر الأبيض المتوسط . كذلك فان أوكرانيا بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية تمتاز بأهمية حيوية وجيوسياسية وجيوستراتيجية خاصة، تبدأ بمحاصرة منطقة النفوذ الروسي . كذلك، فان موانئ أوكرانيا مهمة لجلف شمال الأطلسي وبوارجه عند دخولها البحر الأسود . كما وان النفوذ الأمريكي في أوكرانيا يعني نزيفاً مستمراً في خاصرة روسيا ووسيلة ضغط عليها لعدم عرقلة مشاريع أمريكا في منطقة الشرق الأوسط ومنطقة أوراسيا ذات الأهمية التاريخية والجيوسياسية على رقعة الشطرنج الدولية . (قلعجية،2017،ص186،185)

ومع ظهور الأزمة الأوكرانية عام 2014، اتخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون عدداً من الخطوات لمحاولة تخفيف أوجه الضعف الحقيقية والملموسة مقارنة بالضغط العسكري الروسي واحتمالية الاعتداء على دول أوروبا. وفي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، نشرت الولايات المتحدة 12 طائرة مقاتلة من نوع إف 15 وإف 16 في بولندا للمساعدة في العمليات الجوية هناك كما ضاعفت الوجود البحري الأمريكي في بحر البلطيق ، وبينما رحبت بولندا ودول البلطيق الثلاث بهذه التحركات إلا انها قد صنفت بغير الكافية.

وفي سياق المباحثات التي سبقت قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في ويلز في عام 2014، ضغط المسؤولون البولنديون من أجل نشر لواءين ثقيلين- حوالي 10000 جندي - على الأراضي البولندية بصورة دائمة، كما أعلنت دول البلطيق عن ترحيبها بنشر قوات أمريكية على أراضيها. ضغطت بولندا ودول البلطيق بشدة خلال هذه القمة من أجل تركيز قوات لحلف شمال الأطلسي (الناتو) بشكل دائم على أراضي دول التحالف الشرقية. وحجتهم في ذلك أن ضم شبه جزيرة القرم ومحاولة روسيا زعزعة استقرار شرق أوكرانيا أدى إلى قلب الوضع الأمني في أوروبا رأساً على عقب، ومن ثم لا ينبغي أن يظل حلف شمال الأطلسي (الناتو) ملزماً بالالتزام الوارد في القانون التأسيسي للعلاقة بين حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي ينص على عدم وضع قوات مقاتلة كبيرة للحلف على أراضي الدول الأعضاء الجدد في أوروبا الشرقية. كما أكدت الولايات المتحدة على الضمانة الأمنية لحلف شمال الأطلسي (الناتو).

حيث أكد الرئيس باراك أوباما في أثناء محطة توقفه في استونيا في طريقه لحضور قمة ويلز، التزام حلف شمال الأطلسي (الناتو) بضمان سيادة دول البلطيق الثلاث واستقلالها، قائلاً " نحن ملتزمون اليوم بتحالف معاهدة حلف شمال الأطلسي (الناتو)... لقد فقدتم استقلالكم مرة من قبل. والآن بانضمامكم إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لن تفقدوه ثانية " . (لاراي،2017،ص13)

وتتمثل الأهمية الجيوستراتيجية لأوكرانيا بالنسبة للغرب والولايات المتحدة الأمريكية من عدة نواحي هي :

1 - ان السيطرة عليها وإدخالها ضمن حلف الأطلسي يسمح للغرب بالاقتراب من روسيا ومنعها من مد نفوذها خارج الحدود. كما يصبح متداخل في الحديقة الخلفية لروسيا من خلال انتزاع نفوذ روسيا الجيوسياسي عن هذه المنطقة التي تعد منفذ على البحر السود، وجذب حلفاء روسيا وتطويرها .

2 - ستسمح بوجودها وتحكمها بالبحر الأسود وبحر قزوين القادر على أن يؤدي إلى الالتفاف على تركيا كجسر جوي وحيد للعبور إلى الشرق الوسط.

3 - التمكن من استغلال الموارد الاقتصادية في البحر الأسود وبحر قزوين كآبار النفط . وتتحول أوكرانيا إلى ممرات إجبارية إلى أسواق روسيا والشرق .

فأوكرانيا " مركز الأزمة العالمية الجديدة " وهي تحتل موقعاً حساساً بين روسيا وأعضاء حلف شمال الأطلسي، وتتمثل وجهة النظر الأمريكية والأوروبية بأن وجود أوكرانيا قوية ومستقلة يعد جزء مهم من بناء أوروبا كاملة وحررة وأمنه، ويتطلب استكمال عمليات تأمين أوروبا، من خلال تقليص نفوذ روسيا في الأراضي " الأوروبية " ومحيطها، والوصول إلى آخر نقطة ممكنة تلامس الأراضي الروسية عبر إدماج أوكرانيا بمظلة الشراكة الاقتصادية والأمنية، مما يمكن الغرب من إحكام سيطرته على " البوابة الشرقية " بدرجة كبيرة . (عبيد،فتحي،2016،ص89)

لا تعتبر أوكرانيا دولة ذات أهمية اقتصادية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية، بقدر ما هي مهمة في المجال الاستراتيجي، و حتى للشريك الأوروبي فهي ليست بذلك الثقل المؤثر في الاقتصاد كونها دولة تعاني من تأخر واضح في مجال التنمية الاقتصادية، حيث تراجع ناتجها المحلي بنسبة 15 % وفقدت العملة الوطنية الأوكرانية " الهريفنا " أكثر من نصف قيمتها كما ارتفعت نسبة البطالة إلى 20 % من السكان وتضاعف عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر، بالإضافة إلى انتشار الفساد الذي تورط فيه العديد من أعضاء الحكومة . (خالد،المهدي،2018،ص83)

تتحرك الولايات المتحدة الأمريكية في أوكرانيا بدافع تحقيق الأمن القومي الأمريكي من التهديدات الروسية خاصة في ظل تفوق هذه الأخيرة في مجال الصواريخ الإستراتيجية، و بالتالي وجود منطقة أخرى عازلة بين روسيا أمريكا. كذلك تطويق روسيا و حصرها في مجال جيوليتيكي ضيق مما يمنعها من الاستفادة من مميزات موقعها الاستراتيجي في قلب العالم و بالتالي توسيع الجبهة الأمامية للقوة البحرية (أمريكا و بريطانيا) إلى حدود القوة البرية (روسيا) مما يعزز من قدرات الأولى و يمنحها أفضلية في السيطرة على العالم و حسم النزاعات في مواجهة الثانية، دعم الحليف الأوروبي و تعزيز أمنه من خلال سياسة الحوار و إرساء الاستقرار الاقتصادي و السياسي في دول الجوار الأوروبي عبر آلية نشر الديمقراطية و تعزيز شبكة الاعتماد المتبادل و الترابط مما يؤدي إلى إرساء السلم و الأمن على الصعيد الإقليمي و الدولي. إنهاء تعاون روسيا مع حلف الناتو و التأثير على مجرى التقارب الأوروبي الروسي للعديد من الاعتبارات، أولها يتمثل في منع روسيا من الانضمام إلى الناتو مستقبلا مما يجعل أمريكا المهيمن على الحلف، وبالتالي تمتعها بأغلب المكاسب التي تجنيها من وراء الحلف كما حدث في العراق على اعتبار روسيا لن تكون التابع في حال انضمامها إلى الحلف بسبب قدرتها العسكرية و القتالية بما يحد من المكاسب الأمريكية إذ أنها ليست في مستوى الضعف الأوروبي، ثانيها التخوف من شراكة سياسية أوروبية روسية بما يؤدي إلى قيام نظام إقليمي أوروبي متحرر من الهيمنة الأمريكية ، بينما ثالثها يتعلق بخلق عدو حتى لا تعاني أمريكا من فراغ استراتيجي بما يؤثر على مصالحها القومية . (خالد،المهدي،2018،ص117)

ومن مواقف التي اتخذتها القوى الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة الأوكرانية، تقديم المساعدات المالية والاقتصادية، كوسيلة لدعم الحكومة الجديدة الموالية لها في كييف، وتعزيزها والحيلولة دون انهيار الاقتصاد الأوكراني الذي يعاني في الأساس شبح الإفلاس. واق الكونجرس الأمريكي حزمة من المساعدات العاجلة لحكومة كييف تقدر بمليار دولار في شكل ضمانات قروض، و150 مليون دولار مساعدات مباشرة لكييف، وعود من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بمنك أوكرانيا مساعدات للخروج من أزمتها الاقتصادية الراهنة تصل إلى 18 مليار دولار، مشروطة بإصلاحات اقتصادية وسياسية كبيرة للقضاء على سوء التدبير والبيروقراطية والفساد المستشري في البلاد. (الكوخي، 2015، ص172)

وفقاً للموقف الأمريكي و الأوروبي، الذي يلقي باللوم في الأزمة الأوكرانية بالكامل تقريباً على العدوان الروسي بالقول إن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) يضمه لشبه جزيرة القرم يهدف

لتحقيق رغبة طويلة في إعادة إحياء الإمبراطورية السوفييتية، وقد يسعى في نهاية المطاف لضم بقية أوكرانيا ، فضلاً عن دول أخرى في أوروبا الشرقية، من وجهة النظر هذه، فإن طرد الرئيس الأوكراني (فيكتور يانوكوفيتش) في شباط 2014 لم يقدم سوى ذريعة لقرار (بوتين) بأن يأمر القوات الروسية بالاستيلاء على جزء من أوكرانيا. لكن هذا حساب خاطئ : فالولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيون يتحملون معظم المسؤولية عن الأزمة الأوكرانية، إن جذر المشكلة هو توسع الناتو ، وهو العنصر المركزي في إستراتيجية أكبر لنقل أوكرانيا من مدار روسيا ودمجها في الغرب. كانت أداة الغرب الأخيرة لفصل كييف بعيداً عن موسكو لقد أخطأ زعماء الولايات المتحدة وأوروبا في محاولة تحويل أوكرانيا إلى معقل للغرب على حدود روسيا، وفي جهودها لنشر القيم الغربية وتعزيز الديمقراطية في أوكرانيا ودول أخرى في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي، قدّرت فيكتوريا نولاند، مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشؤون أوروبا وأوراسيا، في كانون الأول 2013 أن الولايات المتحدة استثمرت أكثر من 5 مليارات دولار منذ عام 1991 لمساعدة أوكرانيا على تحقيق " المستقبل الذي تستحقه ". وكجزء من هذا الجهد ، قامت الحكومة الأمريكية بتمويل من المؤسسة الوطنية للديمقراطية. وقد مولت المؤسسة غير الربحية أكثر من 60 مشروعاً تهدف إلى تعزيز المجتمع المدني في أوكرانيا ، وقد وصف كارل غرشمان، رئيس المؤسسة الوطنية للديمقراطية، هذا البلد بأنه " أكبر جائزة "، في ايلول 2013، كتب جيرشمان في صحيفة واشنطن بوست " إن اختيار أوكرانيا للانضمام إلى أوروبا سيعجل من زوال إيديولوجية الإمبريالية الروسية التي يمثلها بوتين "، وأضاف: " الروس أيضاً يواجهون خياراً، وقد يجد بوتين نفسه في النهاية خاسراً، ليس فقط في الخارج القريب بل داخل روسيا نفسها ". (J.Mearsheimer, 2014,p.3,4)

وقد تمثلت السمة الأولى في رد الفعل الغربي (الأمريكي والأوروبي) في بداية الأزمة في محاولات احتوائها وعدم تصعيدها، فقد سعت العواصم الغربية إلى ان يكون لها موقف قوي من دون الدخول في حرب، وذلك من خلال إجراء محادثات عالية المستوى مع الجانب الروسي، واجتماعات طارئة للمنظمات الدولية، وكان التقدير المبدئي الغربي بأن الغرب لا يمكن ان يفعل الكثير في ما يتعلق بضم روسيا للقرم، ولهذا تم توجيه كل الجهد الغربي إلى منع تهديد روسيا لسلامة أوكرانيا واستقرارها، خاصة مناطق شرق أوكرانيا وجنوبها التي اندلعت فيها اعمال عنف، الإطاحة بالرئيس يانكوفيتش، قام بها انفصاليون يريدون الانفصال عن أوكرانيا، والانضمام إلى الاتحاد الروسي. (مطاوع،2015،ص10)

وسعت الولايات المتحدة الأمريكية لاستغلال الأزمة الأوكرانية لتشويه صورة روسيا ومنع تمدد دورها في أوراسيا ومن أسباب لاهتمام الأمريكي : الموقع الإستراتيجي لأوكرانيا وغناها بالثروات الطبيعية فضل عن كونها الممر للغاز الروسي إلى أوروبا ولإشرافها على البحر الأسود. ويرتبط لاهتمام الأمريكي بأوكرانيا بعوامل عدة في مقدمتها الاهتمام الأمريكي بالشأن الأوربي عموما وبشؤون الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي ومحاولة إبعاد النفوذ الروسي عن أوروبا عبر استقطاب دولها الشرقية في مشاريع اقتصادية وأمنية مختلفة لضمان عدم تمكن روسيا من استعادة نفوذها في المنطقة أو إقامة تكتلت تضم من خلالها الدول التي كانت في السابق جزءاً من الاتحاد السوفيتي، في الوقت نفسه لا تعتزم الولايات المتحدة الدخول في مواجهة عسكرية مع روسيا بسبب أوكرانيا، ولخصت عقيدة الرئيس (باراك أوباما) ذلك بالتأكيد على عدم وجود رغبة لدى الولايات المتحدة الأمريكية في خوض حرب ضد روسيا، ليس فقط لأن أوكرانيا ليست عضواً في حلف الناتو، وأن الأحداث هناك لا تحمل تهديداً مباشراً لمصالح الأمن القومي الأمريكي، بل لان مثل هذه الفكرة تعدّ بالنسبة لها غير معقولة على الإطلاق، ولكن مع ذلك، فإن إدارة (أوباما) التي يتهمها اليمينيون المحافظون واليساريون الليبراليون على حد سواء بالتردد وضعف الإرادة، لا يمكن أن تقف مكتوفة الأيدي أيضاً، ومن هنا يأتي السير على الطريق المعهود، وهو طريق الدبلوماسية والعقوبات، كما إنه من غير الواضح، حتى للغرب، كيف سيكون تأثير الإجراءات المحتملة ضد روسيا، لاسيما وأن الرئيس بوتين هدد بخطوات عقابية ومن الطبيعي، أن تدرك إدارة أوباما صعوبة الوضع في أوكرانيا، ولكن الشيء المهم بالنسبة لها أن ترى أنه من الممكن أن تتشكل في ذلك البلد حكومة موالية للغرب، وليس من قبيل المصادفة أن تقوم الإدارة الأمريكية منذ البداية بدعم المشاركين في أعمال لاحتجاج المناهضة للحكومة .

وتمثل الموقف الأمريكي بثلاث إجراءات رئيسة بقصد دفع روسيا إلى تغيير سياستها :

1- دعم الحكومة الأوكرانية .

2- طمأنة حلفائها في الناتو من إمكانية قيام روسيا برد فعل (عدواني) .

3- فرض عقوبات على روسيا. (الربيعي,2016,ص 161,160,158)

تسير إدارة أوباما في الشأن الأوكراني على حبلٍ مشدودٍ، وتكمن معضلتها في أنه لو ترك التدخل الروسي في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم من دون ردٍ، فهذا يعني المغامرة بتقويض الثقة بصدقية الولايات المتحدة أمام حلفائها الذين يعتمدون على مظلتها الحماائية العسكرية، وبخاصة أن هذه الصدقية تتآكل منذ سنوات جرّاء سياسات إدارة أوباما الخارجية المترددة والتائهة، بل المنكفئة في كثيرٍ من الأحيان. أما إذا قرّرت الإدارة الأميركية الردّ فهي تغامر بمواجهة كبيرة لا ترغب فيها. والآن، ومع تفجر الأزمة الأوكرانية، تجد الولايات المتحدة نفسها أمام أزمة الصدقية والموثوقية ذاتها في الفضاء الجيوستراتيجي الأوروبي. فعدم الرد على تحدي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في أوكرانيا، يهدّد إرث أوباما الرئاسي على قاعدة أنه قد يكون الرئيس الأمريكي الذي تحت قيادته انكفأت أميركا عالمياً وتراجع تأثيرها الدولي، وهي الاتهامات التي يتردد صداها فعلاً الآن في واشنطن . (ابورشيد,2014,ص1,2)

تعاملت الولايات المتحدة مع الأزمة الأوكرانية منذ بدايتها من خلال إستراتيجية تكاد تتشابه مع تلك التي اتبعتها الدول الأوروبية في تعاملها مع الأزمة، فقد جاء التدخل الأمريكي نتيجة لإدراك القيادة الأمريكية خطورة الوضع خاصة مع وجود روسيا في تلك الأزمة، فقد أوضح المفكر الإستراتيجي الأمريكي " بريجنسكي " وجهة النظر الغربية من هذا التدخل؛ وذلك من خلال ما أورده في كتابه رقعة الشطرنج الكبرى حول الأزمة " إن روسيا، بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية أوراسية. وروسيا بدون أوكرانيا، لا تستطيع أن تتابع السعي إلى أن تكون ذات وضع أو هيبة إمبراطورية "، فقد لخص بريجنسكي في هذه العبارة الموقف الأمريكي في إيجاز . أن التدخل الأمريكي في الأزمة الأوكرانية كان مدفوعاً بمجموعة من المصالح التي

تتمثل في رغبتها في تعزيز وجود حلف الناتو في منطقة وسط وشرق أوروبا، كذلك كانت ترغب في احتواء السلوك الروسي من الأزمة وتقليص قدرة روسيا على التوسع في المنطقة، وكان التدخل الأمريكي أيضاً مدعوماً ببعض الضغوطات من الداخل الأمريكي التي تشي بضعف سياسة أوباما الخارجية. (الغايش، 2016)

وفي إطار ذلك أكد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ان الإجراءات الروسية في أوكرانيا تجاه شبه جزيرة القرم تؤكد المساعي السوفيتية في السيطرة على أوكرانيا، ودعا الحكومة الروسية إلى التوقف عن دعم الانفصاليين في شرق أوكرانيا، إلى جانب تأكيد وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) على ان السياسة الروسية في أوكرانيا شبيهه في تلك المتعلقة في جورجيا

2008، وهي تتضمن التدخل العسكري لتحقيق مصالح إستراتيجية بدعوى رعاية القوميات الروسية، وشدت الولايات المتحدة الأمريكية على عزمها إصدار عقوبات اقتصادية على روسيا. (النائي، 2017، ص 189)

على مستوى آخر في الإدارة الأمريكية، كان هناك من يدعو لتسليح الجيش الأوكراني، فثمة العديد من المصادر التي تؤكد أن نائب الرئيس (جو بايدن) يؤيد تسليح أوكرانيا، وقد تضمن خطابه في مؤتمر ميونخ للأمن في ألمانيا تلميحا إلى ذلك عندما تعهد باستمرار الإدارة في دعم حاجات أوكرانيا "الأمنية"، وإلى تسليح أوكرانيا بهدف رفع التكلفة على روسيا وإرغامها على القبول بتسوية سلمية أقل من طموحاتها، فثمة تيار أميركي آخر ينتمي للمدرسة الواقعية السياسية، ويجادل بأن تسليح أوكرانيا لن يؤثر عملياً في المعادلة العسكرية المختلة على الأرض لمصلحة روسيا وحلفائها من الانفصاليين في شرق أوكرانيا. وحسب أنصار هذا الرأي، وأبرزهما " ستيفن والت " و" جون مرشمانر"، فإنه لن يكون بإمكان أي مساعدات عسكرية تقدمها الولايات المتحدة، مهما كان حجمها، أن تنافس سرعة المساعدات العسكرية وحجمها التي سترد من خلالها روسيا وتزود حلفاءها بها . ويرى هؤلاء بأن أصحاب فكرة التسليح يتجاهلون المصالح الجيوستراتيجية الروسية في فضاءها الإقليمي، وفي أوكرانيا تحديداً؛ فروسيا لا يمكنها أبدا البقاء ساكنة أمام توسع الناتو في فضاءها الإستراتيجي. هو أن أوكرانيا تعد من الناحية الإستراتيجية أكثر أهمية لروسيا منها إلى الغرب؛ فالأمر يتعلق بأمنها القومي مباشرة، وهي مصلحة عليا في مقاربتها الدفاعية.

ومن ثم، فإن روسيا لن تقبل أبداً، وتحت أي ضغط عسكري أو اقتصادي، ومهما كان الثمن باهظاً أن تتراجع في أوكرانيا أو تُهزم فيها أمام الغرب. فهذا هو المنطق ذاته الذي يحكم رؤية الولايات المتحدة عبر " مبدأ مونرو"، والذي لا يقبل أن تكون كندا والمكسيك أعضاء في حلف عسكري منافس لها . وفي المحصلة، فإن مصير أوكرانيا أكثر أهمية بالنسبة إلى موسكو من أي عاصمة غربية أخرى، وان الإدعاء بان بوتين سيجفل أولاً ليس أكثر من كونه أمني . (ابوارشيد،2015،ص6،5)

ودعا بعض الخبراء والمشرعين الأمريكيين إلى تسريع الموافقة على تقديم مساعدات إلى أوكرانيا في مجال الطاقة من الغاز الطبيعي الأمريكي التي ستستفيد من ازدهار الإنتاج الأمريكي للمساعدة في تقليل اعتماد الشركاء الأوروبيين وأوكرانيا على الغاز الطبيعي الروسي.

ويستبعد القانون الأمريكي حالياً بيع الغاز الطبيعي إلى البلدان التي ليست شركاء في التجارة الحرة، ولكن وزارة الطاقة يمكن أن توافق على المبيعات التي تعتبر في المصلحة الوطنية. ولكن بعض المحللين يحذرون من أنه حتى مع رفع القيود على الصادرات، قد يستغرق الأمر سنوات وتكلف بلايين الدولارات لإنشاء البنية التحتية اللازمة.

وفي مجال المساعدات العسكرية عززت الولايات المتحدة الوجود الجوي للناتو في دول البلطيق ونشرت حوالي ستمائة جندي في لاتفيا وليتوانيا واستونيا، وكذلك بولندا لتدريب القوات المحلية كجزء من " عملية حل الأطلسي ". ووصف الأمين العام للناتو " اندرس فوغ راسموسن " الأزمة بأنها أكبر تهديد للأمن الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة، وأكد مجدداً على متانة علاقات الحلف مع أوكرانيا من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام. (Chernichkin,2014)

ومن ناحية أخرى فإن موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأزمة الأوكرانية، ينطلق من دوافعها الأمنية والإستراتيجية، فنتيجة حادث انفجار مفاعل تشير نوبل في أوكرانيا عام 1986، وبعد حصول أوكرانيا على استقلالها عام 1991، وقعت كييف اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والمملكة البريطانية حول منع انتشار الأسلحة النووية عام 1994، كان الاتفاق يقضي بالتنازل عن التسلح النووي في أوكرانيا، مقابل الاعتراف الدولي، واحترام سيادة واستقلال أراضيها، وفي بدايات الأزمة الأوكرانية تبنت الولايات المتحدة الأمريكية طريقتين للضغط على النظام الأوكراني تتمثل الطريقة الأولى في إعداد مجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قرار لفرض عقوبات على المسؤولين عن أعمال العنف ضد المتظاهرين. اما الطريقة الأخرى، فهي التسوية الدبلوماسية للأزمة،

فقد كان لواشنطن في بدايات الأزمة اقتراح بتدخل الأمم المتحدة كوسيط بين الرئيس (يانوكوفيتش) والمعارضة الأوكرانية، غير ان الاقتراح لم ينفذ بسبب اعتراض الاتحاد الأوروبي . وبعد قيام روسيا بالتدخل عسكرياً في شبه جزيرة القرم أكدت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ان روسيا أخلت بالقوانين الدولية، وبمبادئ وثيقة الأمم المتحدة التي تدعو للسلم والأمن الدوليين . ويعد هذا التدخل (من وجهة النظر الغربية) انتهاكاً لسيادة واستقلالية الأراضي الأوكرانية، وعلى روسيا ان تتحمل المسؤولية الدولية الناتجة عن هذا التدخل، بينما ترى روسيا تدخلها لدواعي أمنية . (الباسوسي،2014،ص128)

وفي يوم الاثنين 3 آذار2014، أدانت الدول الغربية وفي طليعتها واشنطن ما اعتبرته عدواناً ضد أوكرانيا وطالبت موسكو بإعادة قواتها في شبه جزيرة القرم إلى قاعدة أسطول البحر الأسود الروسي الرابطة هناك، وقررت تعليق التحضيرات لقمة مجموعة " الثمانية الكبار " التي كان من المقرر ان تستضيفها روسيا الاتحادية . كما وأعلن البنتاغون عن تجميد التعاون العسكري مع روسيا الاتحادية رداً على الوضع في شبه جزيرة القرم . بدوره أعلن الرئيس الأمريكي (باراك أوباما) ان واشنطن تدرس سبل الضغط على روسيا الاتحادية بسبب الأزمة الأوكرانية .(قلعجية،2016، 292)

وفي 30 آذار2014 التقى كل من وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) و نظيره الأمريكي (جون كيري) في باريس و تبادل كل منهما التهم بالتدخل في النزاع الأوكراني. و خلال 15 نيسان2014 قام الجيش الأوكراني بحملة عسكرية لاستعادة مدينتي دونيتسك و لوغانيسك، مما أدى إلى قلق أمريكي - أوروبي من تعبئة القوات الروسية في الحدود مع أوكرانيا. و في 17 نيسان 2014 انعقد مؤتمر جنيف بحضور وزراء خارجية أمريكا و روسيا، بالإضافة إلى (كاترين اشتون) الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي، و (اندري ديشتشيتسيا) وزير الشؤون الخارجية الأوكراني . (خالد،المهدي،2018،ص105)

ولم يقتصر التعامل الأمريكي مع الأزمة على التوجه نحو انتهاج سياسة العقوبات فقط؛ بل لجأت إلى انتهاج بعض الطرق الدبلوماسية تماشياً مع الإستراتيجية التي انتهجتها في بداية الأزمة.

وكان ذلك اتفاق جنيف من أجل تهدئة الأوضاع في أوكرانيا. وقد اشتملت الاتفاقية على عدة بنود منها : أن تقوم الجماعات المسلحة في شرق وجنوب أوكرانيا بترك السلاح، أن يتم إرسال بعثة من منظمة التعاون والأمن الأوروبي من أجل مراقبة وقف إطلاق النار، أن يتم إخلاء المباني المحتلة جنوب وشرق أوكرانيا،

أن تقوم الحكومة الأوكرانية بإجراء إصلاح دستوري يُعطي مزيد من الحقوق والسلطات إلى جنوب وشرق أوكرانيا. ولكن ذلك الاتفاق لم يتم تنفيذه سواء من قبل روسيا أو من قبل الانفصاليين في جنوب وشرق أوكرانيا أو من قبل الحكومة الأوكرانية نفسها، كما قامت روسيا بالتعليق على ذلك الأمر أنها سوف تدافع عن مصالحها بأي طريقة كانت إذا اضطرها الأمر لذلك . (الغايش،2016)

ان أهمية أوكرانيا من الناحية الجيوسياسية والجيوسراتيجية بالنسبة لموقعها من العالم وأهميتها بالنسبة للأطراف الدولية ولاسيما الدول الكبرى؛ هي أهمية بالغة في النظرة الجيوسياسية الروسية من جهة والغربية والأمريكية من جهة أخرى، كما ان هذه الأهمية هي السبب في الأزمات الأوكرانية المتعددة. وفي هذا السياق تقول المحللة والصحفية الروسية (ليليا شيفتسوا) مؤلفة كتاب " روسيا بوتين " : انه " طالما حذر المراقبون الروس والغربيون من حتمية التوتر وحتى التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في الحيز الذي كان الاتحاد السوفيتي يشغله سابقاً، وهو ما كانت تعتبره موسكو مجال نفوذها 000 فيما اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية محاولات روسيا لتعزيز تواجدتها في الأراضي الروسية السابقة عودة إلى التقاليد التوسعية لروسيا . (النائلي،2017،ص198)

و مع ذلك فإن إظهار روسيا لقوتها العسكرية بهذه الطريقة و استفزاز الغرب و تحديه بهذه الطريقة لا يتوقع أن يمر دون رد طبعاً، وفي ضوء الحسابات العقلانية و الواقعية و حساب التكلفة و المنفعة و التي يعتمد السلوك الغربي عليها غالباً، يبدو ان خيارات الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوربي و الناتو سوف تركز على خطوات مدروسة بعناية و تصاعدية لتقويض فاعلية روسيا في منطقة البوابة الشرقية لأوروبا و الرد على سلوكها على مراحل، كما يبدو أن الردود الغربية ستأتي في إطار كلي عالمي ، يشمل تعزيز الثقة مع قادة أوكرانيا الجدد و الشعب الأوكراني، وفرض عقوبات على موسكو ، وتعزيز وجود الناتو بالقرب من البوابة الشرقية ، وإعادة التأكيد على التحالفات الإستراتيجية في منطقة "الحزام المحيط" في أوروبا و الشرق الأوسط و جنوب آسيا و شرقها، وربما تأجيج سياسة الاحتواء. (فيصل،2016،ص140،139)

وفي حزيران 2014، بدأت محاولات تهدئة الصراع من جديد عندما تقدم الرئيس الأوكراني المنتخب " بترو بورشينكو " بخطة سلام وأمر بوقف إطلاق النار من جانب واحد. ونصت الخطة على ضمانات لأمن المشاركين في المحادثات، يليها العفو عن الذين سلّموا السلاح ولم يرتكبوا جرائم خطيرة. وإطلاق سراح الرهائن، وإنشاء منطقة عازلة من 10 كلم على الحدود الروسية الأوكرانية، ونصت أيضاً على نزع السلاح وإزالة مركزية السلطة، وحماية اللغة الروسية من خلال تعديلات دستورية، وإنشاء وحدات تخضع لسيطرة وزارة الداخلية، تتولى تسيير دوريات مشتركة. (مطاوع، 2015، ص11، 12)

ولكن هذه الخطة مع انها لاقت قبول من جميع الأطراف في البداية، الا انها فشلت، هنا وضعت أمريكا امام خيارين إما الحرب أو العقوبات الاقتصادية، وبالفعل فرضت وبمساندة الدول الأوربية عقوبات اقتصادية لإجبار بوتين للعدول عن موقفه و قال الرئيس الأمريكي باراك أوباما أن العقوبات الاقتصادية ستكون مؤلمة بالشكل الذي سيجبر بوتين على تحسين سلوكه . وتوعد بفرض مزيد من العقوبات الاقتصادية إذا زادت روسيا الاتحادية من تدخلها في شرق أوكرانيا وتهديدها لأمن وسيادة أوكرانيا وعدم إرجاع شبه جزيرة القرم إليها .

المطلب الثاني : العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية.

لطالما كانت العقوبات أداة فاعلة ومؤثرة في العلاقات الدولية توظفها الدول القوية للتأثير في سلوك الغير، وقد أوصى بها الرئيس الأمريكي (وودرو ويلسون) عام 1919، كإستراتيجية ناجحة في التعامل الخارجي ووصفها بأنها أداة فاعلة ومؤثرة وسلمية وأكثر إيلاًماً من الحرب، واستُخدمت العقوبات الاقتصادية في 165 حالة بين عامي (1914 و 1998)، وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية في 115 حالة، واستخدمتها روسيا الاتحادية في 35 حالة بين (1997-1992)، كوسيلة للحصول على تنازلات سياسية من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي السابق . لذا فرضت الولايات المتحدة الأمريكية العقوبات الاقتصادية على دول كثيرة من عام (1960 - 2015)، من اجل التضيق عليها اقتصادياً وإجبارها على الرضوخ لبنود القانون الدولي كما حصل مع العراق (1991 - 2003) أو لاحتواء تهديد محتمل للأمن والسلم الدوليين كما حصل مع إيران بسبب برنامجها النووي عام (2005)، أو لرفضها لفعل يصدر من دولة ما ، مثل ما حدث مع روسيا الاتحادية على اثر تدخلها في أوكرانيا عام (2014)

لذا وظفت العقوبات الاقتصادية كأداة لإدارة الصراع مع روسيا الاتحادية على اثر تدخلها في شرق أوكرانيا ودعمها للانفصاليين وضمتها لجزيرة القرم عام (2014) من اجل إلحاق الضرر بالاقتصاد الروسي في محاولة إقناع بوتين بارتفاع تكاليف بقاءه على مواقفه تجاه الغرب عموماً وأوكرانيا بشكل خاصة حيث ان الكونغرس الأمريكي سبق واصدر قانونا في 9 نيسان (2007) يقضي بضرورة ضم أوكرانيا إلى حلف الناتو. (صيون،2017،ص37،35،34)

وجاءت العقوبات الاقتصادية الأمريكية على روسيا الاتحادية جراء الأزمة الأوكرانية وضمها لشبه جزيرة القرم في البداية، بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية استعدادها للعمل مع شركائها والمؤسسات الدولية من أجل مساعدة أوكرانيا لتجاوز أزمته الاقتصادية وعودة الاستقرار المالي والنمو لاقتصادي وغلق الباب أمام روسيا التي تسعى إلى استغلال هذه الأزمة لفرض حلولها، إذ حذر وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بان روسيا يمكن إن تفقد عضويتها في مجموعة الدول الثماني المتقدمة، كما تم توجيه تحذير شديد اللهجة من جانب كيري لروسيا وإلى إمكانية عزلها اقتصاديا خاصة في الوقت الذي يشهد فيه الروبل انخفاضاً، مما يفرض مزيد من التحديات الاقتصادية على الدب الروسي إي بالإشارة إلى إمكانيات فرض النظام الدولي عدد من العقوبات على روسيا، كما حذر كيري روسيا من إمكانية الغاء انعقاد قمة

مجموعة الثماني في سوتشي في حزيران 2015، إذ صرح كيري لشبكة سي بي أس

" إذا أرادت روسيا أن تكون عضواً في مجموعة الثماني فيجب أن تتصرف كدولة في تلك المجموعة "، وان اجتياح روسيا للقرم واحتلال أجزاء من أوكرانيا يعرض السلم والأمن في المنطقة لخطر كبير". (عبيد،فتحي،2016،ص94)

قررت الولايات المتحدة و معها بعض الدول في مجموعة الدول الصناعية الثماني، وهي بريطانيا و ألمانيا و إيطاليا و كندا واليابان، تعليق مشاركتها في الاجتماعات التحضيرية لقمة مجموعة الثماني التي كانت من المفروض أن تنعقد في منتجع سوتشي في روسيا، كما استدعت بعض تلك الدول، مثل كندا سفراءها للتشاور، وثار نقاشات بشأن مدى إمكانية طرد روسيا من مجموعة. (ابورشيد،2014،ص7)

وتضمنت الجولة التالية من العقوبات الأمريكية على روسيا الاتحادية إصدار ثلاث أوامر تنفيذية ، الأمر الأول التنفيذي (13660)، وقعه الرئيس باراك أوباما يوم 6 آذار لعام (2014)، ثم الأمرين (13661 و13662) في 17 آذار و20 آذار (2014) وتمحورت حول ما يلي :

أ - تجميد الأصول المالية لشخصيات مقربة من الرئيس فلاديمير بوتين .

ب - تجميد الأصول للشركات والبنوك المملوكة للدولة والشركات المنتجة للأسلحة بشكل خاص.

ج - فرض قيود على تمويل الشركات الروسية الكبرى .

د - فرض قيود على صادرات التكنولوجيا المرتبطة بقطاع النفط والطاقة فضلاً عن السلع ذات الاستخدام المزدوج .

هـ - فرض قيود في مجال خدمات الطاقة .

و- فرض حظر على سفر الشخصيات المنتفذه في روسيا الاتحادية (تدابير دبلوماسية). (صيوان,2017,ص43,42)

وعلى صعيد موازي لفرض العقوبات, تحركت إدارة أوباما لإغلاق ثلاث مؤسسات مالية روسية أخرى وهي : بنك VTB ، وبنك موسكو ، والبنك الزراعي الروسي ليصبحوا خارج أسواق رأس المال الأمريكية. ولا تمنح هذه الخطوة الأميركيين من التعامل مع البنوك بالكامل، ولكنها توسع قائمة البنوك التي يحظر عليها السعي للحصول على تمويل متوسط وطويل الأجل

من المستثمرين الأميركيين. وتشكل البنوك الروسية المستهدفة الآن 30 في المئة من القطاع المصرفي الروسي، حسب الأصول، وفقاً لمسؤول في إدارة أوباما. أضافت الولايات المتحدة أيضاً شركة بناء سفن بحرية، الشركة المتحدة لبناء السفن المملوكة للحكومة، إلى قائمتها من شركات الدفاع المدرجة على القائمة السوداء، مما منع الشركات الأمريكية والأفراد من التعامل معهم. وقال أوباما إن الإجراءات الأمريكية الجديدة ستزيد من إضعاف اقتصاد روسيا المتذبذب بالفعل. كان النمو الاقتصادي الروسي يتجه للارتفاع بالفعل إلى عام 2014، لكن الجمع بين غزو موسكو لأوكرانيا والتهديد بفرض عقوبات دفع التوقعات الاقتصادية إلى مزيد من الانخفاض. ويقول خبراء اقتصاديون إن روسيا قد تشهد تدفق ما بين 100 و 150 مليار دولار من التدفقات الرأسمالية هذا العام ، حيث اقترب النمو من الصفر .

(Trindle,Johnson,2014)

وفرضت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية عقوبات اقتصادية ومالية على روسيا، وبخاصة على النخبة السياسية والاقتصادية القريبة من الرئيس " فلاديمير بوتين " بهدف تهديد مصالحها بشكل مباشر، وهدد الإتحاد الأوروبي بتعليق مفاوضاته مع روسيا لتحرير تأشيرات الدخول بالنسبة للمواطنين الروس، ومنع منح تأشيرات دخول لمسؤولين سياسيين وعسكريين روس على صلة بالأزمة الأوكرانية، و تفعيل القوانين الأمريكية و الأوروبية التي تحظر سفر مسؤولين روس متورطين في انتهاكات حقوق الإنسان لهذه الدول. على المستوى الاقتصادي ألغت الولايات المتحدة محادثات تجارية مقررة مع مسؤولين روس، كما ألغت زيارة مسؤولين روس إلى واشنطن كانت مقررة لمناقشة قضايا تتعلق بالطاقة والاستثمار ومنع منح تأشيرات دخول لرجال أعمال روس، وتجميد أصول رجال أعمال وشركات مرتبطة بالحكم في روسيا و أموالهم، ومنع الشركات الأمريكية و الأوروبية من الاستثمار و العمل في روسيا، وفرض عقوبات مصرفية على البنوك الروسية بحيث صدر قرار بمنع التعامل معها، بما يحمله ذلك من تداعيات قاسية على الاقتصاد الروسي . (فيصل،2016،ص141،142)

وفي منتصف كانون الأول 2014، قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات جديدة على روسيا؛ حيث تمثلت هذه العقوبات في حظر تصدير السلع والتقنية والخدمات إلى القرم، فقد كانت تلك الخطوة بمثابة تأكيد على الرفض الأمريكي لقيام روسيا بضم شبه جزيرة القرم. ثم بعد ذلك أصدر الكونجرس ما عُرف بقانون " دعم الحرية في أوكرانيا "، الذي بموجبه تم فرض عقوبات على شركات الأسلحة الروسية وبعض المستثمرين في المشروعات النفطية، كما أنها ولأول مرة قامت بتزويد الحكومة الأوكرانية بمساعدات عسكرية بلغت قيمتها 350 مليون دولار. مع ذلك، تركت الولايات المتحدة إمكانية للحل الدبلوماسي؛ حيث أعلن المتحدث باسم البيت الأبيض عن إمكانية التراجع عن هذه العقوبات في حال قيام روسيا بالانصياع لاتفاق منسيك لوقف إطلاق النار واتفاق جينيف . (الغايش،2016)

على الرغم من تأكيد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بالقول أن " كل الخيارات مطروحة على الطاولة "، فإنه لا الولايات المتحدة ولا حلفاؤها في الناتو على استعداد لاستخدام القوة للدفاع عن أوكرانيا، ويعتمدون بدلاً من ذلك على فرض عقوبات اقتصادية لإجبار روسيا على إنهاء دعمها للتمرد في شرق أوكرانيا، ووضعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي جولة أخرى من العقوبات المحدودة، واستهدفتنا بشكل أساسي أشخاصاً رفيعي المستوى مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالحكومة الروسية

وبعض البنوك عالية النفوذ، وشركات الطاقة، وشركات الدفاع. كما هددوا بإطلاق سلسلة أخرى من العقوبات أكثر صرامة تستهدف قطاعات كاملة من الاقتصاد الروسي؛ وقد تحفظت دول أوروبا الغربية، وخاصة ألمانيا، فرضها خوفاً من أن تقوم روسيا بالرد وإحداث أضرار اقتصادية خطيرة داخل الاتحاد الأوروبي. ولكن حتى لو تمكنت الولايات المتحدة من إقناع حلفاءها بتطبيق إجراءات صارمة، فإن بوتين ربما لن يغير أسلوبه في صنع القرار. و يظهر التاريخ أن الدول تتحمل كميات هائلة من العقاب من أجل حماية مصالحها الوطنية والإستراتيجية . (J.Mearsheimer, 2014,p,9,10)

وفي 11 آذار 2015 ، وضعت وزارة الخزانة الأمريكية جولة جديدة من العقوبات على 14 شخصية تعتبرها واشنطن مسؤولة عن النزاع في أوكرانيا.حتى الآن ، استهدفت العقوبات سياسيين روس رفيعي المستوى أو أولئك الذين كانوا جزءاً من الدائرة الداخلية للرئيس فلاديمير بوتين، أصدقائه ومصرفيه.غير أن القائمة الأخيرة تضم في الأغلب زعماء انفصاليين من دونباس، وهي منطقة في شرق أوكرانيا تضم مقاطعتي دونيتسك ولوهانسك. لكنها شملت أيضاً أسماء لأفراد لا ينتمون إلى الدوائر الحاكمة في روسيا، ولكنهم يرتبطون بالأزمة الأوكرانية فقط عن طريق الأيديولوجية. وعلى سبيل المثال " ألكسندر دوغين "، وهو مفكر روسي صريح ، غالبا ما يلاحظ في وسائل الإعلام الغربية متخذاً وجهات نظر فاشية، واعتقاده بأن أوكرانيا ليست دولة ذات سيادة ، بل هي منطقة تنتمي لروسيا، وبالتالي ستعود إلى روسيا.

ليس لدى دوغين وضع رسمي داخل الحكومة الروسية. ولا يعتبر دوغين جزءاً من الدائرة الداخلية لبوتين. ربما لم يلتق الرجلان حتى. (ومن المعروف أن دوغين يغتنم كل فرصة للإعلان عن صلاته الشخصية مع النخبة السياسية الروسية ، لكنه لم يفاخر أبداً بمقابلة الرئيس الروسي). كما أن صلاته المفترضة مع رئيس مجلس الدوما سيرغي ناريشكين لا أساس لها من الصحة. ليس لدى دوغين أية مصالح مالية معروفة كان يمكن تأمينها من خلال إدراجه المزعوم في الدائرة الداخلية لبوتين، على عكس العديد من المسؤولين الآخرين في قائمة العقوبات . (Laruelle,2015) و قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات على أشخاص ذوي نفوذ مقربين من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين)، بعضهم من أغنى رجال الأعمال في روسيا ومن بينهم هؤلاء " تيمشينكو " مؤسس شركة " غونروف " التجارية، والذي يمتلك أيضاً مجموعة " فولغا غروب " الاستثمارية التي لها حصص في قطاع الطاقة والنقل والبنية التحتية من بينها " نوفاتيك "،

وأيضاً ثاني أكبر منتج للغاز في روسيا " ايغور سيتشين " وهو اسم كبير آخر على قائمة العقوبات الأمريكية، وهو ضابط سابق في المخابرات الروسية وحليف قديم لبوتين، ويشغل سيتشين رئاسة شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة " روزنفت "، والتي ترتبط بشركات غربية كبرى في مجال الطاقة مع اكسون موبيل وبريتيش بتروليوم البريطانية، أما الرئيس (بوتين) فهو ليس على قائمة العقوبات الأمريكية، لأن زعماء الغرب لا يريدون معاملة روسيا كدولة منبوذة دولياً، فهم يريدون الاستمرار في لقاء بوتين وجها لوجه، وإذا تم إدراج اسمه ضمن قائمة العقوبات، فسيكون من الصعب ممارسة ضغوط دبلوماسية مباشرة عليه علاوة على ذلك، لا يزال الغرب يريد تعاون روسيا بشأن مجموعة هائلة من القضايا الدولية من بينها إيران وكوريا الشمالية وسوريا، وأيضاً سعت الولايات المتحدة بضم المزيد من الشركات الروسية للعقوبات، من بينها روزنفت ونوفاتيك بالإضافة إلى مصرف " غازبروم بنك " الذي هو جزء من تكتل " غازبروم " عملاق الطاقة المملوك للدولة، وتشمل القائمة أيضاً مصرف " فنيش أكونوم بنك " الحكومي الذي يعود تاريخه إلى الحقبة السوفيتية، وأدرج على القائمة أيضاً شركة " كلاشينكوف " الشهيرة لتصنيع الأسلحة، بالإضافة إلى " الجمهوريات الشعبية " الغير المعترف بها والتي أسسها الانفصاليون بشكل منفرد في منطقتي دونيتسك ولوغانسك . (الطراونة،2016)

وقد اشتملت العقوبات مجموعة من الإجراءات لتوسيع قائمة الأشخاص والكيانات التي يتهمها الغرب بأنها المسؤولة في التسبب بالأزمة الأوكرانية، وأسهمت في تقويض سيادة أوكرانيا الإقليمية، كما شملت تعليق البنك الأوروبي للاستثمار والبنك الأوروبي للتمويل، وفرض قيود على الاستثمار والتجارة مع شبه جزيرة القرم وسيفاستوبل، وإعادة تقييم التعاون الثنائي بين روسيا والاتحاد الأوروبي بهدف خفض مستوى التعاون بينهما، وهي مجموعة من الإجراءات أراد منها الاتحاد الأوروبي أن تكون بمثابة تحذير قوي لروسيا، بسبب قيامها بما تصفه الدول الأوروبية " بالضم غير الشرعي لأراضي دولة مجاورة ذات سيادة وزعزعة الاستقرار فيها ". وهو أمر تعدُّه الدول الغربية بأنه غير مقبول في القرن الواحد والعشرين. كما عدَّت دول الاتحاد الأوروبي إسقاط الطائرة الماليزية في أوكرانيا بصاروخ روسي الصنع التي أدت إلى مقتل نحو (311) من المدنيين أمراً يتطلب استجابة سريعة وحازمة.

وانتقد الاتحاد الأوروبي عدم اهتمام روسيا في التعامل مع حادث الطائرة، فضلاً عن الاتهامات بدعم المقاتلين المعارضين لنظام الحكم الجديد في أوكرانيا. ويرى الاتحاد الأوروبي أن استمرار روسيا في سياستها تجاه الأزمة الأوكرانية ستؤدي بها إلى العزلة. وفي مقابل تلك العقوبات، ردت روسيا بفرض مجموعة من العقوبات على عدد من أعضاء الكونغرس، ومنهم (هاري ريد وجون بويزر وجون ماكين) . كما طالت العقوبات الروسية عدد من المسؤولين الأمريكيين، ومنهم مستشار الرئيس (أوباما) للأمن القومي " بنجامين رودوس "، كما أعلنت روسيا عن تمديد الحظر الذي فرضته على استيراد المواد الغذائية من دول الاتحاد الأوروبي لستة أشهر أخرى، وكرد فعل على تمديد الاتحاد الأوروبي للعقوبات ضدها . (الأنباري،2016،ص46،47)

وفي الوقت الذي أكد فيه الرئيس أوباما في بداية الأزمة صراحةً، انه لا يرى ضرورةً لاستخدام القوة في الأزمة الأوكرانية، إذ كانت معظم الدول الأوروبية التي تربطها علاقات تجارية واقتصادية هائلة مع روسيا، خاصة ألمانيا، ممتنعةً في البداية عن فرض عقوبات اقتصادية على روسيا، وفضلت الدول الأوروبية تدعيم الاقتصاد الأوكراني الذي كان على حافة الانهيار . ففي 5 آذار/مارس 2014 وافق الاتحاد الأوروبي على تقديم حزمة مساعدات مالية، تمثلت في قروض ومنح بقيمة 11 بليون يورو، وحثت صندوق النقد الدولي على تقديم تمويلات إلى الحكومة الأوكرانية التي كانت من دونها ستضطر كيف إلى إعلان إفلاسها.

بمعنى آخر، كان قرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى تعليق مشاركتها في قمة سوتشي لمجموعة الثمانية الكبار G8 في روسيا، أول رد فعل غربي على السلوك الروسي تجاه أوكرانيا، وفي خطوة أوروبية لاحقة بيوم واحد على القرار الأمريكي، بدأت مشاورات بين دول الاتحاد الأوروبي الثماني والعشرين حول ضرورة فرض عقوبات على روسيا من عدمه، أوضحت عدم وجود إجماع أوروبي على الاستجابة الملائمة لسلوك الروسي. في المقابل، طالب البيت الأبيض في 6 آذار 2014، بعدم تصعيد الأزمة من خلال حث الحكومة الأوكرانية على عقد لقاءات مباشرة مع روسيا برعاية دولية، ونشر مراقبين دوليين لضمان حقوق الشعب الأوكراني وحرياته بما في ذلك العرقيات الروسية، وعودة القوات الروسية إلى قواعدها، ومساعدة المجتمع الدولي على إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في أيار 2014. (مطاوع،2015،ص10)

وقد عبر السكرتير العام لمنظمة الأمن و التعاون في أوروبا " لمبيرتو زانير " عن منطلق الحذر الأوروبي من تسليح أوكرانيا ووصفه بـ" الخطر"؛ إذ يذهب الاقتناع الألماني الأوروبي إلى أنه لا يوجد مستوى من الأسلحة للغرب أن يقدمه من دون أن تتمكن روسيا من تجاوزه . وهو الموقف ذاته الذي أعادت ميركل تأكيده في كلمتها أمام مؤتمر ميونخ الأمني الأخير. ومن الواضح أن الروس يفهمون هذه المعادلة، كما أنهم يدركون حجم المخاوف الأوروبية من آفاق حرب مفتوحة في الفضاء الأوروبي. فحسب تحذير أطلقه عضو الدوما الروسي " ألكسي بوشكوف "، و الذي يعتبر مقرباً من بوتين، أمام نحو 100 عضو في لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي، فإن إرسال أسلحة أميركية إلى كييف من الممكن أن يوسع الحرب، فتتحول إلى خطر حقيقي يهدد النظام الأمني الأوروبي كله . ولا يزال يفضل الأوروبيون العقوبات الاقتصادية والسياسية على روسيا والمسؤولين فيها، مثل حظر تأشيرات دخول بعض من تعددهم أوروبا وأميركا متورطين في دعم الانفصاليين في أوكرانيا، وتجميد أموال، و غير ذلك وبالفعل، فإن العقوبات الاقتصادية هذه قد آذت الاقتصاد الروسي بشكل كبير، خصوصاً مع تراجع أسعار النفط، ولكن من دون أن تدفع روسيا إلى التنازل عن أطماعها في الشرق الأوكراني ضمن حساباتها الإستراتيجية لمنع تمدد الناتو على حدودها. اما إدارة أوباما، فيبدو أنها مرتاحة، إلى الآن، بهذه المقاربة الأوروبية مع الروس، مع محاولتها مضاعفة الضغط على الجميع، مثل التهديد بتسليح الأوكرانيين، وذلك على أمل إرغام روسيا على تقديم مزيد من التنازلات الدبلوماسية. (ابورشيد،2015،ص12)

في 6 آب 2014 ، فرضت موسكو حظراً على استيراد المنتجات الزراعية - مثل الفواكه والخضروات واللحوم والأسمك ومنتجات الألبان - من البلدان التي فرضت عقوبات على روسيا. ان معظم الدول الغربية على دراية بالسرد القائل بأن العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى قد أعاققت الاقتصاد الروسي الذي يتدهور، ولكن السبب الرئيسي في انخفاضه ليس العقوبات فقط، بل انخفاض أسعار النفط التي انخفضت من نحو 115 دولاراً للبرميل إلى 46 دولاراً للبرميل. ويميل الكثيرون إلى التقليل من شأن أسعار النفط أو تجاهلها بالكامل ، مما ينسب محنة الاقتصاد الروسي إلى العقوبات فقط ، ولكن هذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. يمثل النفط نصف إيرادات الحكومة الفيدرالية ونحو ثلثي إجمالي صادرات روسيا ، وبالتالي فإن انهيار أسعار النفط هو سبب رئيسي لانحدار الاقتصاد الروسي ، في حين لا يزال من المشكوك فيه لو أن العقوبات وحدها يمكن أن يكون لها مثل هذه التأثيرات على الاقتصاد الروسي في فترة قصيرة من الزمن،

إلى جانب العقوبات الغربية، فإن العقوبات الأكثر تأثيراً في الوقت الحاضر والتي تؤثر على روسيا في المدى القصير ، هي العقوبات المتعلقة بوصول أسواق رأس المال للاتحاد الأوروبي واقتناء المعدات العسكرية والسلع ذات الاستخدام المزدوج ، والتي تشمل بعض العناصر النادرة المواد اللازمة لتطوير أنظمة الأسلحة الروسية المتطورة .
(D.Dimopoulos, 2015,p.p,23,22)

وأصبحت الانقسامات بين الدول الأوروبية أعمق وأوضح في ما يتعلق بفرض عقوبات على روسيا. فبينما طالبت بولندا ودول البلطيق الثلاث (استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا) بموقف أوروبي قوي ضد روسيا، فإن دولاً أخرى كإيطاليا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، كانت تحاول عدم تقويض علاقاتها وروابطها الاقتصادية المتبادلة والقوية مع روسيا. بمعنى آخر، حاولت الدول الأوروبية الحفاظ على مصالحها الوطنية الضيقة على حساب انتهاج سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة. والدليل على ذلك ان احد كبار المسؤولين البريطانيين علّق قائلاً: " يجب ان تركز الاستجابة الأوروبية لضم روسيا للقرم من خلال العقوبات على معيار الألم المتساوي (Equal Pain) , لان العقوبات الأوروبية على روسيا ستضر بمصالح ألمانيا وفرنسا وبريطانيا بدرجة اكبر من باقي الدول الأوروبية " . (مطاوع, 2015,ص11)
المطلب الثالث : تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية .

من الصعب التكهن باتجاهات الأزمة الأوكرانية ونتائجها، ولكن ما يمكن قوله إنه ليس من مصلحة الطرفين الأمريكي و الروسي خروج الأمور عن السيطرة بشأنها، فروسيا من ناحيتها، لا تريد مواجهة عزلة دولية وعقوبات اقتصادية، وهي من دفعت إلى الآن ثمن باهظاً لتدخلها العسكري في أوكرانيا، وتجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في وضع صعب؛ فالتوجه إلى حرب مع روسيا يعد خطأ أحمر، كما أن العودة إلى سياسات الحرب الباردة مكلفة جداً لها .
بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية الراهنة في كانون الأول 2013 على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني المعزول " فيكتور يانكوفيتش " توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي . واعتبرت روسيا أن (يانكوفيتش)، المحسوب عليها والذي فرّ إلى أراضيها بعد عزله من قبل البرلمان، تعرّض لخديعة غربية لتحجيم نفوذها في أوكرانيا، وذلك عندما لم يلتزم الغرب الاتفاق الذي جرى بوساطة وفد أوروبي (ألمانيا، فرنسا، بولندا) في 11 شباط 2014 بين الحكومة والمعارضة، والذي نص حسب موسكو ويانكوفيتش على إنهاء الأخير فترة رئاسته الدستورية وإجراء انتخابات رئاسية في كانون الأول المقبل وإقرار الدستور الجديد .

وتعد الأزمة الأوكرانية أهم حدث في تاريخ العلاقات الروسية الأمريكية منذ نهاية الحرب الباردة، وتعتبر الأزمة التي حصلت في أوكرانيا في العام 2014، واحدة من الأزمات التي تحظى باهتمام كبير على مختلف الأصعدة، لما لها من انعكاسات كبيرة على النظام الدولي واستقراره، ومساس بمصالح روسيا الاتحادية من جهة، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. فما حصل من أحداث في أوكرانيا بدءاً بالتظاهرات، وما نتج عنها من أحداث واشتباكات عسكرية في جنوب شرق أوكرانيا، ومن ثم عملية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، عدته تلك الأطراف حدثاً يرتبط بتصميم مصالحها الوطنية والأمنية والاقتصادية، مما يتطلب منها العمل لجعل التغييرات التي حصلت وتلك المحتمل حصولها تصب في صالحها. فأوكرانيا تتميز بأهميتها الكبيرة لكل من الغرب وروسيا، سواء أهميتها من الناحية الاقتصادية أم من الناحية السياسية والجيوستراتيجية، وكذلك الأمنية. ولهذا بدأت سلسلة من

العقوبات والعقوبات المضادة في محاولة من قبل كل طرف لحمل الطرف الآخر للتراجع عن موقفه. فقد فرضت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مجموعة من العقوبات ضد روسيا، قابلتها روسيا بمجموعة من العقوبات ضدهم. إلا أن كل الطرفين يدرك أهمية الطرف الآخر ومكانته الدولية، وحجم العلاقات الاقتصادية بينهما، وهو ما يدفع بهم إلى استبعاد الحل العسكري أولاً، ومحاولة التخفيف من تداعيات التصعيد على مصالحهم.

وستتناول في هذا المطلب تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من الجوانب التالية :

أولاً: الجانب السياسي والتوازن في النظام الدولي :

من الواضح أن المصالح الأمريكية والروسية تتداخل في عدة مجالات، بما في ذلك رغبتها المشتركة في تجنب الحرب النووية، ومنع الانتشار الأسلحة النووية، ومكافحة الإرهاب. ومع ذلك، تختلف المصالح الأمريكية والروسية أيضاً بطرق مهمة، خاصة فيما يتعلق بمساحة ما بعد الاتحاد السوفييتي وفي التزام قادة روسيا بالحفاظ على النظام السياسي الحالي في بلادهم وحماية المصالح الاقتصادية للجماعات في النخبة الروسية. وبشكل أعم، فإن تصميم روسيا على التعامل معها كقوة عظمى يمكن أن يسهم في التوتر مع الولايات المتحدة، يبدو أن القادة الروس يرون رغبتهم في الحفاظ على قدرة رادعة نووية لا خلاف عليها على أنها تتعارض مع خطط الدفاع الصاروخي لواشنطن وحلف الناتو.

وبالمثل ، فإن حاجة روسيا إلى صوت قوي في التأثير على قرارات مجلس الأمن تتعارض في كثير من الأحيان مع جهود أمريكا للحصول على دعم مجلس الأمن في تبني أهداف وقيم سياستها الخارجية. وتستطيع الولايات المتحدة وروسيا التغلب على الفجوة بين مصالحهما الوطنية باسم التعاون من أجل التقدم بمصالح أكثر أهمية أو حيوية، لكن خلافاتهما جدية وحقيقية. (Allison,D.blackwill,2011,p17)

ومن الواضح أن التنافس بين مركزي الجاذبية الجيوسياسية - الولايات المتحدة والصين - في تحديد قواعد النظام الدولي هو عملية متغيرة في القرن الحادي والعشرين. وبينما تفقد " الكتلة الأطلسية " المتمثلة بالغرب ثقلها تدريجياً، وتحول الولايات المتحدة من التوسع إلى الدفاع عن مواقعها، أي إنشاء مناطق حصريه مغلقة ضد المنافسين (أولاً وقبل كل شيء الصين) مع أنواع

الحواجز الاقتصادية والسياسية وغيرها. نتيجة لذلك ، تقيم موسكو سياسة الولايات المتحدة تجاه روسيا باعتبارها هجوماً وقائياً تم تنفيذه قبل أن تعيد روسيا وضعها التاريخي بعد فترة الأزمة الأوكرانية. تقيم واشنطن ، موسكو ، إمكانية وجود روسيا قوية ومتشددة في عمق القارة الأوروبية ، حيث يتم منعها من أن تكون منافساً اقتصادياً خطيراً ، وبالتالي لا تستطيع تشكيل مركز بديل للسلطة في أوراسيا. روسيا الضعيفة ستظل خائفة من التوسع الصيني ، وستجبر على أن تصبح شريكا أميركيا في مشروع واشنطن الرئيسي للقرن الحادي والعشرين وهو " احتواء الصين ". وطالما أن الإدارة الأمريكية تهدف إلى قيادة عالمية مطلقة ، فلا بديل عن إستراتيجيتها في إضعاف روسيا. مع بوتين كرئيس لروسيا ، إن الطريقة التي ترفض بها النخب الأمريكية التخلي عن فكرة القيادة العالمية ، لا تستطيع موسكو أن تكون ضعيفة. لطالما كانت روسيا تتعرض لضغوط من الحضارات المتنافسة إلى الغرب والجنوب - وهو ضغط ما زال ينمو.

وقد عبر بوتين نفسه عن هذا الاقتناع الروسي بقوله " إن أميركا ترغب في تجميد النظام الدولي الذي أنشئ بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و في أن تبقى الزعيم الأوحده الذي يمكن له أن يفعل ما يشاء في حين أن الآخرين لا يسمح لهم إلا بفعل ما يتوافق مع مصالح الزعيم ". وأضاف ربما يريد بعضهم أن يعيش في دول شبه محتلة، ولكننا لا نقبل ذلك " أن العقيدة العسكرية الروسية الجديدة التي وقعها بوتين في كانون الأول 2014، ترى في أن تعزيز حلف الناتو لقدراته الهجومية على الحدود الروسية ومحاولاته نشر أنظمة دفاعية، صاروخية في وسط أوروبا هي أكبر التهديدات التي تواجهها روسيا اليوم. (ابورشيد،2015،ص14،13)

ومع ذلك فالصعود الروسي لا يزال مستمراً وقد حققت روسيا نجاحاً وحضوراً دبلوماسياً في العديد من الأزمات, خاصة في الشرق الأوسط, على حساب الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجع دورها, بل هي ذاتها بدأت تتأهب للخروج من الشرق الأوسط والتوجه شرقاً. لذا, ربما رأت الولايات المتحدة الأمريكية في أحداث القرم فرصة للانتقاص من مكانة روسيا, ومحاولة عرقلة صعودها مرة أخرى كقوة منافسة لها بإلهائها بأزمة في محيط أمنها القومي, وذلك من خلال محاولة دعم أوكرانيا, ومعارضة روسيا لشبه جزيرة القرم, وحسبان ذلك غزواً يمثل انتهاكاً للقانون الدولي, ومخالفةً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي تصويره لدور روسيا في منطقتها والعالم في القرن الحادي والعشرين, يتحدث " سيرجي لافروف " وزير الخارجية الروسي, عن دخول العالم والنظام الدولي مرحلة جديدة, سماها مرحلة ما بعد أمريكا " Post-American ", مستطرداً انه لا يقصد بطبيعة الحال عالم ما بعد الولايات المتحدة الأمريكية, أو عالماً بدونها, مضيفاً انه " عالم تراجعته فيه الأهمية النسبية لدور للولايات المتحدة الأمريكية " بسبب ظهور مراكز قوى عالمية أخرى, أما فيما يتعلق بالزعامة " Leadership ", فيرى لافروف أنها موضوع آخر يعني في المقام الأول التوصل إلى اتفاق بين شركاء, والقدرة على ان تظل الأول, ولكن بين متساويين. ويحيل لافروف في هذا الصدد إلى ما ذكره " ريتشارد هاس ", مدير إدارة التخطيط السياسي الأسبق بوزارة الخارجية الأمريكية, عندما أقر بأنه نتيجة لأفعالها, وما فشلت في فعله, أسهمت الولايات المتحدة الأمريكية في الإسراع بظهور قوى بديلة في العالم, مضعفةً موقفها بالنسبة لهذه المراكز, مضيفاً ان ضمان إدارة عملية التنمية العالمية, في ظل الظروف الجديدة يتطلب مجموعة من الدول الرائدة. ويخلص لافروف من ذلك ان ما يعنيه " ريتشارد هاس " هو الحاجة إلى قيادة أو زعامة جماعية " Collective Leadership ", كثيراً ما طالبت بها روسيا. (سعد الدين, 2014, ص 89,90)

أظهرت الأزمة الأوكرانية تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل حقبة حكم الحزب الديمقراطي الذي لم يضع حداً للصراعات الإقليمية والدولية, وفي المقابل روسيا شرعت لتوصيل رسالة إلى العالم هي أنها تعافت من انهيار ما بعد تفكك الاتحاد السوفييتي, وأنها تسعى إلى لعب دور أكثر بروزاً في النظام الدولي الجديد متعدد الأقطاب, وأنها لم تعد تقبل أي إهانات يمكن لأي دولة توجيهها لها. (الدسوقي, 2014, ص 7)

والهدف من حرب العقوبات الحالية هو استنفاد روسيا وتجفيفها ، وجعلها تستهلك مواردها المحدودة ، مما يخلق شعورا باليأس وحتمية الانهيار بين الروس. في هذه البيئة ، تختار روسيا تجنب المواجهات المباشرة، وتغيير خط المواجهة بعيداً عن أراضيها. وكانت أول محاولة لروسيا لاستغلال هذه المبادرة هي " التوجه نحو الشرق" وقمة (BRICS) لعام 2015، التي تهدف إلى تعبئة حلفائها. لكنها كانت ناجحة جزئياً فقط. إذ لم تكن دول البريكس مستعدة للتضحية بعلاقاتها مع الولايات المتحدة ، ولم يستطع هذا التوجه تحقيق نتائج سريعة للتأثير على توازن القوى الحالي في النظام الدولي . (Bezrukov,2016)

كما أكد خبراء السياسة الخارجية الروسية على توجه الرئيس بوتين إذ، يقول (ديمتري ترينين) أن الفارق ما بين خطاب (بوتينفي) 2007 م و خطابه في 2014 هو أن الأول اكتفى فيه بتسجيل الاحتجاج على السياسات الأمريكية، أما في الثاني فقد عدد ما تقوم به موسكو للوقوف ضد هذه السياسات. يتمثل موقف الرئيس الروسي برفض العالم " أحادي القطبية ". أما المحلل السياسي " ديمتري بابيتش " فقد أشار إلى أن رسالة بوتين تشير إلى أنه لم يعد بمقدور روسيا تجاوز أخطاء الغرب كما فعلت في حقبة التسعينيات. ويؤكد " فيودور لوكيانوف "، رئيس هيئة رئاسة مجلس السياسة الخارجية و الدفاعية الروسية. على أن بوتين يعمل منهجياً على دحض الدور الذي تقوم به السياسة الأمريكية. كما يؤكد بوتين أن موسكو لا ترغب " بأية هيمنة كونية، ولن تعمل على بناء العالم وفق مقاسها، ولن تشارك في سباقات من أجل العظمة ". هذا ما رفضته الولايات المتحدة الأمريكية و اعتبرته تهديدا لمصالحها الإستراتيجية و سعت لاستنزاف موارد القوة الروسية . (شواح,2016,ص62)

هل تسببت الأزمة الأوكرانية في نشوب حرب باردة جديدة؟ في أعقاب الصراع في أوكرانيا ، أثرة الأزمة الأوكرانية بحيث وصلت العلاقات بين الغرب وروسيا إلى أدنى مستوياتها منذ انتهاء الحرب الباردة. تصاعدت حدة الخطاب السياسي من الجانبين، مما يذكّر بالتوترات الدولية خلال الحرب الباردة. ومع ذلك ، هناك ثلاثة تحفظات مهمة يجب الإشارة لها هنا. أولاً ، بدأت الكتب والمقالات حول "الحرب الباردة الجديدة" بين روسيا والغرب تظهر قبل سنوات من الأزمة الأوكرانية. صدرت الطبعة الأولى من كتاب " الحرب الباردة الجديدة " من قبل (إدوارد لوكاس) في عام 2008 ، ونشر الصحفي الكندي " مارك ماكينون " كتاباً تحت نفس العنوان قبل عام. وتصاعدت حدة التوتر منذ العقد الأول من القرن الحالي ، عندما شرعت إدارة

بوتين التي تعمل بتركيز في مسار إعادة بناء روسيا أقوى ، والتي يمكن أن تتحدى القيم الغربية والنظام العالمي الأحادي الذي ظهر بعد الحرب الباردة. وترد على إشارات تورط الولايات المتحدة في ثورة الورد في جورجيا في عام 2003 والثورة البرتقالية في أوكرانيا (2004- 2005) وفي كلا البلدين ، شارك الجيش الروسي في دعم الحركات الانفصالية في جورجيا عام 2008، وفي أوكرانيا عام 2014 ، على التوالي. إن الحل السلمي في أوكرانيا بحد ذاته لن يحل التوترات الأكبر بين روسيا والغرب. ففي الواقع ، السلام في أوكرانيا ليس قضية داخلية بل قضية دولية من منظور تاريخي أطول ، ومن الواضح أن الأزمة في أوكرانيا تظهر فقط على أنها نزاع عرقي. لكنه صراع حول توازن القوى في النظام الدولي في مرحلة ما بعد السوفييتية، وجزء من تحدي بوتين للنظام العالمي أحادي القطب الذي ظهر بعد الحرب الباردة. على هذا النحو ، لا يمكن حل الصراع إلا في إطار دولي أوسع. (YEKELCHYK,2015,p.p164,165)

وقد أكدت تفاعلات الأزمة الأوكرانية أن روسيا ماضية في استعادة دورها ونفوذها في النظام الدولي، كدولة كبرى لها مصالحها الخاصة التي لا يمكن تجاهلها من جانب الدول الأخرى، ومن بين تلك المصالح تعامل روسيا مع دول الاتحاد السوفيتي السابق على أنها امتداد طبيعي لها لا يمكن السماح لأي أطراف أخرى بالوجود فيه، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي. ووفقاً للكاتب الأمريكي " جورج فريدمان "، فإن الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) واقعي يحاول استعادة ما فقده الاتحاد السوفيتي في السابق، ولذلك حينما غزا بوتين جورجيا، اكتشف أن القدرات العسكرية لحلف الناتو ضعيفة وغير قادرة على الوقوف ضده، ومن المرجح أن تكون جمهوريات البلطيق وبولندا هي بؤر التوتر المحتملة في هذا النزاع المستمر. (محمد،2015،ص14)

إن روسيا تسير في تنظيم علاقاتها مع الغرب والولايات المتحدة وفق سياسة ثلاثية الأبعاد تمتلك الأولى في إعادة بناء نوعاً من التكامل الإقليمي في منطقة أوراسيا بقيادة روسيا الاتحادية يتضمن مجموعة من الجمهوريات السوفيتية السابقة، أما البعد الثاني هو مواجهة المساعي الأوربية لاحتواء روسيا من خلال التدخل العسكري المباشر، وهو ما حدث في جورجيا وأوكرانيا، أما البعد الثالث هو التنافس والتوازن ضد الغرب والولايات المتحدة الأمريكية خارج منطقة أوراسيا مثل الشرق الأوسط ووسط آسيا والشرق الأقصى في محاولة لإضعاف الهيمنة

الأمريكية ولعب دور قوي في إدارة الشؤون الدولية ضمن نظام دولي متعدد الأقطاب. (حميد، 2014، ص454)

لم تشهد أوروبا أزمة منذ انتهاء الحرب الباردة في حجم و تعقيد الأزمة الأوكرانية، ليس لحجم الخسائر البشرية التي يمكن أن ينجم عنها (حرب البلقان كانت أسوء)، ولا لأنها ستترك تأثيراً سلبياً مباشراً في الاقتصاد و حياة الناس، بل و ببساطة لأن أوكرانيا " دولة تخوم تلتقي عندها دوائر جيوسياسية كبرى "، وهذا ما يفسر سعي قادة الدول الغربية في واشنطن و باريس و برلين ، وفي دوائر الاتحاد الأوربي و مجلس حلف الناتو، والاتصالات المستمرة مع المسؤولين الروس، لمحاصرة الأزمة و احتمالات تصعيدها ، و لكن الواضح أن الخيارات المتاحة لكافة الأطراف (بما في ذلك روسيا، و حكومة كييف، والاتحاد الأوربي، والولايات المتحدة الأمريكية) هي خيارات محدودة للغاية . (فيصل، 2016، ص144)

لقد شكلت الأزمة الأوكرانية الحالية علامة فارقة في العلاقات الأمريكية الروسية، من خلال تأثيرها على شكل و هيكل النظام الدولي، الذي أصبح يشبه كثيرا تلك الأجواء التي صاحبت الحرب الباردة. حتى أصبحنا نعود كذلك إلى مصطلحات الحرب الباردة فالأزمة الأوكرانية تحيي من جديد مبدأ توازن القوى .يدل توازن القوى " Power of Balance " على توزيع القوى بين الدول بشكل متساو أو غير متساو. و هي تدل على حالة لا تتفوق فيها دولة على أخرى . فإنها تدل على تساوي القوى القائمة على افتراض أن عدم توازنها أمر خطير. كذلك يتعين على الدول الحذرة التي لا تقف في الطرف المتضرر من ميزان القوى أن يتحالف بعضها مع بعض ضد دولة مهيمنة. (شواح، 2016، ص67)

يعود واحد من كبار الواقعيين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية البروفيسور (جون ميرشايمر) في مقالة نشرت في العدد الأخير من (آذار 2014) من مجلة المصلحة الوطنية The National Interest ليصف الولايات المتحدة الأمريكية بالقوة المعتوهة (Unhinged Power)، حيث يهاجم (ميرشايمر) في هذه المقالة التوسع المفرط من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في التدخل في شؤون العالم، وهو ما يزيد من تفاقم المشاكل وليس حلها، والتصرف على نحو يوحى بأن العالم كله بات يمثل مصلحة وطنية أمريكية، وذلك تحت ذرائع واهية نشرها من وجهة نظر (ميرشايمر) من أسماهم بالليبراليين والمؤسستين والمحافظين الجدد، أما بالنسبة إلى روسيا، وتحت قيادة (بوتين)، فأنها ستسعى جاهدةً إلى

تدعيم نفوذها التقليدي في محيطها الإقليمي والدولي وتجديده، مستغلة ارث سلفها الاتحاد السوفيتي وعلاقتها مع القوى الدولية الكبرى كالصين مثلاً، حيث لوحظ مساعي حثيثة من جانب روسيا لأحياء الإمبراطورية الروسية، كما ظهر ذلك في تعاملها مع الأزمات في كل من جورجيا (2008)، وأوكرانيا (2014)، وأسلوب إدارتها للصراعات الإقليمية في الشرق الأوسط، وتحدي الهيمنة الأمريكية، كما في الأزمة السورية، ومن قبلها أزمة البرنامج النووي الإيراني، وحتى في حرب احتلال العراق عام 2003. (ابوزيد، 2014، ص 28، 34)

ثانياً: الجانب الاقتصادي والتبادل التجاري :

ان معيار تدفق الصادرات والواردات يسمح بتحديد أثر الأزمة الأوكرانية على العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، فان حجم التبادل التجاري بينهما خلال الفترات قبل وبعد الأزمة الأوكرانية يعطي مؤشراً على مدى تأثير هذه العلاقات بتداعيات الأزمة الأوكرانية.

وعليه فقد تم إعداد الجدول التالي:

الجدول رقم (2) : التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في الفترة من عام 2013 إلى العام 2017 :

| السنة | الصادرات | الواردات | الميزان التجاري |
|-------|----------|----------|-----------------|
| 2013 | 11,144.7 | 27,085.7 | -15,940.9 |
| 2014 | 10,752.4 | 23,659.6 | -12,907.2 |
| 2015 | 7,086.5 | 16,365.9 | -9,279.3 |
| 2016 | 5,791.7 | 14,536.0 | -8,744.3 |
| 2017 | 6,998.5 | 17,021.4 | -10,022.9 |

{ الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد دائرة الاحصاء في الولايات المتحدة الأمريكية }

{ U.S. Census Bureau | Foreign Trade | ftdwebmaster@census.gov }

ونلاحظ من خلال الجدول رقم (2) تأثر التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بالأزمة الأوكرانية في سنوات (2014 و2015 و2016)، إذ بلغ حجم الصادرات الأمريكية في عام 2013 مع بداية الأزمة الأوكرانية 11,144.7 بليون دولار، وبلغ حجم الواردات ما يقارب 27,085.7 بليون دولار، بينما في عام 2016، تراجعت الصادرات الأمريكية لما يقارب 5,791.7 بليون دولار، وشهد حجم الواردات تراجعاً ليبلغ 14,536.0 بليون دولار، ويبين الجدول انه في عام 2017 بدأت تظهر مؤشرات ارتفاع على حجم التبادل التجاري بين الدولتين بالمقارنة مع فترة ما قبل الأزمة الأوكرانية، فقد ارتفع حجم

الصادرات إلى 6,998.5 بليون دولار، وشهد حجم الواردات ارتفاعاً ليبلغ 17,021.4 بليون دولار، مع بقاء الميزان التجاري لصالح روسيا الاتحادية، حيث بلغ العجز في الميزان التجاري 10,022.9 - بليون دولار .

والشكل التالي يظهر نوعية السلع المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وحجم التبادل التجاري بينهما في عام 2013 :

الشكل رقم (4) :



(Filis,2014,p26)

إذ بلغ حجم الصادرات الأمريكية في عام 2013 مع بداية الأزمة الأوكرانية 11 بليون دولار، وبلغ حجم الواردات ما يقارب 27 بليون دولار، ويظهر الشكل نوعية السلع المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية، وتحتل روسيا حالياً المرتبة الثلاثين بين أكبر الشركاء التجاريين للسلع، حيث بلغ إجمالي تجارة السلع 24 بليون دولار خلال عام 2017، وبلغ إجمالي صادرات السلع 7.0 بليون دولار. بلغ إجمالي واردات السلع 17 بليون دولار.

بلغ عجز تجارة السلع في الولايات المتحدة مع روسيا 10.0 بليون دولار في عام 2017. ولأن الصادرات الروسية للولايات المتحدة الأمريكية تمثل الجزء الأكبر من الاقتصاد الروسي، فإن روسيا تتضرر بشكل أكبر من العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي على روسيا كرد فعل على التعامل الروسي مع الأزمة الأوكرانية . (Filis,2014,p26) .

وتعد روسيا ثالث أكبر شريك تجاري للاتحاد الأوروبي بعد الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وتعد روسيا المورد الأول للطاقة لأوروبا، فأوروبا تستورد ثلثي احتياجاتها من الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم، وهو ما يؤشر لدى صانع القرار الروسي مدى الحاجة الأوروبية للغاز الروسي . (الأنباري,2016,ص39)

وعلى الرغم من آثار الأزمة الأوكرانية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا مستمرتان في التعاون في عدة مجالات هامة، بغض النظر عن العقوبات، وخصوصاً التعاون النشط بينهما في مجال الطيران وصناعة الآلات، وكذلك في مجال أمن المعلومات، مثل تعاون شركة " Bell " الأمريكية في تكساس التي وقعت اتفاقاً مع " مصنع أورال للطيران المدني " التابع للمؤسسة الحكومية الروسية " Rostec " برئاسة (سيرغي شيميزوف) المقرب من الرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) . في حين قال رئيس غرفة التجارة الأمريكية في روسيا "الكسيس رودزيانكو " : " إنه في الوقت الذي تراجع فيه حجم التجارة الخارجية للاتحاد الأوروبي مع روسيا بمقدار الثلث، فإن حجم التبادل التجاري بين روسيا والولايات المتحدة تراجع بنسبة 6 % فقط، وأن العقوبات الأمريكية طالت المجالات التي كان التبادل التجاري فيها صغيراً في الماضي، مثل المنتجات الحربية ". كما أضاف صاحب المقال أنه : "عندما يكون الأمر من مصلحة الاقتصاد الأمريكي فإن الولايات المتحدة مستعدة لأخذ قيلولة في الحرب الباردة الجديدة مع روسيا ". (شواح,2016,ص70,71)

وتظهر التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية ، بقيام الاتحاد الأوروبي بتقليص الاعتماد على مصادر الطاقة الروسية تدريجياً و البحث عن بدائل مثل الاستثمار الطويل الأجل في الغاز الصخري و مصادر الطاقة المتجددة و تعزيز اعتمادها على مصادر بديلة عن الغاز الروسي و خاصة من قطر التي تمتلك إمكانات ضخمة، و من هنا من المتوقع أن تتزايد أهمية الغاز القطري، ما يعني سعي أوروبا لتعزيز علاقاتها و شراكتها مع قطر، و في هذا السياق لا يستبعد أن يكون أحد أهداف دعم روسيا للنظام السوري هو تعطيل مسار الغرب لنقل الغز القطري بالأنابيب عبر سوريا نحو أوروبا وقد قضت الأزمة السورية على هذا الخيار. (فيصل،2016،ص143)

وقامت موسكو كذلك بفرض عقوبات على الدول الأوروبية تتمثل بمنع صادرات هذه الدول من الوصول إلى الأسواق الروسية، كما قام المصرف المركزي في كل من الصين و روسيا بتوقيع اتفاقية بشأن الدفع بالعملتين الروسية والصينية و ليس الدولار الأمريكي في المبادلات التجارية بينهما و يؤدي هذا الطلب إلى التقليل من الحاجة إلى الطلب على الدولار الأمريكي، كما أعلن بوتين إلغاء مشروع خط أنابيب غاز " التيار الجنوبي" الذي كان من المفروض أن ينقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر قناة تمر تحت البحر الأسود إلى بلغاريا ثم النمسا، على أن يتخذ مسار جديدا يمر عبر تركيا. فقد استخدمت روسيا هذا الأمر كورقة ضغط على أوروبا التي تعتمد على الغاز الروسي كمصدر للطاقة. فصناع القرار الأوروبي و الأمريكي لا يريدون أن تضخ روسيا الغاز إلى أوروبا بعيدا على أوكرانيا، إذ علق على ذلك رئيس شركة "غاز بروم" الروسية بأن روسيا سوف تزود أوكرانيا فقط باحتياجاتها و تكف عن ضخ الغاز إلى أوروبا من خلالها بحيث يحصل الأوروبيين على الغاز الروسي من خلال تركيا . فهذه العقوبات زادت العلاقات الروسية الأمريكية توترا و تعقيدا كما أثرت بدورها على اقتصاد الطرفين بصفة خاصة والاقتصاد العالمي بصفة عامة . (شواح،2016،ص68،69)

وليس الاقتصاد الروسي وحده هو الذي خسر من العقوبات التي فرضها الاتحاد الأوروبي. وكذلك خسر الاقتصاد الأوروبي المضطرب بالفعل، لارتباطه بعلاقات اقتصادية وثيقة مع روسيا ، وإذا انهار الاقتصاد الروسي سيكون التأثير قاسياً على العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. مع استمرار الوضع في أوكرانيا بدون حل ، وبقاء التوترات بين موسكو وبروكسل مرتفعة ، ومع استمرار ارتفاع معدلات البطالة في العديد من الدول الأوروبية ، والنمو الهامشي ، والإرهاق من سياسات التقشف وزيادة تدفق اللاجئين من سوريا ، يبقى من غير المؤكد ما إذا كان الاتحاد الأوروبي سيبقى ثابتاً على سياسة العقوبات ضد روسيا لفترة أطول . (D. Dimopoulos,2015,p,24)

ثالثاً : الجانب الأمني والجيوستراتيجي :

لقد تفاجأ الغرب من حيث أراد أن يفاجئ روسيا؛ فقد أراد أن يعيد رسم الخرائط الجيوستراتيجية في الفضاء الإقليمي الروسي، فاستغلت روسيا الفرصة لفرض خرائط جديدة تتماشى مع مصالحها. و لم تكن أوكرانيا في كل هذا أكثر من ساحة الحرب بالوكالة بين الطرفين بعد أن أساء المخططون الغربيون قراءة رد الفعل الروسي المتوقع ومدى العزيمة التي ستبديها روسيا في وجه الضغوط الغربية. وبهذا، فإن أوكرانيا قد تكون المدخل لنظام أمني أوروبي جديد، بحيث تكون دولة عازلة بين الغرب وروسيا، وتبقي روسيا على نفوذها في مساحات واسعة في شرقها، مع خسارة شبه جزيرة القرم إلى الأبد وربما بعض المناطق المحيطة بها لربطها جغرافياً بروسيا الأمل بل إن اللافت في هذا السياق أن اتفاق مينسك للسلام بين الطرفين الروسي والأوكراني، لم يأت أصلاً على ذكر شبه جزيرة القرم. إن الخيار الآخر هو الحرب الشاملة، ولا يبدو أن أحداً يريد أن يخوضها. فبعد أن تنتهي مرحلة عض الأصابع، سيقبل الغرب، في الغالب، بالخرائط الجيوستراتيجية الجديدة، وتكون أوكرانيا الخاسر الأكبر في المغامرة الغربية - الأميركية غير المحسوبة؛ فميل بوتين للمغامرة والمقامرة بإمكانية قيام حرب يجعل توجيه دفة الأمور في يديه هو . (ابورشيد،2015،ص14)

أما الغرب الذي تُشكل أوكرانيا في مفاهيمه الجيوبولتيكية جزءاً مهماً من " المنطقة المركزية "، وتحتل المساحة الأوسع والأطول في بوابته الشرقية فلن يفرط في فرصة وجود استعدادٍ ورغبة قيادية وشعبية أوكرانية في التقرب منه وربما الاندماج في مؤسساته. ويعني تحقق ذلك، حصول الغرب على أفضلية أمنية واقتصادية وسياسية في هذه المنطقة الحيوية التي تسمى في استعاراته الجغرافية " قلب الأرض ". ومن جهة أخرى، يدرك الغرب أن تراجعها في أوكرانيا قد يرسل رسالة سلبية إلى حلفائه الآخرين في أوروبا الشرقية بعدم موثوقيته وعدم إمكانية الاعتماد عليه في حال تعرضهم أيضاً للتهديد من قبل روسيا، وبخاصة إذا استعادت قوتها الإقليمية والدولية السابقة. ومع ذلك، قد يلجأ الطرفان الروسي والغريب إلى التفاوض، لكنه سيكون تفاوضاً على نزع فتيل الأزمة الحادة بما يخفف توترها، عبر الاتفاق على تهدئة أو على قضايا آنية. لكن المشكلة الجوهرية الجيوبولتيكية المستقرة في مفاهيم الطرفين ومداركهما لن تجد حلاً تفاوضياً، لأنها مشكلة تتعلق بالجغرافيا الثابتة التي تعد محورية في سلوكهما التاريخي. (قدورة، 2014،ص53)

ويمكن القول بوجود قناعة بأن أطراف الأزمة لا تريد لها أن تتحول إلى بداية حرب باردة جديدة، أو صراع عسكري مسلح أو سباق تسلح جديد، بل يستخدمون الأدوات الاقتصادية والسياسية وحتى العسكرية (الرمزية والمحدودة)، بهدف تحقيق مصالح كل طرف من دون رغبة في تحول الصراع إلى صراع عسكري بين القوى الدولية الكبرى. ومع ذلك، لا يمكن القول إن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا مع روسيا ستعود إلى سابق عهدها، حتى إذا تمت تسوية الأزمة الأوكرانية سلمياً ودبلوماسياً في المستقبل. بمعنى آخر، تستطيع كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي تجنب (حرب باردة جديدة) مع روسيا، ولكنهما لا يستطيعان تجنب وجود (سلام بارد) بينهما وبين روسيا في المستقبل. (مطاوع، 2015، ص7)

وبسبب الحرص على تجنب المواجهة العسكرية المباشرة أدى ذلك لعودة الحرب بالوكالة مرة أخرى بين الغرب وموسكو، كما كان عليه الحال زمن الحرب الباردة، حيث كانت الحرب بالوكالة سمةً مميزةً لها، وكثيراً ما كانت المواجهة السوفيتية - الأمريكية يقوم بها أطراف أخرى، كما حدث في كوريا، وفيتنام، وأفغانستان، وانجولا، وغيرها. وهي أوضح ما يكون في الأزمة الأوكرانية. (الشيخ، 2014، ص22)

ومن هنا يمكن القول، إن الفكر الاستراتيجي الروسي صاغ رؤية مفادها ان الصراع الدولي قد انتقل من الرؤية الإيديولوجية بوصفها مدخلاً في صياغة الإستراتيجية إلى توظيف الجيوستراتيجية بوصفها مدخلاً أهم في إعادة النفوذ والسيطرة على أقاليم العالم، ولهذا سعت روسيا إلى إعادة صياغة اسراتيجيتها الطاقوية بما يتكيف مع الدور العالمي، وتسخيرها في خدمة مصالحها الوطنية وأهدافها في الساحة الدولية، وإعادة صياغة التوازن الدولي من جديد. (النائلي، 2017، ص192)

وعلى صعيد عسكري آخر أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية عن إلغاء التدريبات العسكرية المشتركة مع القوات الروسية كان يفترض أن تجري في أيار 2015، مع الإبقاء على خططها السابقة على أزمة أوكرانيا و القاضية بإبقاء عدد من قطع أسطولها البحري في المنطقة ضمن برنامج اعتيادي سابق معد مع الحلفاء، غير أن هذه القطع لن يكون لها أي دور عسكري فيما يجري في أوكرانيا و المنطقة عموماً، و ذلك في محاولة تفادي أي خطوات غير محسوبة قد تشعل فتيل مواجهة أمريكية- روسية غير مقصودة، ويتضمن أيضاً تعليق العلاقات العسكرية " التدريبات و الاجتماعات الثنائية و توقف السفن و مؤتمرات التخطيط العسكري "،

بحسب الأدميرال (جون كيري) المتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكي . وعقدت مشاورات و مناقشات طارئة لحلف الناتو في 4 آذار 2014 بشأن أوكرانيا بعدما طلبت بولندا إجراء مشاورات تحت المادة الرابعة من معاهدة الحلف، وتتيح هذه المادة لأي من أعضاء الحلف أن يطلب إجراء مشاورات حينما يرى أي منهم سلامة أراضيهم أو استقلاله السياسي أو أمنه عرضة للتهديد. وكخطوة أخرى زيادة وجود قوات حلف الناتو حيث اقترح خبراء غربيون إقامة جسر دائم مكون من ثلاثة إلى سبعة آلاف جندي لضمان وجود قوات متقدمة للحلف و تأكيد أمن الدول التي تجاور روسيا مثل دول البلطيق و إظهار التزام الحلف تجاه امن الأقليات الروسية في هذه الدول لتقويض روسيا التي قد تتدخل بحجة حمايتها كما حدث في أوكرانيا . (فيصل، 2016، ص143، 142)

وكان هناك إجماع في الآراء بين حكومات الدول الأقوى بحلف شمال الأطلسي (الناتو) بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية تأييداً لزيادة دوريات القوات الموجودة على أراضي الدول الأعضاء بأوروبا الشرقية بدلا من تأسيس وجود عسكري دائم فيها. وبصرف النظر عن استمرار إجماع الآراء هذا من عدمه، فإنه سيعتمد اعتماداً كبيراً على السلوك الروسي. وفي حال رأى التحالف أن روسيا تنتهك اتفاقية مينسك 2 (اتفاق رباعية النورماندي) التي وقعت عليها روسيا وأوكرانيا وألمانيا وفرنسا في أوائل شباط 2015 أو إذا أقدمت روسيا على اتخاذ إجراءات أخرى، مثل دعم محاولات الانفصاليين في تمديد سيطرتهم على الأرض بحيث تتجاوز تلك التي يسيطرون عليها في الوقت الراهن، فقد يزداد الضغط لإعادة النظر في خيار تمركز قوات قتالية بشكل دائم على أرض دول التحالف الشرقية .

وكما يقال أن الجغرافيا كانت لعنة تطارد كل قائد روسي على مدار التاريخ. تعمل أوكرانيا وبيلاروسيا كمناطق عازلة رئيسية في روسيا مع أوروبا الوسطى والغربية وبهذا الامتداد، فإن الناتو هو الخصم العسكري والسياسي الرئيسي. لقد خاض القادة الروس حروباً دامية من أجل الاستيلاء على هذه المناطق العازلة القيمة وتأمينها والدفاع عنها ، لذا يبدو من العبث أن يدرس أحد بجدية أن العقوبات قد تمنع روسيا من التأكد من أن أوكرانيا لن تصبح أبداً عضواً في الاتحاد الأوروبي أو في الناتو. حتى إذا كانت الجغرافيا وهي من أسباب الأزمة، فإن روسيا ترى نفسها كقوة إقليمية عظمى في الفضاء ما بعد السوفييتي وستفعل أي شيء للمحافظة على سيطرتها الإقليمية ونفوذها. ولا ينبغي لأحد أن يفاجأ بعزم موسكو على الحفاظ على مجال نفوذها وإعادة تأكيده في ذلك الجزء من العالم. بعد كل شيء، هذا بالضبط ما فعلته الولايات المتحدة في الثمانينات في نيكاراغوا . (D. Dimopoulos, 2015,p 24)

وفي تصريح لجريدة روسيا ما وراء العناوين، يقول " يوري بالوفسكي "، القائد السابق للأركان العامة للجيش الروسي: " لن يكون في العقيدة الجديدة للأمن القومي - التي يجري اليوم الإعداد للإعلان عنها بسبب التحديات المستجدة لأمن روسيا - فقرة حول توجيه ضربة نووية وقائية في حالة نشوء تهديدات لأمن دولتنا . ومع ذلك، تحتفظ موسكو لنفسها بحق امتلاك السلاح النووي وبحق استخدامه في حالة الضرورة "، ويضيف المحلل السياسي " دميتري ليتوفكين " لروسيا ما وراء العناوين " ترى روسيا في التهديد العسكري المتمثل في توسيع حلف شمال الأطلسي نحو الشرق دافعاً يجبرها على تحديث أسلحتها النووية الإستراتيجية. وفي

هذا السياق، طورت روسيا أنواعاً جديدة من الصواريخ الباليستية، كما تواصل تحديث طيرانها الاستراتيجي وبناء غواصات جديدة ونشر منظومة حديثة لرصد المجال الفضائي. (شواح،2016،ص65)

لا شك أن روسيا قد دفعت ثمناً اقتصادياً وسياسياً باهظاً لتدخلها في أوكرانيا، غير أن الغرب كذلك يدفع هو الآخر ثمناً باهظاً وقد تتضاعف التكلفة وتشمل الولايات المتحدة نفسها. فكون الولايات المتحدة، على عكس أوروبا، محصنة من أي انتقام اقتصادي روسي مؤثر، لا يعني أن روسيا منزوعة الأسنان أمامها؛ فثمة ملفات دولية كثيرة تستطيع روسيا أن تثيرها مثل الملف النووي الكوري الشمالي، والمفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي، أو حتى في سورية وليبيا. وحسب أحد المستشارين رفيعي المستوى في وزارة الدفاع الروسية، قد يذهب الرد الروسي على الضغوط الأميركية والغربية أبعد من أوكرانيا. فروسيا، قد تعيد النظر في تقديم تكنولوجيا عسكرية متقدمة وحساسة تطلبها الصين، ما سيؤهلها لإلحاق أضرار كبيرة بالبحرية الأميركية في المحيط الهادئ في حال نشوب حرب بين البلدين. وحسب هذا المسؤول، فإن الصين تطلب هذه التكنولوجيا منذ وقت طويل، لكن روسيا كانت ترفض ذلك حتى لا تغضب الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى، قد تسلح روسيا إيران وتدعمها في أي مواجهة مع المملكة العربية السعودية لرفع أسعار النفط بشكل كبير . باختصار، بإمكان الغرب والولايات المتحدة تكبيد روسيا كثيراً من الخسائر السياسية والاقتصادية، غير أن التورط الواسع في الصراع الأوكراني والتصعيد مع روسيا سيكون مثل دخول حقل أشواك؛ إذ لا يمكن أبداً تجنب شوكة. ومن ثم، فالحل سيكون دبلوماسياً يراعي المصالح الروسية. (ابورشيد،2015،ص15،14)

وأخيراً وفي الوقت الذي يطلب فيه حلف شمال الأطلسي (الناتو) إجماع الآراء بين أعضائه للعمل بمقتضيات التحالف، فإن قرار إرسال قوات واستقبالها واستخدامها يعتبر حقاً وطنياً أصلياً لا يستلزم الاعتماد على اتفاق التحالف بأسره. وفي حال حدوث أزمة وتفاقمها، سيتم اتخاذ هذه القرارات في لندن وباريس وبرلين ووارسو وفي المقام الأول واشنطن وقد يتم تنفيذها سواء وافق جميع الدول الأعضاء بحلف شمال الأطلسي (الناتو) أم لا . (لاراي، 2017، ص15)

يبدو أن روسيا لا تستطيع التراجع في أوكرانيا أو أن تتركها لتصبح جزء من الاتحاد الأوروبي أو حلف الناتو؛ إذ فضلاً عن المشاعر القومية الروسية التاريخية تجاهها واعتبارها جيوبوليتيكياً "منطقة مصالح متميزة"، فإنها تقع في جوارها المباشر، وتشكل مساحة ضخمة تبلغ نحو 603 آلاف كلم²، وتتكون من كتلة بشرية كبيرة يبلغ عددها نحو 48 مليون نسمة، ما يجعلها الحصن الإستراتيجي الواسع والأخير الذي يعزل روسيا عن الغرب وحلفائه. ومع اعتبار شبه جزيرة القرم جزءاً من روسيا بعد ضمها، فليس من المتصور أن تتخلى عنها، وبخاصة أنها ترغب في ضمان وجود دائم لأسطولها في البحر الأسود من دون اتفاقية مشتركة مع الغرب في أوكرانيا المعرضة للنفوذ الغربي. (قدورة، 2014، ص53)

الأزمة الأوكرانية ومستقبل العلاقات الأمريكية الروسية :

تمثل الأزمات المتعاقبة في العلاقات الأمريكية- الروسية فرصة لمراجعة طبيعة علاقات التنافس والتعاون بين هاتين الدولتين، اللتين لا يبدو إنيهما في وارد تجاوز المرحلة السابقة ، وما رافقها من صراعات وخلافات كادت تضعهما أكثر من مرة على حافة المواجهة . ويبدو إن الأزمة الأوكرانية بما رافقها من تداعيات قد أثارت الكثير من التكهانات حول مستقبل العلاقات الأمريكية- الروسية ومصالح الدولتين في المنطقة. بينما يشير الواقع إلى أن الصراع الذي كان قائماً بين قطبي السياسة الدولية أبان الحرب الباردة ما عاد موجوداً ولا فرصة لعودته مجدداً، وتجدد المنافسة بينهما خصوصاً في الأزمة الأوكرانية، فأن هناك مؤشرات تعطي تصوراً لمستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على النحو التالي :

1- إن هناك الكثير من القضايا الدولية تتطلب التنسيق والتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا منها ما كان متعلقاً بتحقيق الوقاية من أسلحة الدمار الشامل والإرهاب.

2 - إن كل الدولتين لا ترغبان بوجود فراغ امني في أفغانستان وغيرها من الملاذات الآمنة للفصائل المسلحة المناهضة للجانبين كما هي الحال مع تنظيمات القاعدة وداعش .

3 - إن قضية أوكرانيا وما يماثلها يمكن أن تحل عبر الدبلوماسية والجهود السياسية ولا حاجة لتحويلها إلى صراع مسلح بين الجانبين الأمريكي والروسي .

4 - إن أمام الجانبين تحديات أخرى يمكنهما التعاون بشأنها لاسيما الصعود الصيني، والتهديدات العابرة للحدود، أو تهديد الدول النووية .

5 - تسعى الولايات المتحدة من خلال العقوبات إلى إرغام روسيا على تبني معايير حقوق الإنسان وفق الطريقة الأوروبية .

6 - ان المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية غالباً ما تتغلب على الأزمات المؤثرة في علاقاتهما المتبادلة .

7 - يدرك الأمريكيون أن مصالحهم تكمن في وجود روسيا مستقرة ومزدهرة ومترابطة بشكل وثيق مع العالم. وإذا اعتبر أي من الطرفين الآخر عدواً جيوسياسياً رئيساً فإن محصلة اللعبة ستكون صفراً لكليهما.

8 - وفيما يتعلق ببناء منظومة الدرع الصاروخي الأميركية بالقرب من الحدود الروسية، فلن يقدم حلف شمال الأطلسي (الناتو) على الأرجح الضمانات القانونية التي طلبتها روسيا، بينما لن

تتخلى الأخيرة عن معارضتها لنشاء تلك المنظومة. ومن ثم، فقد يتواصل سباق التسلح. (الربيعي،2016،ص165،164)

وعلى الرغم من التراجع الأمريكي في إدارة بعض الأزمات والصراعات الدولية مؤخراً (مثل الأزمة الأوكرانية، والصراع في سوريا وغيرها)، فإن مكانة الولايات المتحدة ونفوذها الحقيقي لم يتضرر كثيراً حتى الآن . فالمصالح الأمريكية العليا لم تضرر ، والأمن الأمريكي (أو أمن حلفائها) غير مهدد بصورة خطيرة. والاتهام الذي يوجهه البعض إلى الإدارة الأمريكية بتعاملها اللين والضعيف تجاه روسيا الاتحادية والرئيس الروسي (بوتين)

على سبيل المثال ليس صحيحاً. فالولايات المتحدة الأمريكية، كقوة دولية عظمى، لديها من الالتزامات والواجبات ما يوجب عليها التحرك بتأنٍ وبصبر استراتيجي شديد (على حدّ قول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندوليزا رايس)، وأن تنظر إلى الصورة الكاملة على المدى البعيد، وليس على المدى القصير، وإلى المكاسب الوقتية ان الولايات المتحدة الأمريكية تعلم جيداً أين تقع مصالحها الوطنية الجوهرية التي تستحق وحدها المخاطرة بالتورط في صراعات مع بقية القوى الدولية في إي منطقة من العالم، وان التراجع الذي يراه البعض ما هو إلا إستراتيجية وتكتيك أمريكيان يندرجان تحت ما يمكن ان نسميه " التقييد الاستراتيجي " (Strategic Restraint)، بتعبير كل من " ستيفن والت وجون ايكنبيري ". (ابوزيد،2014،ص30)

وكانت روسيا تسير في نفس الوقت في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية من موقف دفاعي إلى هجومي بشكل مستمر، حيث اشتكى المسؤولون الروس باستمرار من تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية الروسية، مثل تمويل المنظمات الروسية غير الحكومية المعنية بالسياسة وحقوق الإنسان، وفي عام 2016 بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بدأت روسيا مرحلة جديدة من التعامل مع أمريكا، حيث بدأت وسائل الإعلام المدعومة من الحكومة الروسية تهتم بالحملة الانتخابية الرئاسية الأمريكية. ووجهت الولايات المتحدة اتهامات لروسيا بقرصنة الحسابات الالكترونية للجنة الوطنية للحزب الديمقراطي وحسابات مسؤولي الحزب .

وكان الجزء الأكثر أهمية في الحملة واضحاً، حيث بدأت وسائل الإعلام الروسية، ولأول مرة منذ الحرب الباردة، في التحدث عن قضايا سياسية محلية في بلد أجنبي، وبثت تغطيتها إلى جمهور ذلك البلد. وعلى الرغم من أن هذه الممارسة لم تكن جديدة، إلا أن الوسائل والطرق المستخدمة كانت جديدة ومركزة. وما فعلته روسيا بالولايات المتحدة في عام 2016 كان

مماثلاً في النوع، مختلفاً في الحجم مما كانت تفعله هيئات البث الأمريكية والغربية الأخرى ضد الاتحاد السوفيتي في أوقات الحرب الباردة. وأثبتت الدعاية الروسية بشكل واضح تفوقها حتى على نفسها. لقد نجحت إلى أبعد من ما كان مخطط لها لزرع عدم الثقة في النظام السياسي الأمريكي وعمله. (Trenin,2018,p20)

وعلى صعيد متصل كان لمزاعم التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية 2016 تأثير سلبي بالغ على العلاقات الأمريكية الروسية، فحسب ما صرح به المحقق الخاص في التدخلات الروسية في الانتخابات الأمريكي روبرت مولر فإن وحدة خاصة من الاستخبارات الأجنبية الروسية (GRU) هي من قامت بعملية التدخل بقصد التأثير على الانتخابات الأمريكية. وقد تشكلت الوحدة من فريقين، كانت مهمة الأول منهما القرصنة للحصول على البيانات، بينما كلف الفريق الثاني بنشر هذه البيانات وإدارة عملية التلاعب بتوجهات الرأي العام للناخبين. وقد استخدم فريق القرصنة طريقتين: الأولى كانت عبر اختراق البريد الإلكتروني للحزب الديمقراطي؛ من ضمنهم - على وجه التحديد - المرشحة السابقة هيلاري كلينتون وأعضاء حملتها الانتخابية. وربما تكون من أبرز الحالات التي اشتهرت هي تسريب رسائل مدير حملتها جون بوديستا. أما الثانية فكانت عن طريق اختراق شبكات الحواسيب و تثبيت البرامج الضارة التي سمحت لهم بالتجسس على المستخدمين، والتقاط نقرات المفاتيح، والصور، وسرقة الملفات.

ومن الجدير بالذكر أن القرصنة الروس، وبالإضافة إلى اختراقهم للجنة الحزب الديمقراطي، قاموا باختراق المجالس المحلية للانتخابات في الولايات الأمريكية الأمر الذي يرفع من نسبة الشكوك حول تأثير هذه الاختراقات على مجمل عدد الأصوات التي حصل عليها المرشحين الرئاسيين حينها. أما الفريق الثاني الموكل بالبيانات المسروقة فقد كُلف بالتعامل معها وفق طريقتين أيضا: الأولى وكانت من خلال نشر هذه البيانات على نطاق واسع من خلال استحداث منصات خاصة أو الاستعانة بمنصات موجودة مسبقاً، فقد تم إنشاء منصة دُعيت بـ "DCleaks" وهي الشبيهة من حيث عملها بمنصة "wikileaks" التي تم توظيفها هي أيضاً؛ في حين كانت الطريقة الثانية تقوم على استغلال منصات التواصل الاجتماعي من أجل التأثير على الناخبين من خلال الإعلانات الموجهة.

وفي هذا السياق يمكن فهم عملية التسريب الأضخم في تاريخ منصات التواصل الاجتماعي التي حدثت منذ عدة أشهر، وعرفت حينها بفضيحة "كامبردج أنلاتيكا" حيث تم تسريب بيانات أكثر من 50 مليون مستخدم للفيسبوك في الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن مئات الآلاف من الحسابات الوهمية التي تم إنشائها سواء عبر منصة توتير أو الفيسبوك.

واخيراً، مازال الوقت مبكراً لمعرفة المدى الذي وصلته الإستراتيجية الروسية في التأثير على نسب التصويت بين (دونالد ترامب) و(هيلاري كلينتون)، أو لأي مدى خدمت هذه الإستراتيجية الرئيس (ترامب) للوصول إلى سدة البيت الأبيض، ما يهم حالياً هو أن روسيا استطاعت فعلاً التدخل في الانتخابات الأمريكية، والتأثير عليها، وإثبات أن الولايات المتحدة الأمريكية غير محصنة ضد الاختراق عالي المستوى الذي تم ضد واحدة من أهم عناصر سيادتها القومية من خلال استخدام آليات تكنولوجيا المعلومات. (عودة،2017)

إن تتبع الرد الأمريكي ومعرفة الإستراتيجية التي سوف تتعامل بها مع هذا الاعتداء الروسي سوف يؤسس لمرحلة جديدة في النظام الدولي، فكما كان هجوم بيرل هاربر محورياً للتأسيس للنظام الدولي الذي ساد بعيد الحرب العالمية الثانية، وهجوم الحادي عشر من سبتمبر محورياً في التأسيس للحرب العالمية على الإرهاب، والأزمة الأوكرانية كبدايةً لصعود الروسي في النظام الدولي، ربما يكون هذا الاعتداء الروسي مؤسساً لمرحلة جديدة لحرب المعلومات (السايبرانية) على المستوى العالمي.

وقد أثرت مزاعم التواطؤ المحتمل بين الكرملين وبعض أعضاء فريق الحملة الانتخابية لرئيس الأمريكي ترامب أي فرصة لتحقيق الاستقرار بين البلدين ، حتى على مستويات أقل في العلاقات الأمريكية الروسية. وبدلاً من ذلك ، تراجمت العلاقات أكثر. ونتيجة لذلك ، فرضت الولايات المتحدة ، في آب 2017 ، عقوبات جديدة وأكثر تدخلاً على روسيا. ووصفت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية، التي تمت الموافقة عليها في كانون الأول 2017، روسيا رسمياً، إلى جانب الصين، منافسة كبرى للولايات المتحدة. (Trenin,2018,p 21)

الخاتمة : النتائج واختبار الفرضية

يبدو أن الغرب عموماً، والولايات المتحدة بخاصة، يواجه اليوم تحدياً حقيقياً لبنية النظام العالمي الأحادي القطبية، والذي قام بعد انهيار الاتحاد السوفيتي؛ فبعد نحو ربع قرن من التوسع الأمريكي - الغربي والانكفاء الروسي عن الفضاء السوفيتي السابق، يبدو أن روسيا قررت أنه لم يعد بإمكانها غض الطرف أكثر عن المحاولات الغربية الإخلال بالتوازن الاستراتيجي العسكري بين الطرفين، فضلاً عن محاصرتها جغرافياً عبر الجمهوريات السوفيتية سابقاً، وهذا ما ظهر جلياً من نتائج الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية وعلى طبيعة النظام الدولي .

ولقد تغير التوازن الدولي السائد منذ انهيار الاتحاد السوفيتي، وإعلان قيام النظام الدولي الجديد، حيث رأى كثير من العلماء ودارسي العلاقات الدولية أن نظام توازن القوى الذي ساد طوال الحرب الباردة، ونظام أحادي القطبية الذي ساد ما بعد الحرب الباردة إلى الآن لم يعد ملائماً لتفسير طبيعة النظام الدولي الجديد. وهو ما جعل البعض يتجه إلى إتباع نظريات، مثل توازن التهديد، التي وضعها " ستيفن والت"، أو الاعتقاد بأن الجمع بين نظرتي توازن القوى ونظرية المنفعة الجماعية (Collective Goods) من الممكن أن يقدم تفسيراً أفضل لنظام الدولي الجديد، خصوصاً في ظل انعدام وجود سلوك دولي يدعو إلى التوازن أو يحبذ.

يمكن القول بأن المرحلة الحالية هي بداية تراجع نظام القطبية الأحادية في العالم وانحسار الدور الأمريكي على الساحة الدولية، وبروز قوى دولية جديدة تحاول استغلال ظرفية الانكماش الأمريكي الحالي لمصلحة توسعها إقليمياً ودولياً ومحاولة إيجاد نوع من التوازن العالمي وإنهاء حالة القطبية الأحادية التي سادت العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي قبل ثلاثة عقود. وتعد روسيا والصين أهم قوتين دوليتين في هذا السياق، إضافة إلى قوى أخرى صاعدة مثل الهند والبرازيل، على الرغم من محدودية دورهما دولياً. وتعد الأزمة الأوكرانية الحالية أبرز تجليات هذه المرحلة التاريخية الجديدة في العلاقات السياسية الدولية والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جانب وروسيا الاتحادية من الجانب الآخر.

ومن خلال دراسة الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية، تبين بأنها من أكثر الأزمات تعقيداً التي عرفها العالم بعد الحرب الباردة؛ حيث جعلت العالم يعيش جدلاً كبيراً حول مصير النظام الدولي الأحادي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مقابل إصرار روسيا على استرجاع مكانتها العالمية المؤثرة في النظام الدولي، وبناءً على هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

أولاً : لعل أهم ما نتج عن الأزمة الأوكرانية هو عودة روسيا إلى الساحة الدولية قوةً إقليمية ودولية جديدة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مستفيدة من التراجع الكبير على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري للولايات المتحدة الأمريكية .

ثانياً : فقد أظهرت هذه الأزمة مدى انكشاف وضع النفوذ الدولي الأمريكي والأوروبي في التأثير على التطورات الجارية في العالم، إذ بدا واضحاً للجميع أنهما لم يعدان كما كانتا من قبل قوى دولية (سياسياً أو عسكرياً) كبرى، فقد عجزت القوى الأوروبية التقليدية (فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا) والولايات المتحدة عن الوقوف في وجه روسيا ومنعها من غزو واحتلال القرم، أو حتى إجبارها على قبول التصور الغربي لحل الأزمة، وهو ما يعني إخراج الاتحاد الأوروبي من معادلات التوازن في المستقبل . من ناحية أخرى، لا تريد الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها الدخول في مواجهات عسكرية، وقد تفرز تداعيات على توازن النظام الدولي، كما لا تريد أن تتورط في عالم الفوضى والاضطراب ، بل تسعى إلى تحقيق التقدم والازدهار، وأن التوجه الأكثر عالمياً اليوم ليس صوب حرب باردة جديدة، إنما هو مزيج من العولمة وثورة تقنية المعلومات وحسب.

ثالثاً : ان إسقاط الحكومة الأوكرانية الموالية لروسيا برئاسة يانوكوفيتش وعزله من منصبه، قلل من حظوظ روسيا في السيطرة على الأوضاع في أوكرانيا، ما دفعها للتدخل عسكرياً في شبه جزيرة القرم، وضمها إلى روسيا الاتحادية، وبذلك استطاعت روسيا تأمين ضمان بقاء الأسطول الروسي في القرم. كما وعملت على تقديم دعم دائم للانفصاليين في شرق وجنوب أوكرانيا مما يدل على سعيها في المحافظة على مناطق نفوذها .

رابعاً: ان العقيدة الإستراتيجية الروسية تعتبر أوكرانيا حصناً استراتيجياً يعزلها عن الغرب وحلفائه، كما تعتبرها المنفذ الأهم والوحيد الآمن لوصولها للمياه الدافئة، ولذلك فإنه من الصعب ومن المستحيل أن تتخلى روسيا الاتحادية عن أوكرانيا، وان الأقليات الروسية الموجودة في أوكرانيا هي الحجة المشروعة التي من خلالها تمنح روسيا نفسها حق التدخل في الشؤون الداخلية لأوكرانيا باسم الدفاع عن حقوق الأقليات الروسية، يعتبر بوتين أوكرانيا امتداداً للاتحاد السوفيتي السابق جغرافياً، تاريخياً وثقافياً، لذا فقد ركز في سياسته الخارجية على تقوية نفوذه في أوكرانيا، واعتبارها بأنها شأن داخلي، وأن أي مساس بأمن أوكرانيا يعتبر مساساً بأمن روسيا القومي لأنها تعتبر أهم شروط إحياء الأمجاد الإمبراطورية.

خامساً: لم يكن للعقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب على روسيا القدرة على حد من التدخل الروسي في أوكرانيا، أو على منعها من ضم شبه جزيرة القرم، بل أقتصر تأثيرها على الاقتصاد الروسي أي أنها لم تستطع تحقيق أهدافها، من ناحية أخرى كان للعقوبات تأثير على الاقتصاد الأوروبي، سبب تداخل المصالح الاقتصادية بين أوروبا وروسيا، وللاعتدال الأوروبي الكبير على الغاز الروسي، والحفاظ على الأمن الطاقوي، وتدرك روسيا والرئيس بوتين ذلك جيداً، وهو ما جعله متيقناً من عدم فعالية تلك العقوبات.

سادساً: شكل تدهور الأوضاع في أوكرانيا وسقوط اعدد كبيرة من الضحايا أساساً من اجل التوصل إلى طرق سلمية لحل سلمي لإنهاء الأزمة، وتم إبرام اتفاقيتين " مينسك 1" و اتفاق رباعية النورماندي " مينسك 2 " بين الانفصاليين والحكومة الأوكرانية من اجل وقف إطلاق النار، إلا انها فشلت في إيجاد حل للأزمة، فقد كانت المواجهات في تزايد مستمر في مناطق التوتر في جنوب وشرق أوكرانيا

سابعاً: ان التنافس بين روسيا الاتحادية و الولايات المتحدة الأمريكية حول أوكرانيا يقوم بالأساس للسيطرة على المجال الجيوبوليتيكي للمنطقة، وكذلك لتباعد واختلاف المصالح الوطنية بين الطرفين. فالمصلحة الوطنية لروسيا تفرض عليها ان تتعامل مع الأزمة الأوكرانية على أساس أنها أزمة تهدد أمنها القومي، واستمرارها دون تدخل روسي سوف يؤدي لا محالة إلى تهديد مصالحها في المنطقة، وزعزعة نفوذها في مجالها الحيوي. أما المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية فتقودها لنظر للأزمة الأوكرانية باعتبارها فرصة من أجل فرض تواجدتها في المنطقة وتقويض السيطرة الروسية على أوكرانيا ومحاولة لتطويق روسيا في مناطق الجوار القريب لروسيا.

ثامناً : إدراك روسيا أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتجه للتصعيد؛ لأن مصالحها في أوكرانيا ليست كمصالح روسيا، فالولايات المتحدة لن تُقبل على دخول حرب تعلم أنها ستخسرهما لأن خصم أمريكا اليوم يتمثل في دولة لا تستطيع مجابهتها في عقر دارها، إن الاختلاف في أمريكا حول تسليح أوكرانيا من عدمه، يعكس لنا التردد في الموقف الأمريكي وتراجع الهيمنة الأمريكية، و يوحى بإقامة نظام متعدد الأقطاب تتوازن فيه القوى العالمية الكبرى مثل روسيا والصين.

تاسعاً: بعد الأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية في مختلف المجالات والمجال الاقتصادي على وجه الخصوص، فإن القول بعودة الحرب الباردة من جديد بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبح أمراً محتملاً بعد الأزمة الأوكرانية ، لأنها قد أظهرت للعالم عموماً ولأمريكا بشكل خاص بأن روسيا عادة قوة جيوبوليتيكية لا يستهان بها، وتمتلك القدرة على الدفاع عن مجالها الحيوي، ومن اجل التوصل إلى حل سلمي وتفادي الصدام بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على الطرفين العمل على التعاون من أجل حل الأزمة في أوكرانيا، وتحييد المصالح جانباً ، فليس من مصلحة الطرفين الدخول في حرب باردة جديدة مع أن ملامحها تنذر بقيامها مجدداً وذلك لتفادي تداعياتها على الأمن الدولي وعلى المجتمع الدولي بأكمله.

وبالرجوع إلى فرضيات الدراسة سالفه الذكر خلصت الدراسة إلى ما يلي :

أ - على ضوء ما خلُصت إليه الدراسة يؤكد تحقيق الفرضية الأولى التي نصت على وجود علاقة ارتباطية بين الأزمة الأوكرانية وبين العلاقات الأمريكية الروسية، لما كان لهذه الأزمة من تداعيات واضحة ومباشرة على طبيعة العلاقات الروسية الأمريكية، وبالتالي تؤكد على الارتباط المباشر والواضح للأزمة الأوكرانية وأثرها وارتباطها بالعلاقات الأمريكية الروسية .

ب - وقد أظهرت الدراسة ازدياد آثار الأزمة الأوكرانية على مختلف جوانب العلاقات الأمريكية الروسية، السياسية، والاقتصادية، والأمنية والعسكرية، بما يثبت من تحقق الفرضية الثانية التي تبنتها الدراسة والتي نصت على وجود علاقة طردية تنص على أنه كلما ازداد التوتر في الأزمة الأوكرانية يزداد تأثيرها وتداعياتها على العلاقات الأمريكية الروسية .

قائمة المصادر والمراجع :

القرآن الكريم

الكتب باللغة العربية :

- 1- (الخرجي, ثامر, 2005) العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات, الطبعة الأولى, دار مجدلاوي للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.
- 2- (الرفيعي, علي, 2016) القوة الناعمة وأثرها في مستقبل الهيمنة الأمريكية, الطبعة الأولى, مكتبة السنهوري, بيروت.
- 3- (الطائي, طارق, 2012) العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة, الطبعة الأولى, مركز حمو رايب للبحوث والدراسات الإستراتيجية, بغداد.
- 4- (العساف, سوسن, 2008) إستراتيجية الردع العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي, الطبعة الأولى, الشبكة العربية للأبحاث والنشر, بيروت.
- 5- (العلي, علي, 2016) مؤشرات القوة والتأثير في الإستراتيجية الأمريكية, الطبعة الأولى, دار السنهوري, بيروت.
- 6- (الكوخي, محمد, 2015) الأزمة الأوكرانية وصراع الشرق والغرب جذور المسألة ومآلاتها, الطبعة الأولى, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.
- 7- (النائي, عناد, 2017) روسيا الاتحادية ومستقبل التوازن الاستراتيجي العالمي, الطبعة الأولى, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت.
- 8- (النعمي, احمد, 2011) عملية صنع القرار في السياسة الخارجية, الطبعة الأولى, دار زهران, عمان, الأردن.
- 9- (بريجنسكي, زبغنيو, 200) رقعة الشطرنج الكبرى, الطبعة الأولى, ترجمة : أمل شرقي, دار الأهلية للنشر والتوزيع, عمان, الأردن.

10- (خالد والمهدي, بومنجل وفاروق, 2018) إدارة النزاع في أوكرانيا بين المقاربة الأمنية الروسية والأمريكية, الطبعة الأولى, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية , برلين, ألمانيا.

11- (دوغين, الكسندر, 2004) أسس الجيوبوليتكا مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي, الطبعة الأولى, ترجمة : عماد حاتم, دار الكتاب الجديد المتحدة, بيروت.

12- (قلعجية, وسيم, 2017) روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين, الطبعة الثانية, الدار العربية للعلوم ناشرون, بيروت.

13- (لارابي, ستيفن وآخرون, 2017) روسيا والغرب بعد الأزمة الأوكرانية, الطبعة الأولى, مؤسسة RAND, كاليفورنيا, الولايات المتحدة الأمريكية.
الدوريات باللغة العربية :

1- (الانباري, احمد) " العلاقات الروسية العربية وتطوراتها بعد أحداث أوكرانيا 2014 ", مجلة العلوم القانونية والسياسية, 2016, المجلد 5, العدد 25, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, بغداد.

2- (عبيد وفتحي, قاسم ومحمد) " الأزمات الدولية ومستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية الأزمة السورية والأزمة الأوكرانية امودجاً", مجلة قضايا سياسية, 2016, العدد 43-44, جامعة النهرين, بغداد.

3- (ابوارشيد, اسامة) " الأزمة الأوكرانية أمريكياً: إعادة بعث الحرب الباردة ", سلسلة تحليل السياسات, 2014, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.

4- (ابوارشيد, اسامة) " الولايات المتحدة وجدل تسليح أوكرانيا ", سلسلة تحليل السياسات, 2015, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.

5- (ابوزيد, احمد) " الواقعيون الجدد ومستقبل القوة الأمريكية: مراجعه للأدبيات ", المجلة العربية للعلوم السياسية, 2014, العدد 43-44, الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

- 6- (الباسوسي، مريم) " خيارات محدودة: ابعاد الموقف الغربي من أزمة أوكرانيا "، مجلة السياسة الدولية، 2014، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.
- 7- (البياتي، احمد) " موقف جمهورية روسيا الاتحادية من توسيع حلف شمال الأطلسي "، مجلة دراسات إقليمية، 2005، العدد 4، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- 8- (الحيالي، نزار) " العلاقات الأمريكية الروسية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية "، مجلة قضايا سياسية، 2009، العدد 16، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة النهريين، بغداد.
- 9- (الدسوقي، ابوبكر) " احداث القرم والحرب الباردة الجديدة "، مجلة السياسة الدولية، 2014، المجلد 49، العدد 196، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.
- 10- (الربيعي، كوثر) " الأزمة الأوكرانية والعلاقات الأمريكية الروسية التاريخ والجيوسراتيجية "، مجلة قضايا سياسية، 2016، العدد 45-46، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة النهريين، بغداد.
- 11- (السرحان، صايل) " اثر التطورات الجديدة في السياسة الخارجية الروسية على بنية النظام الدولي "، مجلة المنارة، 2011، المجلد 17، العدد 2، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.
- 12- (السلامي، سامي) " تجليات أزمة أوكرانيا: تحركات روسيا لمواجهة الضغوط الغربية "، مجلة السياسة الدولية، 2015، المجلد 50، العدد 201، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.
- 13- (السيد، عزت) " واشنطن وموسكو بين التباعد والتقارب "، مجلة السياسة الدولية، 2016، المجلد 51، العدد 203، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.
- 14- (الشيخ، نورهان) " استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديليه في النظام الدولي "، مجلة السياسة الدولية، 2014، المجلد 50، العدد 198، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.
- 15- (الشيخ، نورهان) " القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا "، مجلة السياسة الدولية، 2014، المجلد 49، العدد 195، مركز الأهرام للدراسات، القاهرة.

- 16- (الشيخ, نورهان) " روسيا والاتحاد الأوروبي - صراع الطاقة والمكانة ", مجلة السياسة الدولية, 2006, العدد 42, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 17- (الشيخ, نورهان) " مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية, مجلة البيان, 2009, مجلد 1, مجلة البيان والمركز العربي للدراسات الإنسانية القاهرة, الرياض, السعودية.
- 18 - (الصيد, مصطفى) " الحلف الأطلسي والمتوسط بين بوتين وترامب ", مجلة السياسة الدولية, 2017, المجلد 52, العدد 207, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 19- (أمين, نظير) " التداعيات الإقليمية والدولية لأزمة القرم بين شواهد التاريخ وجدال النزاع الروسي - الأمريكي على مناطق النفوذ ", مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, 2014, المجلد 10, العدد 3, جامعة كركوك, العراق.
- 20- (براك, واثق) " التنافس الأمريكي الروسي في القوقاز الحرب الروسية الجورجية امودجاً ", مجلة ابحاث كلية التربية الأساسية, 2009, المجلد 9, العدد 2, جامعة الموصل, الموصل, العراق.
- 21- (حافظ, طالب) " المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز ", مجلة كلية التربية للبنات, 2012, المجلد 3, مركز الدراسات الدولية / قسم الدراسات الأوروبية, جامعة بغداد, بغداد.
- 22- (حميد, هاله) " العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام 2001 ", المجلة السياسية والدولية, 2014, العدد 25, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, الجامعة المستنصرية, بغداد.
- 23- (خليل, سهاد) " المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي أزمة القرم امودجاً ", مجلة دراسات دولية, 2017, العدد 70, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, بغداد.
- 24- (دياب, احمد) " أوباما وإعادة صياغة العلاقات الأمريكية الروسية ", مجلة السياسة الدولية, 2009, العدد 176, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.

- 25- (سعد الدين، عزت) " تكاليف المنافسة : التحديات امام مكانة روسيا في الإستراتيجية العالمية " , مجلة السياسة الدولية, 2014, المجلد 49, العدد 195, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 26- (سماين, جله) " آخر حروب جزيرة العالم: جويوبوليتيكا روسيا المعاصرة " , مجلة المستقبل العربي, 2017, العدد 459, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
- 27- (شادي, هاني) " الثقة المفقودة: الصراع الروسي الأوروبي على الفضاء الأوراسي " , مجلة السياسة الدولية, 2014, المجلد 49, العدد 195, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 28- (شليبي, أمين) " ابعاد الحرب الباردة الجديدة ومستقبلها بعد الانتخابات الأمريكية " , مجلة السياسة الدولية, 2017, المجلد 53, العدد 207, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 29- (شليبي, أمين) " بوتين وسياسة روسيا الخارجية " , مجلة السياسة الدولية, 2009, المجلد 44, العدد 175, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 30- (صيوان, هيثم) " روسيا الاتحادية والعقوبات الاقتصادية الغربية: التدايعات والرؤى المستقبلية " , المجلة السياسية الدولية, 2017, العدد 35-36, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, الجامعة المستنصرية, بغداد.
- 31- (علوي, مصطفى) " الصراع الدولي وحدود تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط " , مجلة السياسة الدولية, 2013, المجلد 48, العدد 194, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 32- (علوي, مصطفى) " قطبية لا تماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية " , مجلة السياسة الدولية, 2014, المجلد 49, العدد 195, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 33- (علي, صفاء) " السياسة الخارجية الروسية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة " , مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية, 2013, المجلد 2, العدد 6, جامعة كركوك, العراق.
- 34- (عواد, عامر) " التحول في العلاقات الروسية الأمريكية " , المجلة العربية للعلوم السياسية, 2010, العدد 26, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

- 35- (قدوره, عماد) " محورية الجغرافيا والتحكم في البوابة الشرقية للغرب: أوكرانيا بؤرة الصراع ", مجلة سياسات عربية, 2014, العدد 9, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.
- 36- (محمد, علاء) " تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة ", المجلة العربية للعلوم السياسية, 2015, العدد 47-48, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.
- 37- (محمد, وليد) " دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة, مجلة دراسات دولية, 2016, العدد 64-65, مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, بغداد.
- 38- (مطاوع, محمد) " تفسير السياسات الأمريكية - الأوروبية والروسية تجاه الأزمة الأوكرانية ", مجلة سياسات عربية, 2015, العدد 13, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, الدوحة, قطر.
- 39- (موسى, راندا) " بين التوتر والتوازن: حسابات وقضايا العلاقات الأمريكية الروسية ", مجلة السياسة الدولية, 2013, المجلد 48, العدد 194, مركز الأهرام للدراسات, القاهرة.
- 40- (نصار, وليم) " روسيا كقوة كبرى ", المجلة العربية للعلوم السياسية, 2008, العدد 20, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت.

الرسائل العلمية باللغة العربية :

- 1- شواح, أنفال, 2016, الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على العلاقات الروسية الأمريكية (2013-2015), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة بسكرة, الجزائر.
- 2- الشيخ, نورهان, 2000, دور النخبة الحاكمة في إعادة في هيكل السياسة الخارجية: دراسة لعالمي الاتحاد السوفيتي (1985-1991) والجمهورية الروسية (1996-1991), رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة القاهرة, القاهرة.
- 3- عباس, علي, 2011, العلاقات الروسية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة دراسة تحليلية لتضارب المصالح في النظام الدولي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة دمشق, دمشق.

- 4- عرجون, شوقي, 2009, صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر, الجزائر.
- 5- الغمري, محمد, 2010, العلاقات الروسية الأمريكية في ظل النظام الدولي, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة, الكرك, الأردن.
- 6- فيصل, مراد, 2016, السياسة الإقليمية الجديدة لروسيا دراسة حالة أوكرانيا, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة الجزائر, الجزائر.
- 7- الكركي, محمود, 2009, العلاقات الروسية الأمريكية في عهدي الرئيسين فلاديمير بوتين وجورج بوش, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة مؤتة, الكرك, الأردن.
- 8- الدباية, جمال, 2017, العلاقات الأمريكية الروسية وأثرها على الصراعات الإقليمية في المنطقة العربية, رسالة ماجستير غير منشورة, جامعة آل البيت, المفرق الأردن.

المواقع الالكترونية باللغة العربية :

- 1- الطراونة, أنس, 2016, " قراءات وتحليلات : تداعيات الأزمة الأوكرانية في العلاقات الروسية الغربية ",
<https://democrticac.de>
- 2- الغايش, عيبر, 2016, " مصالح الدول الكبرى المتعارضة في الأزمة الأوكرانية ",
<https://democrticac.de>
- 3- عودة, نبيل, 2017, " إستراتيجية القوة السايبرانية التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية ",
<http://blogs.aljazeera.net/blogs>

1- (Haas, Marcel,2010) Russia's Foreign Security Policy in the 21st Century, edt1, Routledge, London, United Kingdom.

2- (Filis, Constantinos, 2014) The implications of Ukrainian Crisis in the International system and choices of the parties involved, edt1, Institute of International Relations, Athens, Greece.

3- (LO, BOBO,2015) Russia and the new world order, edt1, BROOKINGS INSTITUTION PRESS, ROYAL INSTITUTE OF INTERNATIONAL AFFAIRS, Chatham House, Baltimor, United states of America.

4- (YEKELCHYK, Serhy,2015) THE CONFLICT IN UKRAINE WHAT EVERYONE NEEDS TO KNOW, edt1, Oxford University Press is a department of the University of oxford, , New York, United states of America.

1- (Marheimer, J.John) " Why the Ukraine Crisis Is the West's Fault ", Foreign Affairs, 2014, Vol 93, No 5, Council on foreign relations, New York, United states of America.

2-(Buba, Tatiana) " RUSSO-UKRAINIAN RELATIONS: SEVASTOPOL AND THE BLACK SEA FLEET ", International Affairs Review, 2010, Vol 19, No1, the Elliott School of International Affairs at the George Washington University, Washington D.C, United states of America.

3- (Treisman, Daniel) " Why Putin Took Crimea The Gambler in the Kremlin ", Foreign Affairs, 2016, Vol 95, No 3, Council on foreign relations, New York, United states of America.

4- (Graham Allison, Robert D.Blackwill) " Russia and U.S. National Interests Why Should Americans Care? ", Center for the National Interest, Belfer Center for Science and International Affairs, 2011, A Report of the Task Force on Russia and U.S. National Interests, Harvard University, Cambridge, United states of America.

4- (Trenin, Dmitri) " RUSSIA AS A DISRUPTOR OF THE POST-COLD WARORDER: TO WHAT EFFECT? ",Observer Research Foundation, 2018, Vol 3,Newdlhi, India.

1- Kislitsina, Natalia, 2016, RUSSIA'S INTERVENTIONS IN POST-SOVIET STATES ON BEHALF OF RUSSIAN MINORITIES, Thesis is unpublished, City College of New York, New York, United states of America.

2- Dimopoulos, Dimosthenis,2015,The Ukrainian Crisis and its impact on the strategic relations between the West and the Russian Federation, Thesis is unpublished, Panteion University of Social and Political Sciences, School of International Studies, Athens,Greece.

- 1- Anton Barbashin and Hannah Thoburn, 2016," Putin's Brain : Alexander Dugin and the Philosophy Behind Putin's Invasion of Crimea ", Foreign Affairs, <https://www.foreignaffairs.com>
- 2- T. Allison, Graham ,2017," America and Russia: Back to Basics ", The National Interest, <https://nationalinterest.org>
- 3- C. Kuchins, Andrew ,2016, " U.S Russia Relation in crisis elevation and calibration : A new Russia policy for America ", The CENTER ON GLOBAL INTERESTS, <http://globalinterests.org>
- 4- Chernickin, Konstantin,2014, " Ukraine in Crisis ", Council on foreign Rleations, <https://www.cfr.org>
- 5- T. Allison, Graham,2015," U.S.-Russia Relations: What Would Henry Kissinger Do? ", The National Interest, <https://nationalinterest.org>
- 6- Laruelle, Marlene,2015, " Scared of Putin's Shadow ", Foreign Affairs, <https://www.foreignaffairs.com>
- 7- Jamila trundle and Keith Johanson, 2014, " West sanctions Moscow, with caveats ", <https://foreignpolicy.com>
- 8- Bezrukov, Andry and others, 2016, " How to avoid war with Russia" The National Interest, <https://nationalinterest.org>
- 9- U.S. Trade in Goods with Russia,2017, U.S . International Trade Data 2001- 2017, U.S Department of commerce, <https://www.census.gov/foreign-trade/balance>.
- 10- Statistical review of world energy, <https://bp.com>
- 11- <https://www.senor-information-over-blog.com>